الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة 8 مــاي1945 قالمـــة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الاجتماعية

شعبة: علم الاجتماع تنظيم وعمل

عنوان مذكرة الماستر:

تأثير عمل المرأة على اتخاذ القرارات الأسرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالبة:

- ماجدة جمام

إشراف الأستاذة الدكتورة:

– ليليا بن صويلح

السنـة الجامعيـــة: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد الله تعالى، لجلالة وجهه عظيم سلطانه الذي وفقني و سهل عليا في انجاز البحث

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الدكتورة "ليليا بن صويلح" على تقبله الإشراف و على توجيهاتها الدقيقة و منهجه الدقيق و رعايته العلمية لإنجاح هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر على الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم الاطلاع على هذا العمل المتواضع و إبداء ملاحظاتهم العلمية

وأخيرا أتوجه باسمي عبارات الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني على انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد بالشكل الذي هو عليه.

إلى منارة العلم الإمام المصطفى الأمي الذي علم المتعلمين سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

اهدي ثمرة جهدي إلى:

عائلتي التي دعمتني في الحياة الدراسية و خاصة "أمي الغالية"

إلى أختي الغالية "نجاة" و بناتها "غزلان، روميساء"التي كانت تدعمني دائما و سندا لي في حياتي جزاها الله .
إلى أخي العزيز "محمد" الذي كان سندا لي في حياتي جزاه الله و حفظه.

إلى أخي العزيز " فاتح " الذي دعمني في الحياة الجامعية جزاه الله.

إلى إخوتي و أبنائهم جزاهم الله " حسين، رضوان، أمال، ليلى"، حفظهم الله.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الشكر والتقدير

الإهداء

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار التصوري و المفاهيمي للدراسة.....**2**

تمهيد.....**2**

أولا: إشكالية الدراسة.....**2**

ثانيا: أهمية و أهداف الدراسة.....**4**

ثالثا: أسباب اختيار الدراسة.....**6**

رابعا: مفاهيم الدراسة.....**6**

خامسا: مقاربة نظرية حول دراسة عمل المرأة.....**11**

سادسا: الدراسات السابقة.....**17**

خاتمة.....**44**

الفصل الثاني:التطور التاريخي لمكانة المرأة في المجتمعات الإنسانية.....**46**

تمهيد.....**46**

أولا: مكانة المرأة في المجتمعات القديمة.....**46**

1- مركز المرآة في الحضارة المصرية القديمة.....**46**

2- مركز المرأة في الحضارة بابل و أشور.....**47**

3- مركز المرأة في الحضارة الفارسية.....**48**

4- مركز المرأة في الحضارة الهندية.....**49**

5- مركز المرأة في الحضارة الصينية.....**50**

6- مركز المرأة في الحضارة اليونانية.....**50**

7- مركز المرأة في الحضارة الرومانية.....**53**

8- مركز المرأة عند عرب الجاهلية..... 54
ثانيا: مكانة المرأة ففي الديانات السماوية..... 56
1- المرأة في الشريعة اليهودية..... 57
2- المرأة في الشريعة المسيحية..... 58
3- المرأة في الإسلام..... 59
ثالثا: تطور عمل المرأة في العالم..... 62
1- الثورة الصناعية وعمل المرأة..... 62
2- عمل المرأة في نظر القانون العالمي..... 65
3- عمل المرأة في العالم الغربي المعاصر..... 71
4- عمل المرأة في البلدان العربية..... 73
خاتمة..... 76
الفصل الثالث:عمل المرأة في الجزائر..... 78
تمهيد..... 78
أولا: تطور عمل المرأة في الجزائر..... 78
1- عمل المرأة الجزائرية قبل فترة الاحتلال..... 78
2- عمل المرأة الجزائرية خلال فترة الاحتلال..... 80
3- عمل المرأة الجزائرية أثناء ثورة التحريرية..... 81
4- عمل المرأة الجزائرية بعد الاستقلال..... 82
5- عمل المرأة في نظر القانون الجزائري..... 87
ثانيا: الإحصائيات قوة العمل النسوي في الجزائر..... 88
1- معطيات عن الطبقة الشغيلة النسوية في الجزائر..... 88
2- العوامل المساهمة في نسبة اشتراك المرأة الجزائرية في سوق العمل..... 93
ثالثا: دوافع خروج المرأة للعمل:..... 94
1- الدوافع الاقتصادية..... 94
2- الدوافع الاجتماعية..... 97

3- الدوافع النفسية..... 101
رابعا: الآثار الناتجة عن خروج عمل المرأة للعمل:..... 103
1- الآثار الإيجابية لعمل المرأة..... 103
1-1- الآثار الإيجابية لعمل المرأة على ذاتها..... 103
1-2- الآثار الإيجابية لعمل المرأة على أبنائها..... 105
1-3- الآثار الإيجابية لعملها على الأسر..... 106
2-الآثار السلبية لعمل المرأة..... 107
2-1- الآثار السلبية على المرأة ذاتها..... 108
2-2- الآثار السلبية لعمل المرأة على الأسرة..... 110
2-3- الآثار السلبية على العلاقات الزوجية..... 112
خاتمة..... 120
الفصل الرابع: اتخاذ القرار الأسري..... 122
تمهيد..... 122
أولا: اتخاذ القرار الأسري وارتباطه بمفاهيم:..... 122
1- السلطة..... 122
2- القوة..... 125
3- القيادة..... 129
4- الإدارة..... 130
ثانيا: نظريات سوسيولوجية في اتخاذ القرارات الأسرية:..... 131
1- نظرية التبادل و القوة..... 131
2- نظرية التبادل الاجتماعي..... 135
ثالثا: مراحل عملية اتخاذ القرار الأسري..... 146
رابعا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الأسري..... 151
خاتمة..... 157

الفصل الخامس: تأثير عمل المرأة على القرارات الأسرية..... 159
تمهيد..... 159
أولا: مظاهر التغير في العلاقات الأسرية:..... 159
1- التغيرات التي طرأت على المكانة وتوزيع الأدوار في الأسرة المعاصرة:..... **159**
1-1- تقسيم العمل وتوزيع الأدوار في الأسرة العربية المعاصرة..... **160**
1-2- بناء القوة وتغير دور المرأة في الأسرة المعاصرة..... **161**
2- السلطة وصراع الأدوار في الأسرة المعاصرة..... **163**
3- بناء القوة واتخاذ القرارات في النسق الأسري..... **164**
ثانيا: تأثير عمل المرأة على القرارات الأسرية:..... 165
1- مساهمة المرآة في اتخاذ القرارات الأسرية..... **165**
1-1- اتخاذ القرارات في الفضاء المنزلي..... **165**
1-2-مجالات مساهمة المرآة في اتخاذ القرارات الأسرية..... **166**
2- آليات مشاركة المرأة في القرارات الأسرية..... **168**
3- أثر المستوى التعليمي على مشاركة المرأة في صنع القرار الأسري..... **170**
4- أثر عمل المرأة على مشاركتها في صنع القرار داخل الأسرة..... **173**
خاتمة..... 176
الخاتمة..... 178
قائمة المصادر والمراجع..... 180

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

جدول رقم 1: يوضح تقسيم النشاطات بين الجنسين.....79

جدول رقم 2: يبين تطور نسب العاملات حسب فروع النشاط الاقتصادي للسنة 1966و 1977..90

جدول رقم 3: يبين توزيع النساء العاملات وفقا للقطاع النشاط من سنة 1989،1987،1982....90

جدول رقم 4: يبين مقارنة بالنسبة 1996 و سنة 2003لنسبة العاملات في القطاع النشاط.....91

مقدمة

مقدمة

إن العصر الحديث قد أولت المرأة اهتماما خاصا، حيث مكنها من المشاركة العلمية والعملية، وأعطاها دورا اجتماعيا يختلف عن الدور الذي كانت تمارسه في الماضي و حدد لها علاقة المساواة بين الرجل.

فالمرأة تمثل نصف المجتمع و أساسه فهي تلعب دور الرجل وتفوق عليه،خاصة عندما أخذت فرصة التعليم،واندفعت نحو ميدان العمل الخارجي ومارست شتى الوظائف و أصبح لديها ازدواجية في دورا و جهدا مضاعفا بين كونها ربة أسرة مسؤولة عن الأولاد و الزوج و موظفة تشارك في عملية الإنتاج، و بهذا استطاعت تحقيق نجاحها في المجتمع رغم القيود و المعوقات الاجتماعية التي واجهتها.

فالمرأة الجزائرية في ظل التغيرات التي حصلت خلال العقود الأخيرة في المجتمع أدى إلى الاعتراف بضرورة وأهمية عمل المرأة سواء على نفسها آو تحقيق الآمن للأسرة آو بناء وتنمية المجتمع،كذلك انعكس على مكانتها بفضل العمل الذي يمثل لها العامل الأساسي لارتقائها و كسبها القيمة الاجتماعية، هدفت من خلالها إلى تغيير قيم الأسرة التقليدية التي كان في مضمونها التبعية و السيطرة للرجل، مما ترتب عن هذا التغيير مكنها من التخلص من مكانتها الهامشية و المشاركة إلى جانب زوجها في اتخاذ القرارات الأسرية وامتلاك المسؤولية الأسرية للتصرف في معظم أمور التي تخص الأسرة في جوانب عديدة،فأصبح لها دور كعضو له قيمته الاجتماعية في الحياة الأسرية.

ومن هنا جاءت الفكرة الأساسية للانجاز هذه الدراسة و إعطاء نقطة مهمة في البحث و هي تحديد عمل المرأة في التأثير على اتخاذ القرارات الأسرية، ولذلك فقد احتوى البحث على الجانب النظري يتفرع إل ستة فصول:

الفصل الأول تضمن الجوانب المنهجية للدراسة بالتعريف بموضوع الدراسة من خلال تحديد وصياغة إشكالية البحث و تحديد الفرضيات، وتحديد أهمية وأسباب اختيار موضوع الدراسة مع أهدافها، كذلك تحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع الدراسة،بالإضافة إلى تحديد النظريات المتعلقة بعمل المرأة و في أخير الدراسات السابقة التي لديها صلة بالموضوع.

وتضمن الفصل الثاني التطور التاريخي لمكانة المرأة في المجتمعات الإنسانية القديمة، وفي الديانات السماوية، مع إبراز تطور عمل المرأة في المجتمعات المعاصرة سواء الغربية أو العربية مع بيان الوضع القانون العالمي الداعم لها.

كما تطرقنا في الفصل الثالث بأخص في تطور عمل المرأة في الجزائر(خلال قبل الاحتلال، فترة الاستعمار، ثورة التحريرية، بعد الاستقلال، قبل صدور قانون الأسرة، في ظل الأزمة الاقتصادية، في ظل القانون الجزائري) مع بيان نسبة العمالة النسوية في الجزائر في قطاع الرسمي و غير الرسمي، و نسبة البطالة، و بعض مسهلات و معيقات لعمل المرأة، مع بيان مشاركتها في بعض المجالات.

أما الفصل الرابع تضمن دوافع خروج المرأة للعمل، وتضمن له أثار ايجابية و سلبية لخروجها للعمل.

أما الفصل الخامس فهو خاص بالدراسة السوسيولوجية للاتخاذ القرار الأسري مع ارتباطه بمفاهيم، مع محددات القرار الأسري(أركانه، وظيفته،أساليبه) مع بيان نظريات سسوسيولوجية التي تدرس الموضوع،مع بيان أنواع القرار الأسري و مراحله،مع بيان العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الأسري.

أما الفصل السا دس تضمن دور المرأة في المجال الأسري، وتضمن التغيرات التي طرأت على المكانة وتوزيع الأدوار في الأسرة المعاصرة، وبيان تأثير مستوى التعليمي وعمل المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية.

الفصل الأول:

الإطار التصوري و المفاهيمي للدراسة

تمهيد

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: أهمية و أهداف الدراسة

ثالثا: أسباب اختيار الدراسة

رابعا: مفاهيم الدراسة

خامسا: مقاربة نظرية حول دراسة عمل المرأة

سادسا: الدراسات السابقة

خاتمة

الفصل الأول:الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة:

تمهيد:

إن الغاية من أي بحث علمي هو الوصول إلى الحقيقة والكشف عن الغموض الذي يحيط بالموضوع محل الدراسة، أي محاولة إيجاد حلول للمشكلة محل البحث لذلك سنعرض فيما يأتي: إشكالية الدراسة وفروضها الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع الدراسة دون غيره من المواضيع ،أهميته، أهدافه، كما سنتطرق إلى تحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة ، كذلك إلى نظريات التي تدرس عمل المرأة، وفي الأخير سنعرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا.

أولا: إشكالية الدراسة:

لم تكن دراسة قضية اتخاذ القرار في الأسرة تمثل مشكلة ذات أبعاد معقدة في ذلك الوقت من تاريخ الإنسانية الذي كانت تتحكم فيه المعايير الاجتماعية لتحديد الدور الاجتماعي لأعضاء الأسرة على أساس النوع ذكورا آو إناثا، رجالا أو نساء، ذلك أننا لو تناولنا تحديد لادوار الأربعة للبالغين في الأسرة في ظل النظم التقليديةّ

(دور الزوجة و دور الزوج ودور الأم و دور الأب) لاتضح لنا أن هذه الأدوار تكاد تبدو واضحة بحيث يتوقع أن يقوم كل من يشغل هذه الأدوار بمجموعة من مظاهر السلوك الاجتماعي تبدو واضحة و محددة.[1]

ولكن التغيير الاجتماعي الذي حول الحياة الاجتماعية من طابعها التقليدي إلى الطابع الحديث المعاصر وانفتاح مجالات التعليم والعمل أمام المرأة واتساع علاقتها مع الآخرين من ناحية وما حققته من مستوى تعليمي وثقافي واجتماعي كان لابد لها المساواة والمشاركة مع الرجل في تحمل مسؤولية الحياة من ناحية أخرى ، مما أدى إلى تغير نمط العلاقات الأسرية وتغير مكانتها ودورها التقليدي جعلت عملية اتخاذ القرار في الأسرة عملية معقدة متعددة الأبعاد ذات طابع مرن إذ لم يعد يتحكم في هذه العملية الطابع التقليدي الذي كان يحدد الدور الاجتماعي لكل من الرجل والمرأة على أساس النوع.

---

(1) –سعود عبد العزيز بن يوسف التركي: اتخاذ القرار في الأسرة السعودية، رسالة الدكتوراة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية الرياض، 1986، ص10.

ومن الطبيعي أن يؤدي عمل المرأة إلى تغير مكانتها في المجتمع، مما يترتب عليه تغير دورها في الأسرة، وخاصة من الناحية الاقتصادية، مما يشعرها بتوازن القوى بينها و بين الرجل في الأسرة، نتيجة لمشاركتها له في دخل الأسرة،الأمر الذي ترتب عليه مطالبتها بحقوق جديدة، كأحقية مشاركتها للزوج في القرارات المتعلقة بالأسرة، إذ أصبحت المرأة تنظر للرجل نظرة الزميل و الشريك، بعد أن كان في الماضي هو المسيطر على مقدرات الأسرة،مما أدى إلى مشكلات أسرية في أحيان كثيرة.[1]

إن دخول المرأة في مجال العمل أعطى لها استقلالية الاقتصادية و دخلا مما يجعلها إلى تأكيد مكانتها ودورها في الأسرة و يجعلها قادة في بناء آسرتها، مم بروز قدرتها في المشاركة في جميع مجالات القرارات الأسرية فقد تشارك الزوج في قرار تحديد عدد الأبناء، بينما يكون لها حرية في تحديد تعليم الأبناء وتحديد مستقبلهم و تزوجيهم وحل مشاكلهم ،كما أن المرأة لها سلطة كبيرة في اتخاذ القرارات بشان تحديد منطقة السكن، وتتمتع بحرية في التصرف في أموالها وحرية الإنفاق الاستهلاك المختلفة الخاصة بميزانية الأسرة وإدارة مواردها واحتياجاتها.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعرفة تأثير عمل المرأة على اتخاذ القرارات الأسرية ومجالات و العوامل المؤثرة في مدى مشاركتها.

ومن هنا نطرح

التساؤل الرئيسي للدراسة:

هل توجد علاقة بين عمل المرأة وتأثيرها في اتخاذ القرارات الأسرية ؟

التساؤلات الفرعية:

1-هل يؤثر المستوى التعليمي للمرأة العاملة في مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية؟

2- ما هي مجالات مساهمة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية؟

3-ما هي آليات المؤثرة في مشاركة المرآة العاملة للقرارات الأسرية؟

---

(1) – نورة بنت إبراهيم الصويان: اثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسر،– دراسة مقارنة لعينة من الزوجات العاملات وغير العاملات في مدينة الرياض– رسالة الدكتورة في علم الاجتماع،جامعة الملك سعود،الرياض، السعودية، 1998، ص42

ثانيا: أهمية و أهداف الدراسة:

1- أهمية الدراسة:

- تعتبر أهمية دراسة هذا الموضوع منن ابرز الدراسات المتعلقة بالأسرة كونها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، حيث تعتبر الأسرة فضاء للمرأة التي تحقق مشاركتها في عملية صنع القرار إلى جانب زوجها في بعض القضايا التي تبدوا مهمة داخل الأسرة.
- تبرز أهمية الدراسة في تنمية الوعي لدى المرأة بأهمية مشاركتها في اتخاذ القرار للتعرف على العوامل التي من شانها أن تدعم مكانتها في المجتمع.
- إلقاء الضوء على قضية هامة تهم الأسرة عامة والمرأة بصفة خاصة، وهي قضية المساهمة المادية أو الدور الاقتصادي للمرأة حيث تمثل المرأة الجزائرية العاملة عنصرا هاما من عناصر المجتمع أن يقع عليها عبء كبير في تقدمه وازدهاره بفضل دورها الايجابي في جميع قطاعات العمل، ويقع عليها في نفس الوقت مسؤوليات نحو أسرتها كأم وزوجة.
- قد تسهم هذه الدراسة في التعرف على أوجه الاختلاف بين النساء العاملات وغير العاملات في مساهمتهن في اتخاذ القرار.
- الاهتمام بفاعلية المرأة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية حيث أن اتخاذ القرارات عملية خطيرة تمس الحاضر وتغير الواقع وتمتد بأثرها إلى المستقبل، ويتوقف نجاح الفرد في حياته في المقام الأول على قدرته وكفاءته في اتخاذ القرارات السليمة والصائبة.
- كما تتبع أهمية موضوع اتخاذ القرار الأسري في كونه يتمثل حصيلة ثقافية للمرأة وخبراتها الحياتية وقدرتها وإمكانياتها الذاتية والمعرفية فضلا عما تساهم به في مجريات الحياة اليومية للأسرة عن كونه يعكس قدرتها على تحقيق أو فرض إرادتها في التأثير في مجالات الحياة المختلفة.

2- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصورة عامة إلى التعرف على تأثير عمل المرأة على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، في مختلف مجالات الحياة الأسرية، وفي هذا الإطار تتحدد الأهداف الرئيسية للدراسة فيما يلي:

- تهدف الدراسة الحالية إن تبرز عملية اتخاذ القرار الأسري من جانب المصادر القائمة في الأسرة والأساس الذي بني عليه القرار وكذلك وظيفة تلك القرارات، وذلك عندما تتفاوت مجالات هذه

القرارات في إطار النشاط الاقتصادي أو التعليمي أو التنشئة الاجتماعية أو الترويج وقضاء وقت الفراغ.

– التعرف على العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والانفتاح على المجتمعات الأخرى، ودخول قيم ثقافية جديدة، وبين تغير مكانة الزوجة، حيث شكلت هذه التحولات التبرير الثقافي لمشاركة المرأة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية ترجع بالأساس إلى تنمية وتحديث المجتمع ، إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى المساعدة.

– التعرف على العلاقة بين المستوى أو الدرجة الوظيفية للزوجة، وبين مدى مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسري.

– التعرف على مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية، ومستوى مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية عن طريق تحديد سلطتها لاتخاذ القرارات الأسرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية– (الاستهلاك، الإنفاق، تربية الأبناء).

– تحديد المجالات الأسرية التي تشهد مشاركة اكبر من قبل الزوجة،والتي تتقلص فيها المشاركة من قبلها وما المجالات التي يسمح فيها للزوجة بمشاركتها.

– تهدف هذه الدراسة التعرف على بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في مشاركة المرأة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية إضافة إلى بعض التغيرات التي تأثر في مشاركتها في سلطة الأسرة.

– تهدف هذه الدراسة إلى تمكين المرأة العاملة من المشاركة في صنع القرار الأسري مما يحقق لها شرط قيام المرأة بدورها كشريك كامل في جميع القرارات داخل الأسرة ويتيح لها فرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسؤوليتها مما يحقق لها التوازن كأم وزوجة و امرأة عاملة دون الحاجة إلى الدخول في صراع خفي مع الزوج ا والى كثرة الإنجاب من اجل الاحتفاظ بالزوج مما يحقق لها التوازن في العلاقات والأدوار والشعور بالأمان والاستقرار مع أفراد أسرتها.

– تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موقف الرجل من مشاركة المرأة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية ومدى قبوله على مشاركتها.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

– فكل بحث اجتماعي لا ينطلق من الصدفة، بقدر ما تكون هناك أسباب تدفع الباحث لمعالجة أهم القضايا التي يريد دراستها، وللكشف عن العلاقة الموجودة بينها.

– من أهم أسباب اختيار الموضوع طبيعة التخصص في مثل هذه المواضيع المتعلقة بالحياة العامة والخاصة بالمرأة الجزائرية إضافة إلى الرغبة في تناول موضوع عمل المرأة تناولا سوسيولوجيا ومعرفة ميكانيزميات ظاهرة خروج المرأة للعمل والمساهمة في الكشف عن أثارها على اتخاذ القرارات الأسرية.

– ندرة الدراسات العلمية حول هذا الموضوع، باعتبار معظم البحوث الاجتماعية أهملت عن قصد أو غير قصد دور وأهمية المرأة العاملة في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

– إبراز الوضع الجديد للمرأة بعد اقتحامها ميدان العمل من اجل وضع برامج ومناهج أكاديمية لتصور صورة المرأة في المستقبل بين واجبها المقدس كربة بيت وأم من جهة وطموحها المهني وتحقيق المكانة داخل الأسرة.

– توفير المادة العلمية الكافية لانجاز الموضوع والمتمثلة في الكتب، الدراسات، المعاجم ...الخ .

رابعا: تحديد المفاهيم:

– تشكل المفاهيم تعريفات أساسية لفهم موضوع الذي يدور حوله الدراسة:

1– المرأة العاملة:

هناك مجموعة من المفاهيم التي تناولت مفهوم المرأة العاملة وتتمثل في :

– عرفت المرأة العاملة على أنها:" المرأة التي تعمل بشكل منتظم في عمل يدر دخلا". [1]

– تعرف المرأة العاملة على أنها: "المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على اجر مادي مقابل عملها، وهي التي تقوم بدورين أساسين في الحياة دور ربة البيت ودور الموظفة".[2]

– وتعرف أيضا:" هي المرأة التي تزاول عملا ما خارج المنزل لقاء اجر مادي مدفوع لها إضافة إلى كونها تقوم بدور الأم والزوجة وربة البيت".[3]

(1) – محمد سعد محمد: العنف ضد المرأة في أماكن العمل ، دراسة وصفية، مجلة دراسات عربية في علم النفس، مصر، المجلد 11، العدد2، افريل 2012، ص 340.

(2) – كاميليا عبد الفتاح : سيكولوجية المرأة العاملة،نهضة مصر للطباعة وانشر والتوزيع، القاهرة، مصر،ص .106

(3) – حسون تماضر: تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1993،ص 116

– أما فاروق بن عطية فيعرف:"المقصود بالمرأة العاملة ليس تلك المرأة الماكثة بالبيت التي تدير الأعمال المنزلية وكل ما يتعلق بالمنزل وتربية الأطفال، وإنما يعني المرأة التي تعمل خارج البيت".[1]

– كما تعرف المرأة العاملة:"المرأة المتعلمة التي لا يقل مؤهلها العلمي عن الثانوية العامة،ن وهي التي تعمل بأي وظيفة خارج البيت لفترة تزيد عن خمس ساعات يوميا،و تحصل على اجر مادي مقابل عملها،ن وتقوم بنفس الوقت بدورها كزوجة و آم رغم الإجهاد و الإرهاق النفسي و الجسمي الذي تسبب لها."[2]

– كما تعرف على أنها:" المرأة التي تمارس عملا حكوميا، وتحصل على اجر مادي مقابل عملها، سواء أكانت متزوجة، أو أرملة،أو مطلقة،أو لم تتزوج بعد".[3]

– هي التي تعمل خارج المنزل، وتحصل على اجر مادي مقابل عملها،وتقوم في الوقت نفسه بأدوارها الأخرى (الزوجة و الأم) إلى جانب دورها أما عاملة أو موظفة.[4]

– في حين تعرف بأنها:"التي تقوم بعملين: احدهما خارج المنزل والأخر داخله، بينما يقوم الرجل بعمل واحد فقط".[5]

1-2-تعريف إجرائيا:

إذن تعرف المرأة العاملة على أنها المرأة التي تعمل خارج المنزل سواء كان عملها في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص وتحصل لقاء ذلك على اجر مادي، وتقوم بادوار إحداهما داخل المنزل كادوار الأم والزوجة وربة بيت ودور الأخرى خارج المنزل دور موظفة أو عاملة.

(1) –Farouk Ben Atia: Le Travail Féminin en Algérie، Alger S.N.E .p 2

(2) – محمد احمد صوالحة، احمد يوسف قواسمة: الفرق بين مفهوم الذات لدى عينة من أبناء الأمهات العاملات وغير العاملات في الأردن، مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر، المجلد 3، العدد4، قطر، 1994، ص 222.

(3) – نورة بنت إبراهيم الصويان: المرجع السابق، ص 51.

(4) – ادم، محمد سلامة: المرأة بين البيت و العمل، سلسلة علم الاجتماع المعاصر– الكتاب التاسع و الأربعون– ، دار المعارف، القاهرة، 1982 ، ص 29.

(5) – القطامي لؤلؤة: طفل المرأة العاملة : الطفولة في مجتمع عربي متغير، الكتاب السنوي الأول، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت، 1983–1984،ص126.

2- مفهوم اتخاذ القرار:

2-1-مفهوم القرار لغة:

جاء في معجم الوسيط:"اقر:دخل في القر، و- سكن و انقاد. و منه الحديث: انه استصعب ثم ارفض و اقر،و-بالحق،وله:اعترف به و أثبته.و يقال: اقر على نفسه بالذنب.و الشيء في المكان:ثبته فيه،و -العامل على العمل: رضى عمله و اثبت،و- الرأي: رضيه و أمضاه، تقرر الأمر:استقر و ثبت،و -الرأي آو الحكم:أمضاه من يملك إمضاءه".[1]

2-2- تعريف اصطلاحا:

- يمكن تعريف اتخاذ القرار على انه:

- هي إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن إتباعها، أو هي لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة، وفقا لتوقعات مختلفة لمتخذ القرار.[2]

- يعرف القصبي عملية اتخاذ القرار هي " أسلوب معرفي لمعالجة المشكلات والمواقف عن طريق توفير المعلومات الكافية، لاختيار البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة في سبيل تحقيق الهدف"[3]

- يعرف Clemen Reilly اتخاذ القرار بأنه:"سلوك خاص يقطع و يوقف عملية التفكير و ينتهي باختيار البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين".[4]

- كما يعرف اتخاذ القرار:"هو الاختيار الحذر و الدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل ".[5]

---

(1) -مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة،1989،ص725.

(2) – علي الشروقاي: العملية الإدارية – وظيفة المديرين-،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002،ص 128،129.

(3) – القصبي عبد السلام: أسس إدارة الموارد البشرية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 127.

(4) – زينة المنصور: الذكاء و علاقته باتخاذ القرار لدى عينة من طلاب جامعة دمشق، رسالة ماجستير في علم النفس التربوي، جامعة دمشق، سوريا 2015/2014، ص 61.

(5) – نواف كنعان: اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية و التطبيق، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن،2006، ص 83.

– هو البحث عن المشاكل التي يتم بصددها اتخاذ القرارات وكذا تحديد البدائل المتاحة كحل للمشكلة وكذا اختيار احد أفضل هذه البدائل كما انه عبارة عن إصدار حكم معين.[1]

– تعرف عملية اتخاذ القرار:" بأنها التواصل إلى صيغة أو اختيار بديل من بين بديلين أو أكثر باعتبار أن البديل المختار هو الأكثر قدرة على حل المشاكل القائمة بشكل يحقق لأحد الأفراد الأهداف المطلوبة كما يتمثل فيه مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة، أو بعبارة أخرى فان صنع القرار يعني القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل السلوكية ".[2]

– وقد أوضح جريفت :" إن عملية اتخاذ القرار مبنية لتعنى ليس فقط القرارات نفسها ولكن أيضا التصرفات الضرورية التي تضع القرار موضع التنفيذ، وتعتبر عملية اتخاذ القرار عملية منظمة للوصول إلى نتائج وأحكام ترتكز على التحليل المنطقي للبدائل".[3]

– إن عملية اتخاذ القرار:"هي إصدار حكم معين، عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك بعد الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن إتباعها،أو هو اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة،وفقا لتوقعات معينة لمتخذ القرار".[4]

– اتخاذ القرار لا يعني الاختيار من بين البدائل فحسب،وإنما يعني التطبيق، فهو يبدآ بالقول وينتهي بالعمل، فاتخاذ قرار ما هو أكثر من مجرد اختيار ما تفعله،إذ انه ينطوي على التزام منطقي وعاطفي ، مهما كان هذا الالتزام بسيطا، إضافة إلى ذلك،فانه غالبا ما يتضمن تقديم التزام بالنيابة عن الآخرين، ولاسيما في مكان العمل أو الأسرة، والطلب منهم أن يلتزموا بالتزامك،إضافة إلى الالتزام،فان القرار يحتاج إلى عمل.[5]

2-3- تعريف إجرائيا:

من خلال التعريفات السابقة يقصد بمفهوم اتخاذ القرار هو التوصل إلى إصدار بديل من بين بديلين أو أكثر من مجموعات البدائل كحل مشكلة أو موقف وذلك بعد الفحص الدقيق والحذر للبديل المختار الذي يحقق لأحد الأفراد الأهداف المطلوبة.

---

(1) – المهدي الطاهر غنية: مبادئ إدارة الأعمال، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003، ص 48.

(2) – عمار جعفر مهدي: مساهمة المرأة العراقية في عملية اتخاذ القرار، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 47'، ص 140.

(3) –Griffiths. D.E:Administration theory،Appletion century grafts،Inc،NW،1959،p64.

(4) – أبو العينين جميل : أصول الإدارة من القران و السنة، دار مكتبة الهلال، بيروت،2002،ص 64.

(5) – باركر ألن :كيف تنمي قدرتك على اتخاذ القرار؟ ترجمة: سامي سليمان،الرياض، السعودية، 1998،ص 20.

3- مفهوم اتخاذ القرار الأسري:

يعرف اتخاذ القرار الأسري: "على انه عملية ضبط للحياة الأسرية، وتوجه نحو نمط مشاركة الزوجين في التوجيه، وقد يميل إلى احد الطرفين كالزوجة نتيجة الفضاء الزمني الذي تشغله من حياة الأسرة مقارنة بالزوج، أو الفضاء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تشغله في شكل علاقات مع مختلف المؤسسات الاجتماعية، وهذا يعطي لها نفوذ نسبي وقدرة التأثير في سلوك الأخر والمجالات التي يحق الانفراد فيها تجاه بعض القرارات،أي نوعية القرارات التي تسمح لها باتخاذها".[1]

- هي قدرة المرأة على الانفراد باتخاذ قرارات في حياة الأسرة دون ضغوط من أي طرف، كقرار الإنجاب وعدد الأبناء المرغوب،و قرار تزويج الأبناء وتربيتهم والإنفاق الأسري ونمطه وشراء السلع وقرار عملها خارج المنزل، وكل قرار ينفرد الزوج باتخاذه عادة.[2]

- يقصد بهذا المصطلح عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة فيما يخص القرارات اليومية التي تتعلق بتدبير ميزانية الأسرة وتعليم الأبناء وعلاج الأطفال وشراء مستلزمات الأسرية وحل المشكلات الأسرية ويشترك عدد من الأفراد داخل الأسرة في اتخاذ القرارات أو تحمل صناعة القرار الخاص بهذه الأمور.

- كما يعرف القرار الأسري :هو القرار الذي يأخذ في الأمور المصيرية في شؤون الأسرة المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك، حيال موضوع ما.

- كما يعرف على انه :العملية التي يقوم بها أفراد الأسرة عن طريقها بوضع الاختيارات و الوصول إلى الأحكام التي تحقق الأهداف المنشودة.

- ويعرف اتخاذ القرار الأسري: على انه عملية تفكير مدرك وسلوك يقوم به احد أفراد الأسرة بمفرده أو الزوجين معا أو جميهم، عند مواجهة موقف أو مشكلة معينة أو أي أمور تتعلق بحياة الأسرة(كالاستهلاك وتربية الأبناء والعلاقات الاجتماعية للأسرة). فيتم اختيار أفضل البدائل أو الحلول للوصول للهدف المرغوب في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة.[3]

---

(1) – السمالوطي نبيل : الدين و البناء العائلي، دراسة في علم الاجتماع العائلي، دار الشروق للنشر و التوزيع و الطباعة، السعودية،1981، ص 170.

(2) – ريم ثقل العتيبي: عمل المرأة وعلاقته باتخاذ القرارات الأسرية لدى بعض النساء العاملات في مدينة الرياض في ضوء بعض المتغيرات،مجلة البحث العلمي في التربية، العدد19، الرياض، 2018، ص 611

(3) – منار عبد الرحمن محمد خضر، سناء محمد أحمد النجار: مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية وانعكاسها علي سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة، كلية الاقتصاد المنزلي ، جامعة حلوان، ص 6،7.

3-1- تعريف إجرائيا:

- يعرف اتخاذ القرار الأسري على انه قرار يخص بالأسرة و يتخذه احد أفراد الأسرة بمفرده آو الزوجين معا القرار الخاص بالأمور اليومية التي تتعلق بتدبير ميزانية و شراء مستلزمات الأسرية و تربية الأبناء و تدبير شؤون و أمور الأسرة سواء كانت الأمور اقتصادية آو اجتماعية، آو عند مواجهة موقف آو مشكلة معينة تتعلق بحياة الأسرة و محاولة حلها للوصول إلى الهدف المنشود.

خامسا:مقاربة نظرية حول دراسة عمل المرأة:

تطور الاهتمام بدراسة المرأة من جانب المفكرين الغربيين ضمن إسهاماتهم في دراسة المجتمع و الثقافة و العلاقات الاجتماعية،واتخذت الإسهامات الرائدة في هذا الصدد اتجاهات رئيسية تتمثل في :

1- نظرية الصراع:

إن نظرية الصراع التي نشأت من كتابات "كارل ماركس karl marx" في القرن التاسع عشر،تعتمد على الافتراض بان المجتمع هو بمثابة مسرح تتفاعل على خشبته الصراعات من اجل السلطة و الهيمنة، و هذه الصراعات تقع بين الطبقات الاجتماعية التي تتنافس من اجل السيطرة على وسائل الإنتاج و توزيع الموارد، وكان شريك" ماركس" في كتاباته " فريدريك انجلز fredrich engels" هو الذي طبق هذه الفرضيات على الأسرة ، وقد حاول " انجلز" أن يبرهن على أن المجتمعات البدائية كانت في الأساس مجتمعات يسودها المساواة حيث لم يكن هناك فائض، و من ثم لا توجد ملكية خاصة و بمجرد أن ظهرت الملكية الخاصة ظهرت معها الرأسمالية و تركزت السلطة في أيدي فئة قليلة من الناس، أما فيما يتعلق بالأسرة فان علاقة السيد – العبد آو المشتغل- و الخاضع للاستغلال و التي تقوم في المجتمع الأوسع بين البرجوازية(الملاك) و البروليتاريا(العمال) فيمكن ترجمتها و تجسيدها في منزل الأسرة، فبعد مجيء الملكية الخاصة و قدوم الرأسمالية، فان العمل المنزلي للمرأة لم يعد يسبب يجانب سعي الرجل للحصول على ضرورات الحياة، فهذا الأخير كان هو كل شيء، و كانت المرأة مجرد تابع لأهمية له.فمنزل الأسرة هو بمثابة مؤسسة استبدادية.الزوج فيها هو صاحب السلطة العليا بلا منازع، و لقول " انجلز engels " أن تحرر المرأة يكون ممكن فقط حين يمكن للنساء المشاركة في الإنتاج على نطاق اجتماعي واسع، ولا يعود العمل المنزلي فرض عليهن و إنما مجرد جانب لا أهمية له من وقت المرأة.

قام أنصار نظرية الصراع المحدثون من أمثال " داندروف danrendorf "و "كولوينز collins "بتنقيح الثوابت الماركسية الأصلية بما يعكس النماذج المعاصرة، فالصراع لا يرتكز ببساطة على مجرد

الصراع الطبقي و التوتر بين المالك و العامل أو صاحب العمل ومن يعمل لديه، بل هو يقع بين الكثير من الجماعات الأخرى كذلك، هذه الجماعات تشمل الأبوين و الأطفال، و الأزواج،ن والزوجان، الشباب أو متوسطي العمر و المسنين، المعاقين و غير المعاقين ، الأطباء، و المرض، الذكور و الإناث، وأي جماعات أخرى يمكن تعريفها بأقلية أو أغلبية ، والقائمة لا نهاية لها،ويقول " سميلر smelser" أن نظرية الصراع الحديثة نطرح الفروض التالية:

1- السمات الرئيسية للمجتمع هي التغير، و الصراع.

2- البناء الاجتماعي يعتمد على هيمنة بعض الجماعات على الأخرى.

كل جماعة في المجتمع أنها مجموعة من المصالح المشتركة سواء كانوا على وعي بمصالحهم أو مغتربين عنها، وعندما تصبح الجماعة على وعي بمصالح لها يكون تشكيل الوعي بالطبقة.

إن المفهوم الذهني للطبقة يتشابه مع المفهوم الذهني لنوع الجنس و هو يشير إلى البناء و انحرافه عن عدم المساواة، و فيما يختص بالطبقة فإنها تنشا على الهيمنة غير المتجانسة على عائد الإنتاج و يصبح الجدل حول العمالة و رأس المال فقط، و بالنسبة لنوع الجنس فان بؤرة المشكلة حولها تكون الخصوبة محورها، و الهام هو المنافسة حول التقسيم داخل الطبقة الواحدة.

انم وق المطالب النسائية في حركاتها تعتمد في دافعها على المناخ السياسي الاجتماعي الذي يتيح توحيد الجهود النسائية في التشكيل الطبقي و المطالبة بالمساواة. و تصبح نظرية الصراع تأكيدا على الترتيب الخاص بنوع الجنس في مطالب المساواة في عالم الراجل الذين يملكون السلطة الأبوية و يتميزون بها في سوق العمل.

و هذه الميزة توفر الأساس لعدم المساواة بين الجنسين، و الوضع الاقتصادي للرجل في سوق العمل الذي ينتقل إلى الأسرة في المقابل فان العمل المنزلي للمرأة يمثل نوعا ما من القيمة النقدية، آو كما يرى " انجلز engels " إذ لم تكن النساء مقيدات بالأدوار المنزلية،فان هيمنة الرجل على النساء سوف تدوم و هذا المنظور يبدو واضحا في بحث" shelten and firestone" عام 1989 عن تأثير العمل المنزلي على الفجوة بين الجنسين في كسب الدخل، فهما يريان أن المسؤولايات المنزلية لها تأثير مباشر على الكسب، غير أنها مرتبطة أيضا بالموقع الوظيفي و خبرة العمل، وعدد ساعات

العمل في الأسبوع،، وهذا الأمر يشير إلى انه لكي يمكن فهم الفجوة بين الجنسين في الكسب، يكون من الضروري استقصاء تأثير عمل النساء بدون اجر على عملهن باجر.[1]

2- مدخل رأس المال البشري:

ينتمي هذا المدخل – سواء عند علماء الاجتماع أو علماء الاقتصاد- للمدخل الفردية في دراسة المرأة و العمل و إن كان أفضلها من حيث منهجية المعالجة و القضايا التي يناقشها.

تقوم الفكرة الأساسية لهذا المدخل على أن التحديات التي تواجه المرأة ممثلة بانخفاض الأجور و قلة فرص الحراك الوظيفي و عدم المساواة في الفرص داخل سوق العمل ترجع إلى ما تتصف به من صفات تشكل توجهاتها نحو العمل، و تتشكل هذه الصفات من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية وما تتطلبه طبيعة تكوين المرأة من الانقطاع لفترات عن العمل و ترجع أهمية هذا المدخل إلى توجيه الاهتمام نحو التوجهات و القيم لدى الفرد ومدى تأثيرها في طبيعة علاقته بسوق العمل كما كان هذا المدخل و فرضياته منطلقا لتطوير مداخل أخرى تبحث العلاقة بين المداخل البنائية ومكانة الفرد على مستوى سوق العمل و على مستوى التنظيمات الرسمية، ومن المداخل الحديثة المهمة التي انطلقت من مقولات هذا المدخل،مدخل تحقيق المكانة الذي أثار العديد من القضايا الهامة كالتباينات على أساس النوع والعرق و إمكانية تطبيقه في ثقافات متباينة و لعل أهمية هذا المدخل في دراسة علاقة المرأة بالعمل تتمثل في اهتمامه بتأثير الصفات الشخصية و عوامل التنشئة على مستوى الأسرة في توجهات المرأة نحو العمل. و كان منطلقا لاهتمامات علمية في هذا المجال بعد منتصف السبعينات. و ليكمل الإطار التصوري لمداخل النوع و فرضيتها التي سبقت هذا المدخل.[2]

3- النظرية الليبرالية:

يعد هذا الاتجاه احد فروع النظرية النسوية، و يقوم على الفرضية البسيطة بان جميع الناس قد خلقوا متساويين، ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس و لقد رأى " أرسطو" منذ زمن بعيد أن الرغبة في المساواة تعتبر عاملا من عوامل الثورة و يرجع ذلك إلى إتاحة الامتيازات الخاصة لطبقة دون أخرى و هي امتيازات لا توجد في الطبقة و لكنها توجد في البيئة الاجتماعية و ليست المساواة

---

[1] – السيد حنفي عوض: في علم الاجتماع النسوي – حركات الرادكالية النسائية و سوق العمل – ،المكتب الجامعي الحديث،ص 105،106،107.

[2] –عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام: العولمة و قضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2003،ص 110،111.

كما يقول" لاسكي"، كلما ازدادت المساواة في الحقوق بين المواطنين استطاعوا استخدامها بحرية في أوسع نطاق، ومن الواضح أن فكرة المساواة تقوم على المساواة لإتاحة الفرص لكل أفراد أن يبذل كل ما في طاقته ذكرا آو أنثى و إذا نظرنا إلى المساواة نجدها تعني تنظيم الغرض.

و في ضوء علاقة حرية المساواة نجد أن المذهب النسائي الليبرالي يرتكز على أفكار المنادين بالمساواة الذي امتد من عصر التنور بمفكريه الذين ينادون بحرية المساواة بين النساء للرجال طالما أنهن ينتظرون بنفس الملكات العقلية الرشيدة، و الإيمان بان التعليم كوسيلة للتغير و تحويل للمجتمع و الإيمان بمبدأ الحقوق الطبيعية، و بناء على هذا،فمادام الرجال و النساء متمثلان من حيث طبيعة الوجود، إذن فان حقوق الرجال ينبغي أن تمتد لتشمل النساء أيضا و من أنصار هذه النظرية "جان جاك روسو و ستيوارت ميل"، فكانت دعوة" رسو" إلى المساواة بين الناس قاطبة نساء و رجالا في الحقوق و الواجبات، و أما " ستيوارت ميل" تقدمت عن حقوق المرأة، و هو يعتبر أول المنادين بتحريرها من ناحية الحقوق المدنية و السياسية، ومن وجهة نظره أن العلاقات بين الرجال و النساء في شعب واحد له أهمية أكثر من العلاقات بين الشعوب الأخرى، و اعتبر أن تحرير المرأة قضية أساسية لتقوم الإنسانية و في نفس الوقت و صفها بأنها تقف على قدم المساواة من الطبقات المقهورة، و هو "فورييه fourier" يعتبر المرأة ضحية أثار النظم و الخرافات البدائية التي لا تستند إلى منطق آو تفكير عقلي.

و تقترن المساواة بكلمة الحرية، فعلا فهما كما كشفت عنه الفلسفة السياسية يمكن أن تتناول ثلاثة معاني للحرية:

1- أن يتمتع الإنسان بالحرية ففي الاختبارات و الفرص المتاحة.

2- أن يكون الإنسان مستقلا عن الأخر في قراره بالنسبة لهذه الاختيارات.

3- أن يكون الإنسان حرا في أن يجد قيمة أولوياته و أن يقيس مقتنياتها.

ويمكن أن نتفهم المساواة بالطريقة ذاتها بمعنى أن يتمتع الإنسان رجل آو امرأة بشكل متكافئ بنطاق واسع و هو ما ينطبق على جميع طبقات المجتمع، و هذا ما يفهم بالمعنى الفردي في التفكير الليبرالي الغربي كما كان في القرن التاسع عشر.

و المدخل المعتدل للمذهب النسائي الليبرالي يبيح العمل للرجال في صفوف الحركة النسائية، طالما أن الجنسين يستفيدان من إلغاء الفوارق في طبيعة الجنسين، ومن هنا، فان النساء في حاجة إلى دمجهن في طائفة واسعة من الأدوار، تشمل العمل خارج المنزل،كما أن الرجال من الضروري أن ياخدوا على

عاتقهم قدرا اكبر من المسؤولية بالنسبة للمهام المنزلية، و حيث أن عملية التمثيل تشكل فكرة رئيسية في هذا المدخل لذلك فهو يركز بصورة اكبر على عملية التمثيل ثم على القبول في نهاية المطاف بالإناث في عالم الذكور و ليس على قبول الذكور في عالم الإناث، و لعل هذا قد يثير الانتقادات بان المدخل يضفي قيمة اكبر على أنشطة الرجال، ومن ثم فهو يقلل ضمنا من قيمة الأدوار التقليدية للنساء.

و في ضوء العمل داخل نسق ينظر له على انه ثنائي دون أن تنفرد فيه جماعة بالهيمنة و من ثم يكون في مقدور النساء تنظيم انسهم و التنافس مع الجماعات الأخرى، وإذا أتمت التعبئة بفعالية و مورست الضغوط بكفأة، فسوف يجري تلبية المطالب ومع ذلك لم تحدث محاولة جديدة واحدة لإلغاء أي قانون من قوانين المصانع: النساء اللاتي يعملن نصف عاريات في مناجم الفحم، و صغار الصبية الذين يجرون عربات الشحن طوال اليوم في الجو القذر داخل الأنفاق الأرضية، و انعدام الاحتياطات الصحية اللازمة لشعب ينمو بسرعة، هذه و غيرها من المظالم التي ترتبت على حرية التعاقد و الحرية الاقتصادية المطلقة كلها موجودة و مسجلة في صحائف غير متحيزة امتلأت بها تقارير رسمية متتابعة، و لكن الأحرار من أصحاب المصانع ذلك التاريخ يؤيدهم بعض أساتذة الاقتصاد السياسي كانوا يقامون في عتاد أية محاولة للتدخل في حريتهم في استخدام رؤوس أموالهم.

و يقرر " ويب" أن هذا التركيز على الحرية الفردية يعتبر إلى حد ما نتيجة للتدخل الأحمق في القوانين الاقتصادية من جانب الملاك، بتخفيضهم لقيمة العملة ثم دهشتهم مثلا عن انه رغم القيود الشديدة يتوالى ارتفاع الأسعار و يستمر هروب الكثيرين من البلاد، و على ذلك فقد انضم أساتذة الاقتصاد السياسي إلى البرجماتيين في اعتقادهم بان كل إنسان يتعين عليه أن يجاهد من اجل نفسه و لا شان له بغيره.

و سرعان ما قامت الثورة على هذا المبدأ و على نتائجه المفجعة، وكانت أولى مظاهر الثورة من جانب رجال الأدب، وجاء في مقدمتهم " كوليريدج، اوين، كارليل، موريس، كنجلسي، رسكين"، ثم ساعد عليها التصور العضوي للمجتمع كما جاء في كتابات " كونت، وميل، داروين، سبنسر.

و لقد أدت هذه الكتابات بتأثيرها في إعادة هيكلة المجتمع بصورة كاملة، و محاولة تغييره في بناء شمولي لإدماج النساء في ادوار ذات هدف تتصف بالمساواة،ن وهذه الرؤية آخذت بها نساء الطبقة المتوسطة المهنية اللاتي يضفن قيمة عالية على التعليم و الانجاز، ولان هؤلاء النساء اقرب لان يتمتعن بمجال اكبر من الموارد الاقتصادية، ففي مقدورهن خوض المنافسة مع الرجال بشكل أفضل

على المراكز الاجتماعية و فرص العمل المرغوبة و بذلك فان المذهب النسائي الليبرالي يخاطب" التيار الرئيسي" للنساء اللاتي لسن على خلاف مع مجمل بناء النسق الاجتماعي الذي انه لا ينبغي أن يكون مقسما على أساس جنسي.[1]

4- النظرية النسوية الاشتراكية:

الواقع أن هذه النظرية تحمل في طياتها اتجاها إيديولوجيا تشخص الواقع الدولي للنساء الذي يرتبط بالنسق الرأسمالي الطبقي و بناء الأسرة في هذا النسق، الشيء المؤكد في هذه النظرية التأكيد على أن يقسم الجنس هو عنصر وظيفي للرأسمالية لأنه مدعوم بالعمالة النسائية غير مدفوعة الأجر و التي تشكل أيضا قوة عمل احتياطية حين تكون هناك حاجة إليها فقط، و حين يتقاضين أجرا فان النساء يعملن مقابل أجور منخفضة مما يؤدي إلى تعظيم الأرباح و العمل المنزلي غير مدفوع الأجر و هو يعد ضروريا لإكثار و وقاية قوة العمل، كذلك فان الأسرة القوية التي يكون فيها الزوج هو العائل الوحيد للزوجة و الأطفال، تحقق الاستقرار أيضا للمجتمع الرأسمالي، و الزوجة تكون في البداية معتمدة اقتصاديا على زوجها غير أن الآمر سرعان ما يتحول إلى الاعتقاد عاطفي وسلبية،ولان الزوجة تخشى من فقد الأمان الاقتصادي ومن ثم فان الزوج يحتفظ بالسلطة الكاملة عليها.

على عكس النظرية النسائية الليبرالية نجد أن الرؤية الاشتراكية هنا تأتي لتؤكد انه لكي يمكن تحرير النساء و كذلك العاملات اللاتي يجرى استغلالهن من جانب من يملكون وسائل الإنتاج، فلابد من تغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي، و حتى يمكن تغيير التفرقة بين الجنسين و القهر الاقتصادي فان الأمر يحتاج إلى ثورة اشتراكية، وفي هذا الصدد فان "ماركس" قد وضع خططا لمجتمع تستأصل منه الملكية الخاصة و تحل فيه مبادئ الجماعة في موقع العمل وقد دعا " انجلز" إلى ضرورة إضفاء الجماعية على العمل المنزلي و تربية الأطفال، وبالتالي تحرير النساء لينهضن بادوار اقتصادية خارج المنزل و بهذا سوف يمكن تجنب تدمير الأسرة ذاتها، و أن كانت الوظائف التي تؤديها الأسرة الآن سوف تتغير.

و النظرية النسوية الاشتراكية تخاطب النساء من الطبقة العاملة و تلك اللاتي يشعرن بأنهن محرومات من حقوقهن في الفرص الاقتصادية في النظام الرأسمالي،و لقد استطاع هذا المذهب أن يشق طريقه بدرجة كبيرة في أمريكا اللاتينية وان يكون نقطة استقطاب قوية لحشد النساء في دول نامية أخرى، و الكثيرون من أنصار هذه النظرية يعتقدون بان دخول النساء في قوة العمل دون

[1] – السيد حنفي عوض: المرجع السابق، ص 112،111،110،109.

معوقات لابد أن يحدث، وان كان لابد أيضا من جعل العمل المنزلي مشتركا و إلا سوف تجد النساء أنفسهن و قد تحملن عبء عليهن، و بغض النظر عن اللغو الماركسي فمن الواضح أن هذا هو ما حدث بالفعل في الاتحاد السوفيتي سابقا،و بالرغم من أن هذه النظرية ترتبط صراحة بالنظرية الماركسية، إلا أن "ماكينون" يرى انه مازال من الضروري التمييز بينها من الناحية التحليلية فبينما النظرية الماركسية تركز اهتمامها على الملكية و الظروف المادية لبناء أيدلوجية، فان المذهب النسائي يركز على الطبيعة الجنسية و نوع الجنس، و كما يقول" ماكينون"،أن الطبقية الجنسية هي إضفاء النسائية على ما يعتبر عملا عند الماركسية، وهذا القول ينسجم مع الانتقادات الموجهة إلى إحدى الصور الماركسية المحددة للبروليتاريا النسائية و التي تبرز الطبقة في ضوء نوع الجنس آو العرق عند تحليل انساق المكانة الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية.

ظهرت هذه النظرية خلال الفترة من نهاية الستينات و بداية السبعينيات حين أدركت الحركة النسائية للحقوق المرتبة مدى القهر الذي يتعرض له النساء بسبب المعاملة السيئة من الرجال.[1]

هدفت هذه النظريات بدفاع عن حقوق المرأة وتحقيق المساواة حقيقة مع الرجل في العمل،وتحسين الخدمة في مواقع العمل، مع إعطاء العمل حسب أمكانتها البيولوجية.

سادسا: الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة من أهم الخطوات والمراحل التي لا ينبغي للباحث إهمالها،سواء بمرجعتها والاطلاع عليها أو عرضها أو توظيفها، من اجل خدمت موضوع بحثنا،وتكون أساسا من اجل بلورة مشكلة البحث وتحديد أبعاده بشكل واضح أكثر لموضوع المرأة العاملة وتأثيرها على اتخاذ القرارات الأسرية، وقد حاولت هذه الدراسات معالجة موضوع المرأة من خلفيات ورؤى مختلفة،إلا أنها جميعا كانت تهدف إلى التعرف على مدى تأثر مكانة المرأة ونظرة المجتمع لها بالتغيرات السريعة التي مرت بها المجتمعات في مختلف القطاعات،وسوف نتطرق لأهم الدراسات التي تناولت الموضوع،وتتمثل في:

الدراسة الأولى: مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

– دراسة ميدانية قامت بها ربيعة رميشي التي كانت لعينة من النساء ببعض بلديات الجزائر لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي لسنة 2005/2004،وقد هدف هذا البحث إلى دراسة

[1] – السيد حنفي عوض: المرجع السابق، ص 112،113.

الانعكاسات الاجتماعية للظاهرة من خلال المستوى التعليمي للزوجة وعملها(المساهمة المادية) وكذا الوضعية السكنية، وتأثير كل هذا على الوضعية الاجتماعية للزوجة داخل الأسرة، كما يهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى مشاركة الزوجة في عملية صنع القرار داخل الأسرة،أي كيف تؤخذ هذه المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة بعين الاعتبار أمام الزوج، والمشاركة في صنع القرار الخاص بالأسرة كتربية وتوجيه الأطفال،عملية الأنفاق ،تحديد العلاقات الاجتماعية،تسيير ميزانية الأسرة.

1- الإشكالية الدراسة:

إن الاستقلال النسبي للأسرة النواتية عند الأسرة الممتدة واستقلالها المادي الذي مكنها من المشاركة ي النفقة مع زوجها بالإضافة إلى خبرتها المكتسبة من حياتها اليومية(التعليم، العمل ،الأسرة) ظهر تصورا جديد لدور المرأة الاجتماعي داخل أسرتها، حيث أصبح للمرأة دورا هاما إلى جانب زوجها في عملية صنع القرار وذلك من خلال بنود الأنفاق الخاص بالأسرة، وتوجيه الأطفال وتحديد العلاقات الاجتماعية.

- تعتبر عملية صنع القرار من الأمور الهامة في سيرورة الحياة اليومية للأسرة،ونجد المرأة تلعب دورا فعالا في هذا الجانب السؤال المطروح هنا:

- ما هي العوامل التي جعلت المرأة تشارك في عملية صنع القرار داخل الأسرة ؟.

التساؤلات الفرعية:

- هل المستوى التعليمي للزوجة يساهم في المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأسرة ؟
- هل عمل الزوجة يساهم في مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة ؟
- هل استقلالية الأسرة النواتية عن الأسرة الممتدة يمكن الزوجة من المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأسرة ؟

2- فرضيات الدراسة :

الفرضية العامة:

- يعتبر المستوى التعليمي للزوجة و مساهمتها المادية داخل الأسرة من خلال عملها بالإضافة إلى استقلالية الأسرة النواتية عن الأسرة الممتدة، من العوامل التي جعلت الزوجة تشارك في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

الفرضيات الفرعية:

- يساهم المستوى التعليمي للزوجة إلى حد كبير ي مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة.
- المساهمة المادية للزوجة مكنتها من المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأسرة.
- استقلالية الأسرة الممتدة يمكن الزوجة من المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

3- منهج الدراسة :

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال توظيف المنهج المقارن ، حيث أرادت الباحثة المقارنة بين الزوجة العاملة والزوجة غير العاملة من خلال المستوى التعليمي وأيضا في درجة المساهمة المادية إلى جانب زوجها، وكذلك مقارنة بين الزوجة التي تسكن في اسر نواتية والتي تسكن في الأسر الممتدة.

4- عينة الدراسة :

اعتمدت الباحثة على العينة التراكمية أو المسماة بالكرة الثلجية والعينة القصدية في اختيار العينة و تمثلت في عدد كبير من الزوجات (الأمهات) وتمثلت ب 180 زوجة.

5- أدوات جمع البيانات :

وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على أداة الاستمارة بالمقابلة التي تتوافق مع طبيعة البحث كأداة لجمع البيانات تحتوي على 58 سؤلا موزعا على 5 محاور:

المحور الأول: بيانات شخصية.

المحور الثاني: عمل المرأة.

المحور الثالث: المرأة وشبكة علاقاتها الاجتماعية.

المحور الرابع: المرأة ومستواها التعليمي.

المحور الخامس: خاص بالمرأة والقرارات النهائية.

6- مجالات الدراسة :

1- المجال البشري : و يتمثل في استجواب 180 مبحوثة على اختلاف وضعيتهن المهنية بعضهن عاملات وبعضهن الأخر ماكثات بالبيت، وكذا الاختلاف مستواهن التعليمي بين المستوى التعليمي الأدنى والمستوى التعليمي العالي ، وكذا وضعيتهن السكنية بين اللواتي يسكن في اسر نواتية واللواتي يسكن في اسر ممتدة.

2- المجال الزمني : استغرق البحث الميداني، أربعة أشهر من شهر جوان إلى غاية سبتمبر سنة 2003، حيث تم النزول إلى الميدان وتم إرجاع استمارة المقابلة من قبل المبحوثين بعد الاستجواب.

3- المجال المكاني : لقد حدد المجال الجغرافي للبحث في بعض بلديات ولاية الجزائر العاصمة وبالتحديد : بوزريعة، شراقة ،باب الواد، بني مسوس .

7- **نتائج الدراسة :**

- أثبتت نتائج الدراسة على قدرة الزوجة العاملة وحدها في اتخاذ القرارات الخاصة بالأطفال في مجال تربيتهم وتنشئتهم وتوجيه مجال تعليمهم وتحديد مستقبلهم.

- أما النتيجة المتحصل عليها فيما يخص مشاركة الزوجة في مسؤولية الإنفاق، من خلال الأجرة التي تتقضاها الزوجة التي جعلتها تشارك في الإنفاق على الأسرة وأيضا مشاركة في ميزانية الأسرة لتخفيف العبء الذي كان يتحمله الزوج لوحده،فقد أصبحت تشارك في تخطيط مستقبل الأسرة فمساهمة الزوجة في الإنفاق ترتب عنها قوة المشاركة الفعلية للزوجة في تخطيط مشاريع الأسرة المستقبلية.

- أما النتيجة المتحصل عليها فيما يخص القرارات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية إذ تجد تغير موقف الأزواج تجاه هذه العلاقة الاجتماعية وبالتالي أصبحت الزوجة لها حرية الاختيار في تكوين علاقتها، ولا يتدخل الزوج في تحديد هذه العلاقات.

- إما فيما يخص القرارات النهائية (مشاركتها في اتخاذ القرار)،تتمثل خبرة الزوجة في اتخاذ القرار و مشاركتها فيه،ناتج أكثر في الإنفاق داخل الأسرة ومستواها التعليمي العالي، إذ بدأت تتقوى سلطتها وتتراجع نسبيا سلطة الزوج، لذلك أصبح للزوجة قدرة على مشاركتها في اتخاذ القرار وفي المسائل التي تؤثر على الحياة الأسرية والتي لا توصف بأنها قرارات نسائية، مثل المشتريات البسيطة الضرورية، كالمواد الاستهلاكية بحيث تخضع كل القضايا الأسرية الكبيرة منها والصغيرة إلى طاولة النقاش و الحوار للوصول إلى قرارات موحدة و مشتركة بين الزوجين، فلم تعد السلطة لصالح الزوج،بل أصبحت سلطة مشتركة بين الزوجين معا، و هذا السلوك يتضح أآثر عند ذوات المستوى التعليمي العالي و ذوات دخل مادي إذا ما قورنت بالوضعية السكنية إذ ليس لها تأثير كبير في قوة مشاركة الزوجة إلى جانب زوجها في بعض القرارات الهامة داخل الأسرة.

- أما النتيجة التي توصلت إليها الدراسة من خلال القرارات التي تتخذها الزوجة دون استشارة الزوج وجدنا أن أفراد العينة لا يتخذون أي قرار دون الرجوع إلى الزوج و ذلك رغم مستواها التعليمي

والمادي و وضعية سكنها،لأن المجتمع الجزائري مجتمع إسلامي أعطى لكل ذي حق حقه،و نجد كذلك التنشئة الاجتماعية تلعب دورا هاما في غرس و نقل عادات و تقاليد المجتمع إلى أفراده،فيصبح كل من الذكر و الأنثى مقيد بالقيم الاجتماعية التي منحها المجتمع لكل واحد منهما،وجدنا أن الزوج يشارك زوجته في القرارات التي تخص أسرتيهما و تعد مهمة،و بالتالي يقبل أن تكون السلطة بشراكة الزوجين معا،و لكن لا يقبل أن تكون هذه السلطة بيد زوجته فقط، لأنه يعتبر هذا السلوك نقصا و تمردا على دوره كرجل لهآ كلمته داخل الأسرة و كرمز لحماية و هيبة أفرادها.

– أما النتيجة التي تحصلنا عليها بخصوص متغير الوضعية السكنية لزوجة،فيما يخص القرارات التي تتخذها دون الرجوع إلى الزوج وجدنا أن الزوجة التي تسكن في أسر نواتية تفرض وجودها أكثر من ذات المستوى التعليمي العالي و ذات المستوى المادي،إذ نجدها تقوم ببعض القرارات بنفسها دون الرجوع إلى الزوج كعملية الإنفاق،و هذا يبن أن وجودها في وسط هذه الأسر النواتية يرجع إلى ابتعادها عن تدخل رقابة الأهل مما يساهم إلى حد ما في بروز قوة الزوجة و حرية تصرفها،إذ يفتح لها مجال المشاركة القوية إلى جانب الزوج و في بعض الأحيان تتخذ القرار دون أخذ إذن من الزوج، فهذا يبين أن الأسرة أصبحت مكانا متساويا نسبيا بين الزوجين، و لا يؤثر سلبا رأى إحداهما على الأخر خلال القرارات ا لتي يتخذها واحد منهما كبعض القرارات التي تتخذها الزوجة مثلا، إذ تنال قبولا من طرف الزوج إلى حد ما و هذا يرجع إلى ثقة الزوج في قدرات زوجته الذهنية و الفكرية.

الدراسة الثانية: اثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية:

دراسة ميدانية قامت بها " نورة بنت إبراهيم الصويان" حول تأثير عمل الزوجة في المجتمع السعودي على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وما المجالات التي تشارك قراراتها أكثر من المجالات الأخرى ؟ ثم ما المتغيرات المحددة لمشاركة المرأة في تلك القرارات، وانعكاس ذلك على تقبل الآخرين لذلك؟وأيضا على تماسك الأسرة ووحدتها؟ م ما المشكلات التي قد تنتج عن ذلك ؟أو المعوقات التي تقف أو تحد من هذه المشاركة ؟.

1– فروض الدراسة :

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين عمر الزوجة،وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوجة،وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين عمل الزوجة ،وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الوظيفية للزوجة، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين تعود الزوجة إصدار القرارات في العمل، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين إسهام الزوجة بدخلها في الإنفاق على الأسرة، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الزواج، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وبين طبيعة المجالات التي تصدر في إطارها هذه القرارات.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين عدم عمل الزوجة خارج المنزل وبين إذعانها لوجهة نظر الزوج فيما يتعلق ببعض المشكلات الأسرية.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين المكانة العائلية للزوجة، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين أعداد أولاد الزوج، وبين مدى قبول الزوج لمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين تعرض الزوجة لوسائل الاتصال، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج، وبين قبوله مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية.

– إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي (الدخل) للزوج ،وبين قبوله مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

2- منهج الدراسة :

استخدمت الباحثة لدراسة تأثير عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث يتم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة) بواسطة هذا المنهج.

3- عينة الدراسة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على الأسلوب العشوائي البسيط في اختيار أفراد العينة، التي تكونت من 145 موظفة في قطاع التعليم من الرئاسة العامة لتعليم البنات، و 44 موظفة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، و 60 موظفة من وزارة الصحة، و 52 موظفة في القطاع الخاص،و 84 ربة منزل، وبذلك بلغ حجم العينة الكلي 385 .

4- أداة جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على أداة الاستبانة كأداة ملائمة للحصول على معلومات و بيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين وقد كانت الأسئلة من النوع المغلق، وقد بلغت 62 سؤالا . وشملت المجالات الأساسية الآتية:

1- البيانات الأساسية.

2- عمل المرأة خارج المنزل.

3- موقف الزوج من عمل المرأة.

4- الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة.

5- المشاركة المرأة في الحياة الأسرية.

6- مشاركة في الأمور الاقتصادية.

5- المعالجة الإحصائية :

- تمت الاستعانة ببعض المحللين الإحصائيين لإتمام التحليل البيانات على المستويات الآتية:

1- الجداول التكرارية البسيطة.

2- اختبار كا2: للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

6- مجالات الدراسة :

1- المجال الجغرافي:أجريت هذه الدراسة في مدينة الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، وقد شملت الدراسة بعضا من وزارات وقطاعات العمل التي تعمل فيها المرأة سواء القطاع الخاص أو العام.

2- المجال الزمني: أجريت هذه الدراسة الميدانية في النصف الأول من العام الدراسي 1420/1419 الهجرية، في المدة ما بين 15 رجب 1419 إلى أخر شعبان عام 1419 الهجرية.

3- المجال البشري : تمثل المجال البشري الذي طبقت فيه الدراسات على النساء العاملات المتزوجات في قطاعات مختلفة عامة وخاصة، ومن مستويات وظيفية وإدارية مختلفة عليا ووسطى ودنيا، كذلك شملت الدراسة النساء غير العاملات، ربات البيوت، المتزوجات، وقد اختيرت مجالات عمل المرأة عمديا بوصفها المجالات التي تشهد كثافة عالية لعمل المرأة، وذلك حسب ما تؤكد الإحصاءات ذلك، ثم تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من هذه المجالات وفقا للفئات الثلاث المشار إليها، وذلك وفق المتغيرات التي وردت في فروض الدراسة، وذلك على النحو الأتي:

- فئة النساء العاملات المتزوجات في القطاعات الحكومية.

2- فئة النساء العاملات المتزوجات في القطاعات الخاصة.

3- فئة النساء المتزوجات غير العاملات، ربات البيوت.

7- نتائج الدراسة:

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- اتضح انه كلما ارتفع سن الزوجة كلما زادت نسبة اخذ الزوج موافقة الزوجة.وذلك ربما لازدياد خبرة الزوجة ونضجها أكثر مع تقدمها في السن.

- أوضحت النتائج انه لا توجد علاقة بين مستوى تعليم الزوجة ومشاركتها في اتخاذ القرار في بعض المجالات الأسرية، كتعليم الأبناء، وتربيتهم ،وتسميتهم، وربما يرجع عدم تأثير المستوى التعليمي للزوجة على ومشاركتها في اتخاذ قرارات في بعض المجالات الأسرية،لقوة تأثير القيم والعادات والتقاليد المجتمعية في تشكيل نمط العلاقة بين الزوجين، في المقابل اتضح وجود علاقة بين تعليم الزوجة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل.

– أوضحت نتائج أن الزوج يأخذ برأي الزوجة العاملة بنسبة 39,9% وغير العاملة بنسبة 30,0 % واتضح عدم وجود علاقة بين الحالة العلمية للزوجة واخذ الزوج برأيها، كما اتضح عدم وجود علاقة بين الحالة العلمية للزوجة ومن يكون له القرار النهائي في حالة حدوث خلاف بين الزوج والزوجة.

– أوضحت النتائج عدم وجود علاقة بين المستوى الوظيفي للزوجة، ودرجة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، كموقف الزوجة إذ لم يأخذ الزوج برأيها.

تبين هذه الدراسة الميدانية تأثير طبيعة عمل الزوجة على تعودها إصدار القرارات، ومن ثم مشاركتها في القرارات الأسرية، إذ اتضح وجود علاقة بين طبيعة عمل الزوجة، وحرص الزوج على استشارة الزوجة، كما اتضح وجود علاقة بين متغير طبيعة عمل الزوجة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل، بينما لم يتضح وجود علاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموقفها إذ لم يأخذ زوجها برأيها.

– أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة 66,8% من أفراد العينة تنفق دخلها على احتياجاتها الشخصية، بينما نسبة 70,4% ذكرت أنها تسهم به في الأسرة، كما اتضح من الدراسة فاعلية متغير الحالة العلمية للزوجة إذا كانت تعمل خارج المنزل في زيادة التفاهم بين الزوجين، كما اتضح وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة ودافعها للعمل للتحسين المستوى المعيشي للأسرة.

– أوضحت نتاج الدراسة الحالية اختلاف نمط العلاقة بين الزوجين، إذا اتضح أن أغلبية القرارات تتخذ من قبل الزوجين معا بغض النظر عن عدد سنوات الزواج.

– تبين من الدراسة الميدانية مشاركة الزوجة بفاعلية في مجال شؤون البيت والأسرة، إذ بلغت نسبة المشاركة 95,1% ، بينما بلغت نسبة مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء،و التعاملات مع مشكلاتهم بنسبة 83,3% وعند زواجهم بنسبة 89,6% ،وفي المقابل قلت المساحة المتروكة للزوجة في المشاركة في تحديد منطقة السكن بنسبة 7، 31 %، ومجال زيارة الأقارب والجيران بنسبة 8،47 % ونسبة7،1 3% من المبحوثات يأخذ أزواجهن برأيهن ويعمل به، فيما يتعلق بالتصرف في ميزانية الأسرة .و نسبة41,6 %عند شراء بعض السلع المعمرة كالمنزل ،بينما الأثاث بنسبة 76,9% ،وتامين مستقبل الأولاد بنسبة 51,4 %و عند شراء سيارة بنسبة41,6% وعقار للاستثمار بنسبة 2،24 %

– اتضح من الدراسة الميدانية محدودية تأثير كون الزوجة عاملة أم غير عاملة فيما يتعلق ببعض اختلاف وجهات النظر بينها وبين الزوج في المشكلات الأسرية، إذ تبين عدم وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة ومن يكون له القرار في حالة حدوث خلاف بين الزوجين، في المقابل اتضح أن هناك

علاقة بين الحالة العملية للزوجة و موقفها إذا تزوج زوجها بأخرى إذ أن العاملات يطلبن الطلاق بنسبة 45,0% مقابل 47,4%لغير العاملات.

– دلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المكانة العائلية للزوجة ومشاركتها ي اتخاذ القرارات الأسرية كمجال تربية الأبناء وتعليمهم وفي مجال مشاركة الزوجة في قرار العلاقات الاجتماعية وقرار خروج الزوجة للعمل.

– اتضح من نتائج الدراسة الميدانية عدم تأثير متغير عدد أولاد الزوجة على موقف الزوج من مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، في مقابل ذلك اتضح وجود علاقة بين عدد الأطفال واخذ الزوج موافقة الزوجة عند رغبته في شراء سلعة معينة.

– من نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة الاطلاع لوسائل الاتصال تزداد بارتفاع المستوى التعليمي للمبحوثات، مما يؤكد تأثير المستوى التعليمي على شخصية الفرد، هذا من المتوقع انه كلما ارتفع مستوى تعليم الفرد كلما اتسعت مداركه و زاد اطلاعه.

– اتضح عدم وجود علاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاجتماعي والاقتصادي وموقفه من مشاركة الزوجة في قرار زوجها للعمل.

– أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة بين مستوى تعليم الزوج وموافقته على عمل الزوجة خارج المنزل، ويرجع ذلك إلى تأثير التعليم على شخصية الفرد،إذ التعليم يوجد نوعا من الثقافة والوعي الثقافي، ومن المتوقع انه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين كلما ارتقت علاقتها وأخذت شكلا تعاونيا.

الدراسة الثالثة: مساهمة المرأة العاملة بالدخل الأسري وعلاقته بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية 2018/2017

– دراسة ميدانية قام بها مفتاح حسين بالحلج على عينة من النساء العاملات في المجتمع الليبي بهدف التعرف على العوامل المؤثرة في قدرة المرأة و مشاركتها في اتخاذ القرار،وقد جرى تشخيصا بخمسة متغيرات رئيسية هي المستوى التعليمي ونمط الأسرة و مستوى الدخل والخلفية الحضارية، وبتفاعل هذه المتغيرات داخل الأسرة تتشكل مكانة المرأة ضمن واقع الأسرة بالمجتمع الليبي متخذا من مدينة مصرنة نموذجا و مشاركتها في اتخاذ القرار.

1- مشكلة الدراسة:

- يتمحور موضوع البحث حول خروج المرأة للعمل و مساهمتها في الدخل الأسري وعلاقته باتخاذ القرارات الأسرية متخذا من (المرأة العاملة بمدينة مصراتة نموذجا لها)، وما صاحب عملها خارج المنزل من تطورات لاحقة في التغير لنظرة المجتمع على وجه العموم وأسرتها على وجه الخصوص بعد أن تقبل خروجها للتعليم والعمل.

- ومن ثم فان المتناول لهذا البحث يتصور أن الطرف الآخر المتمثل في الرجل،لازال يمارس فعله بالرغم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع عامة والمرآة خاصة، تجاه المرأة سواء كانت عاملة أو غير عاملة من حيث المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بأمور حياتها وحياة أبنائها الأمر الذي يجعل تناول موضوع البحث عما إذا كانت سياسات التحول الاجتماعي ساهمت في إخراج المرأة من دائرة التهميش و الإقصاء إلى دائرة المشاركة والتعاون والمبادرة بالقرار.

- فالمرأة في الوقت الحاضر أصبحت تشكل أهمية اقتصادية كبيرة للأسرة لكونها عاملة فهي تعتبر مصدرا مكملا للرجل في المنافع المادية، مقابل كسبها قدرا من السلطة والمكانة واحترام حقوقها ورغباتها الخاصة، كما استقلالها المادي اكسبها مكانة اجتماعية، ودفع بها إلى التعاون والشراكة في الأمور الحياتية، وتأسيسا عما سبق يمكن التوصل إلى التساؤل التالي:

التساؤل الرئيسي:

- هل يوجد تباين بين قرار المرأة العاملة خارج المنزل ومساهمتها بالدخل الأسري،بالتباين في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية والى أي مدى ؟

التساؤلات الفرعية:

- هل توجد علاقة ببين مساهمة المرأة بالدخل والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ؟.

- هل يرتبط التباين بين نمط الأسرة وحجمها بالتباين في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية ؟.

-هل يوجد تباين بين الخلفية الحضرية للأسرة بالتباين في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية ؟.

2-فرضية الدراسة:

- توجد علاقة بين مساهمة المرأة بالدخل وازدياد وإتاحة الفرصة لها وقدرتها على المشاركة اتخاذ القرار في ضمن البناء الأسري.

3-عينة الدراسة:

حيث اختصر البحث على المرأة العاملة بالمؤسسات التعليمية حسب حدود الإدارية لمدينة مصراتة، وبالتالي اعتمد الباحث على عينة عشوائية احتمالية غير نسبية لغرض توزيع العينة بين المؤسسات الأربعة بواقع 20 مفردة من كل مؤسسة من إجمالي عدد المعلمات وبذلك كان حجم العينة 80 مفردة.

4- منهج الدراسة :

يصنف هذا البحث إلى نمط الدراسات الوصيفية، حيث يسعى الباحث إلى دراسة الظاهرة والوصول إلى نتائج بجمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها، وقد استخدم الباحث المسح الاجتماعي بطريقة العينة من اجل وصف الظاهرة بصورة منفصلة بالمحيط الاجتماعي.

5- أداة جمع البيانات :

اعتمد الباحث على أداة الاستبانة لجمع المعلومات و البيانات وللإجابة على فرضية وتساؤلات البحث بشكل مناسب، حيث بلغ عدد فقرات الاستمارة 43 فقرة.

6- الأساليب الإحصائية :

اعتمد الباحث على أساليب المعالجة الإحصائية التالية :

- التكرارات والنسب المئوية.
- استخدم معامل بيرسون لمعرفة قوة العلاقة واتجاهها بين المتغيرات.

7- نتائج الدراسة :

- أوضحت نتائج البحث أن اغلب المبحوثات كانت متزوجات ومستوى تعليمهن جامعي و يتمتعن بدخل و استقلالية السكن.
- اتضح أن النسبة العالية من أفراد العينة كان قرارها بالالتحاق بالعمل خارج المنزل اختيارا شخصيا وان دافعها الأساسي للالتحاق بالعمل كان بسبب تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة، وان اغلب المبحوثات ينفقن دخلهن عند الاحتياج فقط ولا يدخرن منه إلا القليل، ومن المكاسب التي حققها لهن العمل انه اكسبهن الخبرة والتخلص من وقت الفراغ واكسبهن علاقات اجتماعية جديدة، كما أثبتت النتائج أن نصف مفردات العينة يساعدن الأزواج في بعض الأحيان في الشؤون المنزل.
- تشير نتائج البحث من خلال إجابتهن إذا طلب منهن أزواجهن ترك العمل فان قراراهن هو ألبي طلبه على الفور بنسبة 52,5%، وبنسبة 37,5 % يرون يقمن بالاستعانة بالأقارب لإقناعه، وبنسبة 10% يحاول إقناعه بالتراجع عن قراره.

– اتضح أن النسبة العالية من أفراد العينة بنسبة 80% الذي يعتبر لهن العمل خارج المنزل كوسيلة لمساعدة زوجها وأبنائها، وبنسبة 11,25% يعتبر لهن كوسيلة للاعتماد على النفس، ونسبة 8,75 % كوسيلة للمشاركة وتحقيق الذات.

– اتضح أن النسبة العالية لا يوجد اتفاق بين المبحوثات وأزواجهن بخصوص عملية الإنجاب، واقل نسبة10,67% يوجد اتفاق بينها بخصوص الإنجاب،و كذلك اغلب المبحوثات بنسبة 87,5% لا يوجد اتفاق مع أزواجهن في عملية تحديد و تنظيم النسل, واقل نسبة يوجد اتفاق بينهم.

– أوضحت نتائج البحث أن اغلب المبحوثات يشاركن في شراء متطلبات الآسرة بنسبة 75% من حين للأخر، واقل نسبة 25,6% كانت إجابتهن إطلاقا أي بمعنى لا يشاركن.

– من خلال نتائج البحث اتضح أن النسبة العالية من أفراد العينة أنهن يشاركن قي متابعة الأبناء أثناء الدراسة من حين إلى أخر.

– اتضح أن كل أفراد العينة لا يستثمرن أموالهن إطلاقا، و أن النسبة العالية من أفراد العينة يشاركن بشكل دائم في مصاريف الأبناء.

– أوضحت نتائج البحث أن النسبة العالية من أفراد العينة بنسبة 98,75% يشاركن أزواجهن في اختيار التخصص الدراسي لأبنائهم، وان معظم المبحوثات يشاركن في اختيار ملابس الأطفال بنسبة 70%، واتضح أن المبحوثات يشاركن في تغيير أثاث البيت بنسبة 25،56 %، كما أوضحت النتائج أن نسبة 75،53% من مفردات العينة تشارك الزوج في الخروج للتنزه وفي اختيار أماكن التنزه وهذا يعد احد مؤشرات مشاركة المرأة في القرارات الأسرية.

– أما بخصوص اتخاذ القرار التي تخص زواج الأبناء من الذكور والإناث، أشارات النتائج أن نسبة 100% من مفردات العينة يشاركن في اختيار شريك الحياة آو شريكة الحياة، وكذلك بالنفس النسبة في استكمال دراسة الأبناء وتخصصاتهم.

– ينصح اغلب المبحوثات إذا وجدت مشكلة أمامها بالبيت عند رجوعها من العمل تقوم بالمشاركة بوجود حل للمشكلة بنسبة 87,5%، وبنسبة 12,5% تشارك إلى حد ما بمشاركة الزوج في حل المشكلة في حين لا توجد السلبية من بين مفردات العينة.

– أوضحت نتائج البحث أن اغلب المبحوثات لا تواجه رفض آو معارضة من طرف زوجها لو أرادت استبدال آو بيع شيء يخصها آو لديها حرية التصرف قي أموالهن.

-أوضحت النتائج عن وجود علاقة قوية بين مساهمة المرأة بالدخل و المشاركة في القرارات الأسرية ولهذا نرفض الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين مساهمة المرأة في الدخل والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية،وقبل الفرضية البديلة القائمة: توجد علاقة بين مساهمة المرأة في الدخل الأسري والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية.

الدراسة الرابعة: مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية وانعكاسها على سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

دراسة ميدانية قام بها الباحثين منار عبد الرحمن محمد خضر، سناء محمد احمد النجار على النساء العاملات المتزوجات في المجتمع المصري، بهدف تحديد مستوى مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية ومستوى مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية عن طريق تحديد سلطتها لاتخاذ القرارات الأسرية في المجالات الاستهلاك، تربية الأبناء، العلاقات الاجتماعية للأسرة.

1- الإشكالية:

- ولكن في حالة استقرار رأي الزوجين على مساهمة المرأة بنسبة من دخلها في النفقات الأسرية أو كل دخلها، فهل هذه المساهمة تأثير على سلطتها في اتخاذ القرارات الأسرية المختلفة، من هنا نبعث فكرة البحث الحالي لدراسة العلاقة بين مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية و سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة، وقد تحددت مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو مستوى مساهمة المرأة العاملة في بنود الإنفاق الأسري (الثابتة و الادخار و الاستثمار، المتغيرة، و بنود الإنفاق ككل)، ما مستوى سلطة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية في المجالات (الاستهلاك، تربية الأبناء، العلاقات الاجتماعية للأسرة).

- ما مدى الاختلاف بين مساهمة المرأة العاملة (عينة الدراسة) في بنود الإنفاق الأسري بمحاورها تبعا لاختلاف المتغيرات الديموجرافية (منطقة المعيشة "حضر/ ريف"،مهنة الزوجة، مستوى تعليم الزوجة،عدد سنوات الزواج) وكذلك تبعا للمتغيرات (نسبة الدخل الذي تساهم به المرأة في النفقات، درجة رضا الزوجة عن مساهمتها في النفقات،درجة رضا الزوج عن مساهمة زوجته في النفقات، ونوعية القرار الاسواء"ديكتاتوري ، تكاملي،ديمقراطي").

- ما هو تأثير المتغيرات المحددة بالدراسة على سلطتها المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية في المجالات (الاستهلاك والخدمات، تربية الأبناء، العلاقات الاجتماعية للأسرة).

– هل توجد علاقة ارتباطية بين مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية بمحاورها وبين سلطتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة في المجالات المحددة ، وبينها وبين المتغيرات المختلفة المحددة بالدراسة.

2- فروض الدراسة :

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية (بنود الإنفاق الأسري الثابتة و الادخار و الاستثمار، الإنفاق المتغيرة، و بنود الإنفاق الأسري ككل) تبعا المتغيرات الديموجرافية (منطقة المعيشة "حضر/ ريف"،مهنة الزوجة، مستوى تعليم الزوجة،عدد سنوات الزواج).

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية(بنود الإنفاق الأسري الثابتة و الادخار و الاستثمار، بنود الإنفاق المتغيرة، و بنود الإنفاق الأسري ككل) تبعا للمتغيرات (نسبة الدخل الذي تساهم به المرأة في النفقات، درجة رضا الزوجة عن مساهمتها في النفقات،درجة رضا الزوج عن مساهمة زوجته في النفقات).

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سلطة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية في المجالات (الاستهلاك ، تربية الأبناء، العلاقات الاجتماعية للأسرة)، تبعا المتغيرات الديموجرافية (منطقة المعيشة "حضر/ ريف"،مهنة الزوج و الزوجة، مستوى تعليم الزوج و الزوجة،عدد سنوات الزواج).

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سلطة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية في المجالات (الاستهلاك ، تربية الأبناء، العلاقات الاجتماعية للأسرة)، تبعا للمتغيرات (نسبة الدخل الذي تساهم به المرأة في النفقات، درجة رضا الزوجة عن مساهمتها في النفقات،درجة رضا الزوج عن مساهمة زوجته في النفقات).

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية(بنود الإنفاق الأسري الثابتة و الادخار و الاستثمار، بنود الإنفاق المتغيرة، و بنود الإنفاق الأسري ككل) تبعا لنوعية القرار الأسري (ديكتاتوري، تكاملي، ديمقراطي).

– توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى مساهمة المرأة العاملة في بنود الإنفاق الأسري(بنود الإنفاق الأسري الثابتة و الادخار و الاستثمار، بنود الإنفاق المتغيرة، و بنود الإنفاق الأسري ككل)، و بين سلطة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية(الاستهلاكية ، تربية الأبناء، العلاقات الاجتماعية للأسرة).

– توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى مساهمة المرأة العاملة في بنود الإنفاق الأسري بمحاورها وسلطة اتخاذها القرارات الأسرية بمحاورة وبين المتغيرات المحددة بالدراسة.

3- منهج الدراسة:

اعتمدا الباحثين في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعطيات التي تخدم المتغيرين التابع و المستقل.

4- عينة الدراسة :

تم اختيار عينة عشوائية لجمع العينة وتكونت من 380 امرأة عاملة.

5- مجالات الدراسة:

– المجال البشري: تكونت عينة البحث الكلية من 380 امرأة عاملة تم اختيارهن عشوائيا من العاملات ببعض الجهات الحكومية والخاصة (المدارس الخاصة القريبة من موقع سكن الباحثين بمحافظة الجيزة التابعة لإدارة الهرم التعليمية)،وكذلك على بعض العاملات من منطقي ريفية من (محافظة الغربية، مركز المحلي الكبرى، قرية بشبيش)، وقد رؤي في العينة أن تكون ممثلة للمرأة العاملة من المستويات المهنية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

2– المجال الزمني :وقد قامت الباحثتين بجمع البيانات وتفريغها خلال الفترة من شهر مارس حتى شهر يونيو عام 2011

3– المجال الجغرافي: حددت الباحثتين محافظة القاهرة الكبرى و محافظة الجيزة ، للحصول على عينة البحث الحضرية، أما محافظة الغربية / المحلى الكبرى / قرية بشبيش، فقد تم اختيار العينة الريفية منها.

6- أدوات جمع البيانات:

قامت الباحثتان بإعداد أدوات التالية:

1– استمارة البيانات :

أ– البيانات العامة. ب– نسبة مساهمة المرأة في النفقات الأسرية.

2– استبيان "مساهمة المرأة العاملة في بنود الإنفاق الأسري "

3– مقياس " سلطة اتخاذ القرارات الأسرية "

7- الأساليب الإحصائية :

اعتمدت الباحثتان على الأساليب المعالجة الإحصائية التالية :

- التكرارات و النسب المئوية.
- معامل ألفا كرونباخ.
- معامل ارتباط بيروسون.

8- نتائج الدراسة :

- أثبتت نتائج الدراسة أن المرأة العاملة تساهم في الإنفاق على المصروفات الثابتة و المتغيرة لصالح العاملة.

- أثبتت نتائج الدراسة عن مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية تزيد من درجة رضا الأزواج وابتهاجا بزيادة مساهمة الزوجة في النفقات الأسرية، غير أن هذه الزيادة يشعرها بالضغط وعدم القدرة على حرية التصرف في دخلها بل قد تشعر أحيانا بان هذا الأمر مفروض عليها ويتم دون رغبتها.

- أثبتت نتائج الدراسة بين سلطة اتخاذ القرارات الأسرية تبعا لمنطقة المعيشة (حضر/ ريف) في المجالات (تربية الأبناء قرارات الأسرة ككل) أن المرأة العاملة في الريف ربما تكون سلطتها في اتخاذ القرارات الأسرية اكبر من المرأة العاملة في الحضر، أما تبعا لمهنة الزوج في المجالات (تربية الأبناء قرارات الأسرة ككل) يدل على أن مشاركة الزوجة العاملة في القرارات الأسرية يتباين مع تباين مستويات المهنة الخاصة بها أو بزوجها، أما تبعا لمهنة كل من الزوج والزوجة ويمكن تفسير ذلك بان ارتفاع المستوى المهني للزوجين يصاحبه غالبا ارتفاع المستوى الثقافي والعلمي للزوجين وهو ما يساعد على التواصل والتفاهم أكثر بين الزوجين والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بأنواعها ، أما تبعا لمستوى تعليم الزوجة حيث كانت مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية اعلي في المستويات التعليمية الأعلى، أما تبعا لحجم الأسرة فكان اعلي مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات في الأسرة الأصغر حجما، أما تبعا لسنوات الزواج أن ارتفاع مدة الزواج يجعل المرأة تمر بخبرات حياتية أكثر ترفع من قدرتها وكفاءتها على اتخاذ القرارات الأسرية.

- أثبتت نتائج الدراسة أن كلما ارتفعت نسبة الدخل الذي تساهم به الزوجة في نفقات الآسرة كلما زادت سلطتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

- أثبتت نتائج الدراسة على أن الفروق الموجودة بين مساهمة المرأة العاملة في النفقات تبعا لنوعي القرار الأسري (ديكتاتوري، تكاملي، ديمقراطي) كانت بين القرار (ديكتاتوري، تكاملي و ديمقراطي ،

تكاملي وديمقراطي) لصالح القرار الأسري (التكاملي ثم الديمقراطي) مما يؤكد أن مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية يؤثر على نوعية القرار الأسري، حيث أن المشاركة تتيح فرصة اكبر للمرأة للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسري مما يزيد من فرصة وجود قرار ديمقراطي بالأسرة.

– أثبتت نتائج الدراسة على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين مساهمة المرأة العاملة في بنود الإنفاق وبين القرارات (الاستهلاكية، تربية الأبناء...) أي انه كلما ساهمت المرأة في النفقات الأسرية كلما كانت لها سلطة في اتخاذ القرارات الأسرية.

– أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات (وظيفة الزوجة،مستوى تعليمها و دخلها)و بين كل من المساهمة المالية للزوجة وأدوارها داخل الأسرة وبين سلطة اتخاذ القرارات الأسرية.

الدراسة الخامسة: عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية.

دراسة ميدانية قامت بها الباحثة" زيان مليكة" سنة 2004 لنيل شهادة ماجستير في علم النفس على مجموعة نساء متزوجات عاملات بجامعة منتوري – قسنطينة–، وقد هدفت الدراسة التعرف على نوعية العلاقات القائمة بين أفراد أسرة الزوجة العاملة'، وما مدى مساهمة الزوجة الجزائرية في تحسين مستوى معيشة آسرتها الاقتصادي من خلال راتبها الشهري.

1–الإشكالية :

تتأثر الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية بعمل الزوجة في العصر الحديث بمعنى

أن مشاكل المرأة تنعكس على الرجل كزوج وعلى تربية أبنائها بمعنى آخر على التماسك الأسري.

وهناك أسئلة عديدة تظهر دائما عندما تلتحق الزوجة بالعمل ومنها:

–ما هي انعكاسات عملها على تغير الأسرة ؟

–هل التحاق الزوجة بالعمل خارجا يؤثر على المستوى المعيشي لأفرادها ؟

–وما هي طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة التي تعمل فيها الزوجة ؟

2– فرضية الدراسة :

الفرضية العامة :

خروج المرأة للعمل يؤثر على المستوى المعيشي للأسرة وعلى تفاعلها الديناميكي.

الفرضيات الإجرائية:

1–خروج الزوجة للعمل له علاقة بمشاركة زوجها لها في أعمال المنزل.

2–خروج الزوجة للعمل له علاقة بمشاركة زوجها لها في تربية الأطفال.

3-خروج الزوجة للعمل له علاقة بتحسين المستوى المعيشي للأسرة.

4-خروج الزوجة للعمل يؤدي إلى المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية.

3- منهج الدراسة :

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لجمع المعلومات على الظاهرة النفسية والاجتماعية للعمل الزوجة على العلاقات الأسرية.

4- عينة الدراسة :

اعتمدت الباحثة على العينة المقصودة لجمع النساء العاملات في جامعة "الإخوة منتوري" والتي تكونت من 53 زوجة عاملة وأم لأطفال.

5- مجالات الدراسة :

المجال المكاني: حسب التقاليد العلمية، فان تحديد مجال الدراسة تم لطبيعة الموضوع وبناء عليه فان هذه الدراسة أنجزت بجامعة "الإخوة منتوري- قسنطينة-"

المجال البشري: تتوزع فئات العاملات بجامعة "الإخوة منتوري – قسنطينة-" إلى ثلاث فئات حسب المستوى المهني وهي:

- فئة الأستاذة – فئة الموظفات – فئة المنظفات

المجال الزمني: لقد استغرقت هذه الدراسة طيلة السنة الجامعية 2004/2003.

6- نتائج الدراسة:

- أثبتت نتائج الدراسة أن الزوج فعلا يقدم المساعدة لزوجته العاملة في أشغال المنزل مع العلم أن بعض الأعمال لا يفضل الرجال القيام بها وتبقى دائما من اختصاص الزوجة بمفردها حتى وان كانت عاملة.

- أثبتت نتائج الدراسة أن عمل الزوجة له علاقة بمساعدة زوجها لها في تربية الأطفال ، وحسب دائما نتائج بحثنا أن المرأة العاملة تتلقى المساعدة من زوجها في تربية الأطفال وبالتالي أصبح الزوج هو الأخر له دور في تربية أطفاله والاعتناء بهم، وهذا يعني ازدياد التعاون بين الزوجين في تربية أبنائها ومنه أثبتت نتائج البحث تمسك الزوجة العاملة بعملها.

- أثبتت نتائج الدراسة أن هدف الأساسي لخروج المرأة للعمل هو تحسين المستوى المعيشي لأسرتها بفضل مساهمتها الايجابية في النفقات المعيشية الأسرية.

– أثبتت نتائج الدراسة أن حالة انفراد الرجل بسلطة القرار في الأسرة لم تعد قائمة وانتهت إلى مشاركة الزوجة العاملة وبصفة فعالة في اتخاذ القرار النهائي مع زوجها.

الدراسة السادسة : عمل المرأة وعلاقته باتخاذ القرارات الأسرية لدى بعض العاملات :

دراسة ميدانية قامت بها "ريم ثقل العتيبي" في مدينة الرياض على بعض النساء العاملات وغير العاملات للتحقق من قدرة كل فئة منها على اتخاذ القرار الأسري وهدفت هذه الدراسة للتعرف على بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في مشاركة المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية وبعض المتغيرات التي سيتم قياسها للتأكد من دورها و تأثيرها في اتخاذ المرأة لبعض القرارات الأسرية.

1- إشكالية الدراسة:

– تأتي هذه الدراسة للتعرف على بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في مشاركة المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية هناك بعض المتغيرات التي سيتم قياسها للتأكد من دورها و تأثيرها في اتخاذ المرأة لبعض القرارات الأسرية، ومن ذلك متغير العمل (عمل المرأة)، وعمر الزوجين، ومستوى تعليمها،والإنجاب،و عدد الأبناء في الأسرة، وملكية المسكن ، وما إذا كان للزوج أم الزوجة،و بالتالي تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى مشاركة المرأة العاملة وغير العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، والعوامل المؤثرة في مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية

أسئلة الدراسة:

– هل توجد علاقة بين إنجاب الأبناء الذكور، وتمكين المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية ؟

– هل يؤثر عدد الأبناء على قرارات المرأة داخل الأسرة ؟

– هل توجد علاقة بين عمر الزوجة، عمر الزوج ومساهمة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية ؟

– هل توجد علاقة بين طول فترة الزواج ومساهمة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية ؟

– هل توجد علاقة بين مستوى دخل المرآة و مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية ؟

– هل توجد علاقة بين امتلاك المرأة للمسكن و مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية ؟

– هل هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمرأة و اتخاذ المرأة للقرارات الأسرية ؟

– هل هناك علاقة بين المستوى التعليمي الزوج و اتخاذ المرأة للقرارات الأسرية ؟

– هل هناك علاقة بين عمل المرأة و اتخاذها القرارات الأسرية ؟

3- منهج الدراسة :

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، وقد اتبعت منهج المسح الاجتماعي.

- عينة الدراسة:

اعتمدت الباحثة في سحب العينات على العينة القصدية سحبت عشوائيا وتكونت من عاملات بلغ عدهن 231 معلمة وغير عاملات بلغ عددهن 141، وبذلك تكونت العينة الكلية 372 مفردة.

5 - مجالات الدراسة :

المجال البشري: تكون مجتمع الدراسة الحالية من المعلمات المتزوجات الذين يعملون في القطاع الحكومي وربات المنازل المتزوجات السعوديات.

المجال الجغرافي: توزعت مجتمع الدراسة على خمس جهات في مدينة الرياض (شرق ،غرب ،وسط ،شمال، جنوب) و سحبت عينة العاملات من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وعينة غير العاملات ممن يقمن بنفس أحيائهن.

المجال الزمني: استغرق مدة جمع البيانات في شعبان و رمضان و شوال عام 1436 هجري.

6- أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على الاستبانة في جمع المعطيات ذو الأسئلة مغلقة خضع لاختبارات الصدق والثبات للتأكد من صلاحيته.

7- نتائج الدراسة:

- أثبتت نتائج البحث ابرز ملامح مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية تتمثل في تحاورها هي و زوجها بشان مستلزمات الأسرة و تفسر هذه النتيجة بان الزوجات هن الأكثر الماما بمستلزمات الأسرة و احتياجاتها من واقع تعامل الأسرة بشكل يومي و لذلك عادة ما يحرص الأزواج على التحاور مع زوجاتهم بشان مستلزمات الآسرة ولذلك نجد أن ابرز ملامح مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية تتمثل في تحاورها هي وزوجها بشان مستلزمات الأسرة.

- أوضحت نتائج أن هناك ضعف في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية و الثقافية داخل الأسرة و تفسر هذه النتيجة بان الكثير من الأزواج يعتقدون بان مهام الزوجة تتعلق بالمنزل فقط مما يقلل من إشراكهم لزوجاتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية داخل الأسرة.

– أوضحت نتائج الدراسة أن اقل في اتجاهات مفردات عينة الدراسة حول مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات باختلاف عدد الأطفال الذكور أو الإناث.

–كما بينت النتائج أن متغير العمر مهم جدا ، فالزوجة تحظى بقدرة كبيرة على اتخاذ القرار كلما تقدمت في العمر، مما يعني أن الزوج يتنازل طوعية عن بعض القرارات المهمة لتقوم بها الزوجة كلما تقدمت في العمر.

– وقد كشفت نتائج الدراسة عن مفارقة مهمة وهي أن عمل المرأة ليس وحده من يمكن المرأة من توسيع قدرتها في اتخاذ القرار فنسبة مرتفعة من غير العاملات لا يختلف عن العاملات من حيث النفوذ الأسري.

– أوضحت نتائج الدراسة أن وضع العاملات ربما كان أفضل من غير العاملات فنسبة من يمتلكن المساكن اعلي عند العاملات وهو أمر متوقع بحكم عندهن دخل شهري ،وربما لديهن قدرة مع أزواجهن على شراء مساكن خاصة وان الأسرة قد تتحصل على أكثر من دخل (دخل الزوج و دخل الزوجة) الآمر الذي قد يتيح لهما من تسهيلات لدى البنوك في الحصول على مسكن من خلال تضامن من كلا الزوجين خصوصا مع ارتفاع قيمة المساكن وعدم قدرة الزوج على الشراء لوحده. الآمر الذي يعطي مساحة اكبر في أن تشارك المرأة في قرارها في تحديد نوعية وموقع و شكل المسكن.

الدراسة السابعة: اثر عمل المرآة خارج المنزل على اتخاذ القرارات الأسرية 2009

دراسة ميدانية قام بها الباحث" محمود محمد محمود حماد" مقدمة لاستكمال دراسة الماجستير في علم الاجتماع لعينة من النساء في بيت لحم –فلسطين– هدف هذا الدراسة أثر عمل المرأة خارج المنزل على المشاركة في اتخاذ القرارات السرية، من خلال مقارنة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بين المرأة العاملة وغير العاملة. بالإضافة إلى ذلك، سعت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير بعض عوامل الخلفية الاجتماعية للمرأة (الديانة، العمر، دخل الأسرة، عدد سنوات الدراسة، وعدد أفراد الأسرة)،على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية.

1–الإشكالية:

يهدف البحث إلى دراسة أثر عمل المرأة خارج المنزل في مشاركتها في اتخاذ القرارات السرية.

وستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

– في أي مهن أو أعمال تعمل المرأة العاملة خارج المنزل؟

– ما أسباب عمل المرأة خارج المنزل ؟

– ما أثر عمل المرأة خارج المنزل في مشاركتها في اتخاذ القرارات السرية؟

– ما أثر بعض متغيرات الخلفية الاجتماعية(عدد أفراد الأسرة، الديانة، دخل الأسرة عدد سنوات الدراسة، والعمر) في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السرية ؟

2–فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية:

المرأة العاملة تشارك في اتخاذ القرارات السرية أكثر من المرأة غير العاملة. وقد يعود ذلك إلى استقلاليتها الاقتصادية عن الزوج ومشاركتها في ميزانية الأسرة.

الفرضيات الفرعية:

– مع ارتفاع مستوى تعليم المرأة تزيد مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .وقد يعود ذلك إلى انفتاحها على الثقافة الغربية، حيث تحظى المرأة بمكانة أعلى.

– كلما زاد دخل الأسرة زادت مشاركة المرأة في القرارات السرية، وقد يساهم في ذلك زيادة الدخل الاقتصادي للأسرة، وبالتالي تزداد فرصة شراء أو بيع عقار مثل بيت، أرض،سيارة، وشراء أو بيع أدوات كهربائية مثل تلفاز ثلاجة، غسالة.

– النساء الصغيرات في السن يشاركن في اتخاذ القرارات السرية أكثر من النساء الكبيرات في السن . وقد يعود ذلك إلى أن السلطة في الأسرة الفلسطينية التقليدية هي بطركية، والنساء المتقدمات في العمر نشأن حسب الثقافة البطركية.

– المرأة المسيحية تشارك في اتخاذ القرارات السرية أكثر من المرأة المسلمة .وقد يعود ذلك إلى الفهم الشعبي للدين السلمي، الذي يرى من أن الرجال قوامون على النساء، وعدم جواز الاختلاط، بالإضافة إلى أن المجتمع العربي مجتمعا محافظا، وما زالت نظرته تقليدية لدور المرأة .أما المسيحيين فقد ساعد انتشار المدارس التبشيرية لديهم على تشجيع دور المرأة، وهم يختلطون مع بعضهم ذكورا وإناثا أكثر من المسلمين.

– كلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما قلت مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السرية .فقد يكون السبب في ذلك ضغط التربية والخدمات المقدمة للولد بشكل عام.

3- عينة الدراسة :

تم اعتماد عينة عشوائية منتظمة مكونة من 200 امرأة نصفها من النساء العاملات والنصف الأخر من غير العاملات من مدينة بيت لحم.

4- أداة جمع البيانات:

تم جمع البيانات بطريقتين :بواسطة استبانة تتكون من 28 سؤالاً، منها عشرة أسئلة تقيس الخلفية الاجتماعية للنساء، و 18 سؤالاً تقيس المتغير التابع، وهو مدى مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السرية.كما تم جمع بيانات عن طريق المقابلات المفتوحة والمتعمقة مع عشرة نساء، خمس نساء عاملات، وخمس نساء غير عاملات.

5- نتائج الدراسة :

- تشير نتائج الدراسة أن أهم سبب لخروج المرأة للعمل هو العامل الاقتصادي، حيث تزايدت الحاجة الماسة إلى رفع دخل الأسرة نظرا لتزايد النفقات الاستهلاكية.

- وتشير النتائج أيضا إلى أن عمل المرأة يزيد من مشاركتها في اتخاذ القرارات السرية .وعمل المرأة خارج المنزل هو الأكثر تأثيرا من بين العوامل المستقلة التي تمت دراستها (عدد سنوات الدراسة، العمر، الديانة، مستوى دخل الأسرة، عدد أفراد الأسرة .(وقد يعود ذلك إلى الاستقلالية الاقتصادية للمرأة العاملة، ومشاركتها في ميزانية الأسرة .ولذلك يمكن القول أن عمل المرأة يساهم بشكل عام في إفساح المجال لها في زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

- ويمكن القول إن هناك تفاوتا في أهمية هذه القرارات التي تشارك فيها المرأة، وبالتالي لا يمكن النظر إلى القرارات التي تشارك فيها المرأة على أنها متساوية في أهميتها .ولهذا ليس من الحكمة اعتبار أن ترتيب الأثاث أو تسمية الولد يتساوى في أهميته مع بيع عقار أو شراء عقار، أو شراء أدوات كهربائية أو اختيار شريك الحياة، أو تسمية الولد، أو الخروج للعمل لكن من ناحية أخرى يلحظ أن المرأة العاملة تشارك أكثر من المرأة غير العاملة في كل (أو أغلب) هذه القرارات الأسرية، بما فيها القرارات الأكثر أهمية.

- وتشير النتائج إلى أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يزيد من مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .وقد يساعد في ذلك انفتاح المرأة المتعلمة على الثقافة الغربية حيث تحظى المرأة بمكانة أعلى، كما أن التعليم والتخصص الدقيق يعتبر إلى حد كبير من متطلبات العمل للمرأة في الوقت الحاضر.

– وبشكل عام تبين أن المرأة المسيحية تشارك في اتخاذ القرارات السرية أكثر من المرأة المسلمة، وذلك بفعل الفهم الشعبي لبعض المعتقدات السلمية مثل" الرجال قوامون على النساء "أو عدم جواز الاختلاط بين الذكور والإناث .كما ساعد انتشار المدارس التبشيرية في فلسطين على رفع مستوى تعليم المرأة المسيحية وعلى تعرضها للثقافة الغربية.

الدراسة الثامنة: دور المستوى التعليمي في زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية

دراسة ميدانية قامت بها الباحثتين "أمل الخاروف وفوزية غالب القمش" في مدينة صنعاء، استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور المستوى التعليمي للمرأة اليمنية في زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات المختلفة، مثل القرارات الشخصية(الاستمرار في العمل، اختيار شريك الحياة، شروط الزواج، سكن الحياة الزوجية وكيفية حفل ا لزواج(، والقرارات المتعلقة بميزانية الأسرة (المساهمة في ميزانية الأسرة، وتنظيم ميزانية الأسرة)، والقرارات المتعلقة بمستلزمات الأسرة(شراء ملابس الأسرة، شراء السلع المعمرة، وشراء الأسهم)، والقرارات المتعلقة ببناء العلاقات الاجتماعية (زيارة والدي الزوج، زيارة والدي الزوجة، وزيارة أقارب الزوج والزوجة)، والقرارات المتعلقة بالأبناء(عدد الأبناء، استخدام وسائل منع الحمل، المستوى التعليمي للأبناء، زواج الأبناء، والتحاق الأبناء في مجال العمل)، إضافة إلى التعرف على العوامل التي تساعد المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية من وجهة نظر النساء.

1– الإشكالية:

و نظرا لندرة الدراسات المتخصصة في دراسة العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة اليمنية ودورها ومكانتها في الأسرة، فقد جاءت هذه الدراسة لتسد الثغرة في هذا المجال وهي تهدف إلى دراسة العلاقة بين مستوى تعليم المرأة اليمنية وارتباط ذلك بمشاركتها في القرارات الأسرية مثل القرارات الشخصية، وتلك المتعلقة بالحاجات الأسرية، وبناء العلاقات الاجتماعية وأيضا القرارات المتعلقة بإنجاب الأطفال والأمور المتعلقة بتعليمهم والتحاق البنات بالعمل.

وستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1– هل هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمرأة ومشاركتها في القرارات الأسرية التالية؟

– القرارات الشخصية مثل شكل لباسها الخارجي، استمرارها في العمل، اختيار شريك الحياة وما يتبعه من شروط السكن للحياة الزوجية وحفل الزواج.

– القرارات المتعلقة بتنظيم ميزانية الأسرة والمساهمة بها.

– القرارات المتعلقة بالأسرة مثل احتياجات الأسرة ومستلزماتها، والزيارات الاجتماعية.

– الأمور المتعلقة بالإنجاب(عدد الأطفال المنجبين،استخدام وسائل تنظيم الأسرة، مستوى تعليم الأطفال، سن الزواج، التحاق الأبناء والبنات في العمل).

– ما العوامل التي تساعد في زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية من وجهة نظر المبحوثات؟

2– عينة الدراسة:

تم سحب العينة بالطريقة العنقودية العشوائية حيث بلغ حجم العينة لمجتمع الدراسة215 مبحوثة، تم اختيارهن بإشراف من الإدارة العامة للتخطيط الإحصائي، دائرة العينات في الجهاز المركزي للإحصاء. تم تحديد المرأة ربة البيت كوحدة للدراسة.

3– أداة جمع البيانات :

اعتمد الباحث على أداة الاستبانة لجمع المعلومات و البيانات وللإجابة على فرضية وتساؤلات البحث بشكل مناسب.

4– التحليل الإحصائي:

تم استخدام البرنامج الإحصائيSPSS المناسب للحصول على الإحصاءات الوصفية مثل التوزيع التكراري، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، وحساب مربع كاي لإجراء العلاقات بين مستوى تعليم المرأة والمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية وأثره على المتغيرات المختلفة كالقرارات الشخصية والأسرية وإنجاب الأطفال والقرارات المتعلقة بمستقبل الأبناء.

5– نتائج الدراسة :

– أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي للمرأة ومشاركتها في القرارات الأسرية المختلفة .وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من حاتوغ، وحميد، كالقرارات الشخصية المتمثلة في قرار اختيارها لنوعية اللباس الخارجي واختيارها لشريك الحياة، وشروط الزواج، وكذلك قرار اختيار سكن الحياة الزوجية، ومكان وكيفية حفل الزواج، وهذا يشير بجلاء إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يزيد من تمكينها من اتخاذ القرارات الخاصة بها، باستثناء المشاركة في قرار استمرارها في العمل، حيث لم تظهر هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة وقرار استمرارها في العمل، وربما يعود ذلك إلى أن هذا النوع من القرارات يؤثر بشكل مباشر على الأسرة والزوج، إلا أن تقسيم العمل بين الجنسين وتخصيص أدوار المرأة في نطاق البيت والأمومة وأدوار الرجل خارج نطاق البيت لا يزال قائما مع وجود الرواسب الثقافية التي تقف حائلا أمام التحاق البنات بالعمل خارج

المنزل، إضافة إلى حداثة المرأة اليمنية بسوق العمل المأجور، وغياب الكثير من الخدمات للمرأة العاملة مما يجعلها تقع في صراع الأدوار.

– وأشارت النتائج كذلك إلى أن المرأة الأكثر تعليما تشارك زوجها في اتخاذ القرارات الخاصة بشراء مستلزمات الأسرة و شراء سلع معمرة منزلية أكثر من غيرها) ثلاجة، تلفزيون...الخ (وربما يعود السبب إلى أن المتعلمات كان لهن فرصة للخروج إلى العمل وبالتالي المساهمة في ميزانية الأسرة.

– مما سبق، يتبين أن مشاركة المرأة ترتفع في بعض القرارات داخل الأسرة مثل(القرارات المتعلقة بتنظيم ميزانية الأسرة، وقرار شراء الملابس، وقرار شراء السلع المنزلية المعمرة) وهذا ينسجم – إلى حد كبير – مع دورها التقليدي في المجتمع، فما هو إلا انعكاس للأنماط الثقافية السائدة في المجتمع، التي تملي بدورها على الزوجات التصرفات والأدوار الاجتماعية، ونلاحظ من النتائج أن مشاركة المرأة في قرار شراء الأسهم ضئيل جدا، وأن ما يقارب من ثلاثة أرباع العينة لم يجبن على السؤال المتعلق بشراء الأسهم، وذلك لأن المرأة في المجتمعات العربية ومنها اليمن لا تشارك في مثل هذا القرار . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة جريس في أن سلطة الأزواج تكون متعلقة بالأمور المالية، كما تنسجم مع الثقافة السائدة التي ترى أن الأمور المالية(الملكية، والعقارات) من اختصاص الزوج لأنها مرتبطة إلى حد كبير بالعمل والدخل الشهري ومعظم النساء في اليمن ربات بيوت.

– أما عن مشاركتها في القرارات المتعلقة بالأمور الاجتماعية فوجد أن المرأة المتعلمة تشارك زوجها في قرار زيارة أهل الزوجة.

– أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة بالقرارات المتعلقة بالأبناء فأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين المستوى التعليمي للمرأة ومشاركتها في قرار العدد الذي ترغب في إنجابه.

– أما بالنسبة للقرارات المتعلقة بالأبناء ومستقبلهم التعليمي والعملي، فقد بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة واستمرار الأبناء والبنات في التعليم، في حين لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة واستمرار ابنتها في العمل، وربما يعود ذلك إلى أن الأم ترى أن التحاق ابنتها بالعمل سوف يحملها أعباء جديدة بالإضافة إلى كونها ربة بيت، وترى أن مسؤولية إعالة الأسرة هي من مسؤولية الزوج.

– نستنتج مما سبق أن المستوى التعليمي يلعب دورا هاما في زيادة تمكين المرأة داخل أسرتها من خلال مشاركتها في القرارات المختلفة مع زوجها، وتعتبر هذه الظاهرة جيدة لأنها تعمل على تقليل الفجوة بين الرجل والمرأة وتساعد على مزيد من التفاهم والاستقرار الأسري.

خاتمة:

نبين من خلال هذا الفصل، إبراز إشكالية البحث و تحليل متغيرات الدراسة و ربطها مع بعضها البعض مع تباين أهمية و أهداف الدراسة لاستخلاص النتائج منها، مع بلورة الفرضيات الجزئية من الفرضية الرئيسية التي ركزت على متغيرين من اجل معرفة تأثير عمل المرأة على مشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة مع تباين أهم النظريات التي فسرت عمل المرأة مع تحليل بعض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع بحثنا،ومنه نستخلص أن الجانب المنهجي للدراسة له أهمية كبيرة، من خلال يتحدد لنا طبيعة الموضوع.

الفصل الثاني:التطور التاريخي لمكانة المرأة في المجتمعات الإنسانية:

تمهيد

اولا: مكانة المرأة في المجتمعات القديمة:

1- مركز المرآة في الحضارة المصرية القديمة

2- مركز المرأة في الحضارة بابل و أشور

3- مركز المرأة في الحضارة الفارسية

4- مركز المرأة في الحضارة الهندية

5- مركز المرأة في الحضارة الصينية

6- مركز المرأة في الحضارة اليونانية

7- مركز المرأة في الحضارة الرومانية

8- مركز المرأة عند العرب الجاهلية

ثانيا: مكانة المرأة ففي الديانات السماوية:

1- المرأة في الشريعة اليهودية

2- المرأة في الشريعة المسيحية

3- المرأة في الإسلام

ثالثا: تطور عمل المرأة في العالم:

1- الثورة الصناعية وعمل المرأة

2- عمل المرأة في نظر القانون العالمي

3- عمل المرأة في العالم الغربي

4- عمل المرأة في البلدان العربية

خاتمة

الفصل الثاني: التطور التاريخي لمكانة المرأة في المجتمع الإنساني:

تمهيد:

إن موضوع دراسة المرأة في مجتمعات الإنسانية أمر هام، حيث يبين إظهار الصورة الحقيقية لمكانة المرأة عبر صفحات التاريخ سواء في المجتمعات القديمة أو الديانات السماوية،و ما ألت عليه في المجتمع العالمي المعاصر، غير أن الشواهد التاريخية تعطي لنا الصورة الحقيقية و المظلمة الذي خيم على قضية المرأة في جميع المجتمعات المتحضرة وغير المتحضرة، و الذي يرجع إلى معتقداتهم و أفكارهم الخاطئة التي تنظر إلى المرأة بنظرة الدونية واهانة كما نراه في هذه الحقبات التاريخية لهذه الدراسات.

أولا: مكانة المرأة في المجتمعات القديمة:

قد أثبتت الدراسات الانثربولوجية أن النساء في عصر الجماعات القبلية كن مساويات للرجل، وان الرجال كانوا يعتقدون إن تلك المساواة تكمن في العمل ففي ذلك الوقت كانت العشيرة كلها تعمل رجالا و نساءا حيث كانت الأم تساعد الزوج في الإعمال الأساسية كالزراعة و الحرف اليدوية إضافة إلى الاعتناء بأطفالها و تدبير شؤون البيت لذلك"فالنساء يقمن منذ أقدم العصور بأعمال معينة وسط عائلاتهن،كما يساهمن في مختلف النشاطات الاقتصادية سواء كن يتقاضين عليها أجرا أم لا".[1]

لا يمكن معرفة حال المرأة اليوم إلا بعد معرفة حالها في الماضي، ومن هنا نستعرض التطور التاريخي لوضع المرأة في المجتمع الإنساني القديم و الوظيفة أو الوظائف المختلفة التي قامت بها وتتمثل في :

1- مركز المرأة في الحضارات المصرية القديمة:

نالت المرأة المصرية في العصر الفرعوني حقوقها بأنواعها المختلفة، و تمتعت بمكانة مرموقة حتى وصلت إلى رتبة الآلهة، فتاريخ مصر القديمة حافل بالإلهات اللاتي ككن يقدمن إليهن القرابين، وتقام لأعيادهن حفلات رائعة ، ومنهن آلهة العدل، و الحقول، والسماء، والكفاية، والحصاد، والحب، والجمال، والخصب، والهة السرور، و الموسيقى، و الولادة، وكان المرأة في العصر الفرعوني نصيب

[1] – جرمين بوسيل: المرأة في الحياة المهنية،مؤسسة الخدمة للطباعة، لبنان، 1984، ص 68.

كبير في تولي العرش إذا كانت من الطبقة العليا، فإذا مات الملك عن ذرية كبرها بنت أصبح العرش من نصيبها.(1)

و قد كان للمرأة الفرعونية مكانة لم تضاهها مكانة أي امرأة في التشريعات القديمة،فكانت كاملة الأهلية في كافة الحقوق القانونية داخل الأسرة و خارجها حتى أن الزوجة تشترط على زوجها ما تشاء في عقود الزواج،كما كان لها أن تجعل العصمة بيدها.(2)

و رغم مكانة المرأة في الحضارة المصرية، إلا أن الذكر في الأسرة المصرية القديمة تمتع بمكانة أعلى من الأنثى لاعتبارات كثيرة، منها إن الحضارة المصرية، رغم أنها أجازت للمرأة الجلوس على العرش و تولي الملك إلا انه شاع فيها عقيدة الخطيئة الأبدية، و هي أن المرأة حليفة للشيطان و شرك للغواية و الرذيلة، ولا نجاة للروح إلا بالنجاة من حبائلها.

أما حق المرأة الفرعونية في الإرث فان بعض العهود أعطت لها حق الإرث كاملا، حتى ذكر "ول ديورانت" أن الأملاك الزراعية كانت تنتقل إلى الإناث من الأم، إلا أن هذا الحق لم يعط لها كاملا في عهود أخرى.(3)

إذن حظيت المرآة الفرعونية بمكانة سامية لدرجة تجسدت في ألهاتهم، واعتنوا بها و شاركوها في الحكم.

2- المرأة في الحضارة بابل و أشور (بلاد ما بين النهرين):

كان للمرأة في بلاد ما بين النهرين مكانة، إلا انه لم تصل إلى مكانة المرأة الفرعونية فقد كان نظام تعدد الزوجات مباحا في ظروف خاصة مثل مرض الزوجة أو عقمها ، آو سلوكها المشين، على أن يثبت الزوج ذلك أمام القضاء إلا أن الزوجة الثانية (الشقتوم) كانت اقل مرتبة من الزوجة الأولى ،، كما انتشر نظام تعدد المحظيات دون حصر.

وكانت المرأة في الحضارة البابلية تفرض عليها الدعارة المقدسة، إلا أنها بعد الزواج يفرض عليها الوفاء الزوجي،على انه في حالات الطلاق لم تكن المرأة (الزوجة) تحرم من حقوقها إلا في حالة سلوكها المشين، فكان على كل من الزوجيين الاحتفاظ بحقه في أملاكه قبل الزواج، و ما عدا

---

(1) -حسين عب الحميد احمد رشوان: المراة والمجتمع –دراسة في علم اجتماع المراة،دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الاسكندرية،2011،ص 15.17.

(2) -سامية منيسي: المرأة في الإسلام- دراسة مقارنة-، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة،1996، ص17.

(3) - المرجع نفسه، ص 18.

ذلك تعد الأموال التي بعد العقد ملكية مشتركة، و قد تختلع المرأة نفسها من زوجها مقابل مبلغ من المال.

و رغم أن المرأة كان لها من الحقوق، في الحضارة السومرية ، على زوجها و أولادها ما كان يسمح لها أن تدير بيتها و مزرعتها في حالة غيابه،إلا أن الرجل كان هو المسيطر في الأزمات جميعا، و كان من حقه في بعض الظروف أن يقتل زوجته آو يبيعها امة وفاء لما عليه من الديون، كما أن الحكم الأخلاقي على الرجل يختلف عن الحكم الأخلاقي على المرآة، فزنا الرجل يعد من النزوات التي يمكن الصفح عنها، أما زنا المرأة (الزوجة) فكان عقابه الإعدام.

كما كان من حق المرأة البابلية امتلاك الثروة و التصرف فيها بالبيع و الشراء مما أتاح لها حرية الحركة، فكان منهن الكاهنات، و التاجرات، وكن يتعلمن مثل الرجال.

إلا أن المرأة البابلية لم يكن تر إلا في حالة عدم وجود الذكور، فكان الميراث للذكور دون الإناث، إلا إذا كانت المرآة كاهنة.(1)

حظيت المرآة البابلية ببعض الحقوق والحرية وكانت لها مكانة مرموقة وكانت تشارك في الحياة العامة.، إلا أنها لم تصل إلى تساوي مع الرجل.

3- مركز المرأة في الحضارة الفارسية:

كانت المرأة عند الفرس أيضا في الانحطاط، فالتقاليد القديمة في بلاد فارس تهين المرأة، وتنظر إليها نظرة التعصب المذهبي و التشاؤم، وان الأفراد المتبعين و المتعصبين للديانة " الزرادشية" كانوا يحقرون شان المرأة، ويعتقدون أنها سبب إثارة الشرور التي توجب العذاب و سخط الآلهة، لهذا فان على المرأة أن تعاني أنواع الظلم، كما كانت المرآة في مذهب الفرس القديم تحت سلطة الزوج حتى انه كان يتصرف في زوجته تصرفه في ماله و متاعه، و كان له أن يحكم بقتلها، و أن تعدد الزوجات أيضا بدون شرط آو تحديد عدد.(2)

و قد ظلت المرأة الغنية في العهد القديم للإمبراطورية الفارسية تمنح حرية كاملة في التنقل، و الخروج سافرة الوجه، و تملك العقارات و التصرف في شؤون زوجها باسمه أو بتوكيل منه، ثم انحطت منزلتها بعد (دارا) و خاصة بين الأغنياء،أما المرأة الفقيرة فقد احتفظت بحريتها في التنقل لاضطرارها إلى العمل،بينما فرضت العزلة على غير الفقيرات في جميع حياتهن الاجتماعية، فكن يخرجن في

(1) – سامية منيسي: المرجع السابق، ص 19،18،20.

(2) – مبشر الطرازي الحسيني: حقوق المراة في الاسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 11.

أفواج، و منعن من الاختلاط بالرجال، حتى حرم على المتزوجات منهن أن يرين أحدا من الرجال حتى و لو كانوا أبائهن أو أخوانهن.(1)

فالمرأة الفارسية كانت تابعة للرجل وتحت سلطته و يتصرف فيها كيفما يشاء ولذلك انحطت مكانة المرأة بسبب نظرتهم التعصبية للمرأة ومعتقداتهم الخاطئة أنها سبب الشر و يتوجب عليها أن تعاني ويتسلط لها العذاب.

4- المرأة في الحضارة الهندية:

هدرت الحضارة الهندية إنسانية المرأة إهدارا كبيرا، فلم يكن من حقها اختيار مصيرها آو حتى تملك حق الحياة.

فقد قضت شرائع الهند في حضارتها القديمة أن الموت و السم و الأفاعي و النار و الجحيم خير من المرأة، كما قضت شرائع "مانو" في الديانة البرهمية أن تسلب المرأة كافة حقوقها،ففي المادة (147) من قانون "مانو" انه:" لا يحق للمرأة في أي مرحلة من مراحل حياتها أن تجرى آي آمر وفق مشيئتها و رغبتها، حتى و لو كان ذلك الآمر من الأمور الداخلية لمنزلها"، كما نصت المادة (148) أن :"المرأة في مرحلة طفولتها تتبع والدها وفي مرحلة شبابها تتبع زوجها، فإذا مات تنتقل الولاية إلى أبنائها أو أبناء رجال عشيرته الأقربين،فإذا لم يكن له أقرباء،تنتقل الولاية إلى الحاكم"،و بذلك لم يكن للمرأة أي كيان.(2)

كما أن المرأة الهندية لم تعرف الحرية ولا الاستقلالية لا في بيت أهلها، ولا في منزل زوجها هذا الأخير الذي أن توفي و لم يوجد قريب له تكون في رعايته وجب

عليها أن تموت بموت زوجها حية و أن تحرق و إياه في موقد واحد، و المرأة الهندية التي تعزف عن هذه العادة تجعل في موضع الاهانة و التحقير، وهي العادة القديمة التي ظلت سارية المفعول حتى القرن السابع عشر.(3)

---

(1) – سامية منيسي : المرجع السابق، ص 20، 21

(2) – سامية منيسي: المرجع السابق، ص 21،22.

(3) – مزوز باركر: جريمة القتل عند المرأة – دراسة في علم الاجتماع الجريمة–، المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص 89.

نتيجة للمعتقدات اللاعقلانية في الحضارة الهندية ، لم تنل المرأة أية حقوق أو حرية في تصرف بنفسها، وإنما كانت تبعة للرجل ، كما كان عملها مقصورا على خدمة الزوج ،وفي حين موته تكون تابعة لأحد الأقربين لها أو تحرق معه و هي حية.

5- المرأة في الحضارة الصينية:

كان للمرأة الصينية نصيب من وقار الأمومة لاشتهار الصين بتوفير الأسرة و حياة البيت على العموم.(1)

فرغم أن الصين كانت تقدس تعاليم (كونفوشيوس) الذي اهتم بالأسرة، وان يسود فيها روح الأخلاق الفاضلة،إلا انه كان للأب حق بيع أولاده، كما كانت البنت محتقرة وكانت تخطب و هي طفلة، ولا تفسخ خطوبتها مهما كانت الظروف، كما أنها لا تتصل بالغير أو تخرج من بيتها ما دامت مخطوبة، كما أن خطيبها لا يراها قبل الزواج، و عند الزواج يدفع الأب مهرا لابنته، كما تظل المرأة داخل أسرتها شديدة الأخلاق تتحمل كل شيء في سبيل زوجها و أولادها(2)، فقد كانت تابعة لزوجها و أهل زوجها، وكان من نصيبها أحقر الإعمال،حتى أصبحت تباع للعمل أو تحجز لسداد الديون.(3) فقد كانت المرأة الصينية تابعة للرجل في كل ادوار حياتها كالمرأة الهندية و الفارسية ،فتخضع لسلطة أبيها أو زوجها خضوعا مطلقا،فقد كانت تعمل إلى جانب زوجها وفي أحقر الإعمال أو كانت للمتعة فقط،ن فقد كان بيتها هو عالمها و لا تستطيع الخروج منه أبدا.

6- المرأة في الحضارة اليونانية:

كانت اليونان امة عريقة الحضارة فهي أساس من أسس النهضة الأوربية الحديثة،أما عن مكانة المرأة في الحضارة اليونانية والتي تمثلت في أثينا اسبرطة،حيث أن أثينا تمثل معظم بلاد اليونان، بينما مثلت اسبرطة اتجاها خاص في بلاد اليونان.(4)

---

(1) -علي عثمان: المرأة العربية عبر التاريخ، ط2، دار التضامن للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1976،ص 35.

(2) – عطية صقر: الأسرة تحت برعاية الإسلام- مرحلة تكوين الأسرة- جزء 1، مؤسسة الصباح، الكويت، 1980،ص 63.

(3) – خديجة بن خليفة: هوية المرأة والعمل في الموروث الثقافي، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،جامعة باجي مختار، عنابة،ص 170.

(4) – عبد الحميد الشواربي: الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام مع المقارنة بالأنظمة الدستورية الحديثة، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 27.

كان اليونانيون في أثينا و أمثالها لا ينظرون إلى المرأة باعتبارها مساوية للرجل من حيث القيمة الإنسانية، بل كانوا يعتبرونها ادني من الرجل و اقل سموا منه و كانوا يعتقدون أنها ادني من الرجل من حيث الملكات العقلية و اقل سموا منه من الناحية الأخلاقية،و لم يكن ذلك مقصورا على عامتهم، بل كان هو الرأي السائد لدى فلاسفتهم و شعرائهم و كتابهم، و لم يقتصر ذلك على فترة معينة من تاريخهم بل استمر طيلة قرون طويلة، وكان أرسطو يرى عدم قدرة المرأة على شغل أي منصب اجتماعي آو ثقافي، آو حتى في قيادة المنزل و إنما تقتصر مهمتها على الإنجاب فقط ،بل أن مسؤوليتها تكون كاملة إن هي أنجبت الإناث.(1)

يقول "جوستاف لوبون":" كان الاغارقة على العموم يعدون النساء من المخلوقات المنحطة التي لا تنفع لغير دوام النسل، و تدبير المنزل فإذا وضعت وليدا رحيما

قضوا عليه،ومن ذلك قول "ربلونغ" كانت المرأة السيئة الحظ التي لا تضع في إسبارطة ولدا قويا صالحا للجندية تقتل" و قال" كانت المرأة الولود تؤخذ من زوجها بطريق العادية لتلد للوطن أولادا من رجل أخر"(2)

وكان اليونانيون إذا نزلت بهم كارثة أو وقع لأحدهم حادث ارجع ذلك كله– وما حل به من لعنات– إلى غضب الآلهة على المرأة، و كما كانوا يزعمون لم تكن لترضى عنهم أصنامهم إلا إذا قدموا إليها القرابين من الذبائح من عذري الفتيات، و كانت مؤلفات كتابهم تطفح بالحملات العنيفة و الاتهامات القاسية ضد المرأة و احتقارها، و أنها أصل الشر و سبب التعاسة للعالم كلها.

وكان الأثينيون من اليونان يعتبرون النساء رجسا من عمل الشيطان، وعلى هذا يجعلونهن محرومات من حقوقهن الإنسانية و الاجتماعية، وقد ترتب على ذلك أن المرأة كانت تعيش في عزلة عن المجتمع، و أنها لم تظفر من الرجال بأي احترام، بل كانت تلقى منهم معاملة مشوبة بالازدراء و الامتهان، و قد حرمت المرأة الاثنينة من التعليم ولم ترسل إلى المدارس، و كانت مكانة المرأة هي مكانة الخدم و الرقيق.

و بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية فكان من حق الرجل أن يتزوج بمن شاء كثر عدد زوجاته آو قل وليس لأحد أن يعترض على ذلك، ولم يكن للمرأة حق في طلب الطلاق من زوجها ولو أذاها، كانت

---

(1) – مجدي محمد جمعة: العنف ضد المرأة– بين التحريم و آليات المواجهة– دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 46،47.

(2) – علي عثمان: المرجع السابق، ص 22، 23.

المرأة محبوسة في عقر دارها ، مقصاة عن كل نشاط اجتماعي، تفتح أبواب المعرفة أمام الرجل و توصد أمامها، يضن عليها حتى بالقليل من مباهج الحياة، يعاشر الرجل من شاء من النساء الأخريات على مرأى ومسمع من زوجته، دون أن يكون لها حق الاعتراض.

فقد ضنوا على المرأة إلا القليل من الحقوق، و أبقوها طيلة حياتها خاضعة لسلطة رجل ووكلوا إليها أمر زواجها، فهو يستطيع أن يعرض عليها من يشاء زوجها ،و عهدوا إليه بالإشراف عليها في إدارة أموالها، وهي لا تستطيع أن تبرم تصرفا ما دون موافقته.(1)

أما وضع المرأة في اسبرطة فقد كانت في وضع اقل من الرجل من الناحية الاجتماعية، كما كانت عديمة الأهلية القانونية، و تبع ذلك عدم منحها أي حقوق سياسية فتدنى مركزها كثيرا رغم العلم و الحضارة الإغريقية الواسعة.[2]

و كانوا يرون أن حماية الدولة لا تكون بإقامة أسوار عالية حولها، بل بإعداد سور من الرجال الأشداء ولما كان الحصول على أمثال هؤلاء يتطلب أمهات ذات أبدان سليمة و نفوس قوية[3]، و لما كانت المرأة تشكل الأداة الرئيسية لإنتاج هؤلاء الأشداء فكان لابد من العناية و الاهتمام بشأنها، فكان للمرأة الحرية في الدخول و الخروج من منزلها و الاختلاط بالرجال، و تعلم الجري و القفز و الرمي بالرمح، و كذلك الغناء و الرقص ،و قضاء واجباتها الاجتماعية و إشباع حوائجها و الاهتمام بالشؤون العامة، وما كان ذلك عن سماحة منهم و اعتراف بأهلية المرأة وإنما كان لوضع المدينة الحربي، الذي كان سببا في إعطاء بعض الحقوق. (4)

اختلفت مكانة المرأة الإغريقية في مدينتين أثينا واسبرطة ،ن حيث في أثينا كانت عديمة الأهلية، ولم تلقى بأي احترام بل كانوا يعاملونها معاملة مشوبة بالازدراء والامتهان ،يعتبرونها أدنى من منزلة الرجل من حيث الملكة العقلية واقل سمو منه من الناحية الأخلاقية،وإنها ليس من حقها أن تشارك في الحياة العامة وان مكانها الأصلي هي تدبير شؤون البيت وإنجاب و تربية الأطفال وخدمة الزوج،غير أن في مدينة اسبرطة محنت المرأة حق الحرية في الخروج و الدخول من البيت والمشاركة في الشؤون العامة.

---

(1) – مجدي محمد جمعة: المرجع السابق، ص 47،48،49.

(2) – سامية منيسي: المرجع السابق، ص25.

(3) – محمود سلامة زناتي : المرأة عند قدماء اليونان، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1959،ص 20.

(4) – مجدي محمد جمعة: المرجع السابق، ص 49،50.

7- المرأة في الحضارة الرومانية:

في القانون الروماني القديم، كانت سلطة الأب حيال البنت سلطة مطلقة،إذ كان من حقه أن يبيعها و ليس لها الحق في الخروج عن سلطانه، و كانت سلطت كبير العائلة تمتد إلى كل بنات العائلة و نسائها، يبيع آو ينفي آو يعذب من شاء منهن، فليس لأحد حق الاعتراض عليه .(1) ،فقد كانت المرأة تخضع لنظام الوصاية في كل ادوار حياتها، فلا تستطيع القيام بالتصرفات القانونية إلا بإذن الوصي،و قد علل التشريع الروماني تقرير هذه الوصاية بضعف المرأة الخلقي أو بقصورها العقلي.(2)

و المرأة في المجتمع الروماني القديم، كانت تنتقل من بيت أهلها إلى بيت زوجها، لا لتكون سيدة بيت بل لتؤدي فيه – إلى جانب ولادة الأطفال و حضانتهم- وظيفة الخدم و الرقيق، فالقانون الروماني لم يعتبر المرأة ذات شخصية مستقلة لها كيان مستقل، بل اعتبرها من ممتلكات الرجل، ولي أمرها قبل الزواج ومن ممتلكات زوجها بعد الزواج ولا تمييز بينها وبين جواري الزوج، ولم تكن العلاقة بين الرجل و المرأة ذات حقوق وواجبات متبادلة، بل للرجل الحقوق كلها وعلى المرأة الواجبات كلها.(3)

و ما دامت كانت المرأة فاقدة الأهلية وإنها لا تشارك في ضريبة الدم –أي الحرب- فليس لها الصلاحية لمباشرة الحرب، لذلك أقصيت المرأة عن كل نشاط سياسي، فلم يكن لها حق الاشتراك في نشاط مجلس الشعب، أو المساهمة في انتخاب الحكام، آو حق تولي الناصب العامة، ألا أنها كانت كثيرا ما تتدخل في الشؤون السياسية.(4)

إن المرأة في المجتمع الروماني كانت تحت الوصاية الرجل،وأبقها القانون الروماني أسيرة وخاضعة،وكانت خدمتها الأساسية هي تدبير شؤون المنزل وتربية الأبناء غير هذا الحق، لم تكن لديها أية حقوق مدنية و السياسية، ويرون أن خروج المرأة من البيت يفسد المجتمع لذلك أبقاه في البيت.

---

(1) -محمود سلام زناتي: نظم القانون الروماني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص 88،100.

(2) - هند محمود الخولي: عمل المرأة – ضوابطه ، أحكامه، ثمراته، دراسة فقهية مقارنة-، رسالة ماجستير في الفقه الإسلامي و أصوله، دار الفاربي للمعارف ، دمشق ، سوريا، 2001،ص38

(3) - مجدي محمد جمعة: المرجع السابق، ص52.

(4) - عبد الحميد الشواربي: المرجع السابق، ص 33-34.

8- المرأة عند عرب الجاهلية:

كانت المرأة في المجتمع العربي قبل الإسلام لا تستطيع أن تمنع الحمي و تحمي الذمار وهي هدف العدو إذا أغار، يقصدهن أول ما يقصد فيكون السبي الذي يورث القبيلة القهر والذل و يجلبها بالعار ،من اجل ذلك كرهوا أن تولد لهم الأنثى، وهي كراهة تتمثل في صور شتى أهونها الغيظ المكبوت و وأقساها الوأد.(1)

كما يذكر "الزمخشري" هذه العادة المستهجنة و يصفها لنا بقوله:" يخرج الرجل وليدته و قد حفر لها بئرا في الصحراء فيدسها هناك، و يهبل عليها التراب حتى تستوي البئر، وقيل: كانت الحامل إذا أوشكت على الوضع حفرت حفرة و نقلت فيها عندما يجيئها المخاض، فإذا ولدت بنتا رموا بها في الحفرة، وان ولدت ذكرا امسكوا به و عادوا به".(2)

وقد أشار القران الكريم إلى ذلك في قوله تعالى:" و إذا بشر احدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب إلا ساء ما يحكمون"(3)

ووعي ديوان الشعر العربي ذلك النشيد الحزين لام هجرها زوجها حين ولدت له أنثى : ما لأبي حمزة لا يأتينا

غضبان ألا نلد البنينا

تا الله مما ذلك في أيدينا

وشاعت فيهم ألقولهم المأثورة:" دفن البنات من المكرمات"

لقد قيل في تعليل الوأد أسباب كثيرة منها: أنهم كانوا يئدون الزرقاء و البرشاء و الكسحاء تشاؤما منها و يأسا من تزويجها و فيها عاهة.

وآخرون وأدوا بناتهم خوفا من الفضيحة والعار أو إشفاقا من نفقتها أي الفقر، قال الأستاذ العقاد :" إن العرب لم يضربوا اللعنة قط على المرأة في جاهليتهم الأولى لان اللعنة التي ضربت على المرأة في القرون الأولى وامتدت إلى القرون الوسطى إنما جاءت من الإيمان بالمحظية التي انحدرت

---

(1) -علي عثمان:المرجع السابق، ص 40.

(2) – الزمخشري: الكشاف في حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التنزيل، جزء4، مطبعة الجلبي، القاهرة، 1966، ص 188.

(3) – سورة النحل، الآية ، 58،59.

بآدم و حواء من نعيم الفردوس وأصبحت المرأة ملعونة موسومة بالنجاسة و الشر عند بعض الناس لأنهم القوا عليها تبعة الشهوات التي تثيرها فيهم و جعلوها مبالسة الشيطان، من كانوا يحسون بالغواية الخفة كلما أحسوا بغواية الشهوة الحيوانية، ومناطها المرأة قبل غيرها من هذه الأحياء، فالعرب لم ينظروا قط إلى المرأة هذه النظرة،ولم يحكموا عليها قط بالنجاسة و الأصالة في الشر و الخيانة، لأنهم لم يعرفوا الخطيئة بهذا المعنى في عهد الجاهلية".

أن عرب الجاهلية لم تضطرهم بيئتهم إلى وضع تشريع لدولة كاملة، بل تركوا أنفسهم على سجيتهم و ارتجلوا معاملة المرأة ارتجالا كما تدعوهم إلى ذلك ضرورة البيئة آو ضرورة اللمحة الحاضرة، فربما عاملوها معاملة الرقيق المستضعف فبعض الأحيان و ربما نسبوا إليها الأبناء دون الآباء من الرجال في أحيان أخرى، والمرجع في كل ذلك يعود إلى أحوال المعيشة العامة في هذه الجزيرة العربية.

ومن ناحية أخيرة فان من سادت العرب من كرموا بمدح بناتهم،(1) ومن يتبع أشعار العرب في الجاهلية يجد أن المرأة العربية كانت تتمتع في ذلك العهد بقسط كبير من الحرية، فكانت تستشار في مهام الأمور و تشارك الرجل في كثير من أعماله، كذلك اشتهر عند عرب الجاهلية من كان لهن قدر و شرف و رجاحة عقل مثل السيدة خديجة بنت خويلد آم المؤمنين– رضي الله عنه– و ذلك قبل الإسلام، و هند بنت عتبة امرأة آبي سفيان بن حرب و غيرهما، كما قامت المرآة العربية بالكهانة، واحتكم إليها الرجال، وشاركت في حروب قومها تحرضهم على القتال.(2)

أما نظام الزواج بصفة عامة عند العرب، فقد كان النظام الشائع هو أن يقترن الرجل بالمرأة التي اختارها بعد رضاء أهلها، كما كان منهم من يستشيرون البنات في آمر زواجهن، و لم يكن جمهور العرب يستحسن غير هذه الطريقة، وذلك لاهتمامهم بالشرف والنسب (3)، ويسمى هذا الزواج في الجاهلية (زواج البعولة) و ينشا بالخطبة و المهر و العقد، و قد اقره الإسلام و دعاه (الزواج الشرعي) وبه يحل النكاح و تتحقق غاية الزواج من استمرار الحياة في الأخلاق.(4)

---

(1) –علي عثمان: المرجع السابق، ص 40،41، 43

(2) – سامية منيسي : المرجع السابق ، ص 34،35.

(3) – حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام السياسي، ج1، المكتبة التجارية الكبرى،القاهرة 1935، ص37.

(4) – عبد السلام الترمانيني: الزواج عند العرب في الجاهلية و الإسلام – دراسة مقارنة–، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الأدب، الكويت،1984، ص 15،16

وأخيرا يقول الدكتور " علي حسن الخربوطي":" انه كان في المجتمع الجاهلي نظم ثابتة للأسرة و الزواج و الطلاق، و تمتعت المرأة العربية بقسط وافر من الحرية، و كان واد البنات على نطاق ضيق في القبائل الفقيرة"(1)

أما أن عملها، فقد مارست المرأة في البيئة البدوية من الصناعات و الأعمال العامة ما يلائم البيئة و ما تحتاج إليه الأسرة، فربت أولادها و دبرت شؤون الأسرة، و كانت المرأة أيضا تغزل و تنسج و لم يكن أحب إليها في فراغها من الغزل و النسج، وتشارك في الحرب، فتسقى الماء وتعالج الجرحى.

كما كان بعض النساء يحترف بالتجميل و التزيين مثل آم زفر ماشطة السيدة خديجة– رضي الله عنها–،و بعضهن احترفن الإرضاع، ومنهن يرعين الإبل و الغنم و كان أكثر من يمارس هذا العمل الإماء،أما الحرائر فلا إلا الفقيرات.(2)

إن منزلة المرأة في العرب الجاهلي ادني من منزلة الرجل، و هذا منزلة تجلت في وأدها وهي صغيرة، فكانت يعاملونها معاملة الرقيق و العبيد، وبقيت هكذا حتى جاء الإسلام وكرمها.

إذا من خلال دراستنا لمركز المرأة في المجتمعات الإنسانية القديمة تبين لنا الحقائق إن منزلة المرأة اقل من منزلة الرجل ولم تكن لها أية حقوق ومساواة مع الرجل وليس لديها أية حرية في التصرف بنفسها و إنما كانت تابعة للرجل وكانت تنظر إلى المرأة نظرة تحقير و اهانة و تشاؤم بما لا يتفق مع كرامتها الإنسانية رغم أنها كائن أنساني مخلوق مثل الرجل و أنما كانت تعامل بشتى أنواع الذل والعذاب، بل كانت مساوية مع الرجل في العمل حتى أعمال الثقيلة و إضافة إلى تربية الأطفال و تدبير شؤون المنزل، إلا في بعض الحضارتين الفرعونية و البابلية كانت تحظى بمكانة مرموقة وسامية ، واعتبروها مخلوقا سامي تجسد في مختلف إلهاتهم.

ثانيا: مكانة المرأة في الديانات السماوية:

إن مكانة المرأة في الديانة المسيحية و اليهودية كانت لا تزيد شانا عن مكانتها في المجتمعات الإنسانية القديمة، غير أن الدين الإسلامي غير من مكانتها وزاد من شانها وسوها من حيث بشريتها و إنسانيتها و أعطى لها الحقوق و المساواة بينها وبين الرجل ، ومن هنا نعرض مركز المرأة في الديانات السماوية:

(1) – علي عثمان: المرجع السابق، ص 52.

(2) – هند محمود الخولي : المرجع السابق ،ص 45، 46.

1- مركز المرأة في الشريعة اليهودية:

تنظر اليهودية المحرفة إلى المرأة نظرة الدونية فالتاريخ اليهودي اظهر أن المرأة ملعونة، بل وصفها بأنها مسؤولة عما يقترفه الرجل ويقوم به من أعمال شريرة لذلك كانت في مستوى العبيد وولدها و زوجها يتحكمان فيها وبجميع أمورها، بل أن والدها يحق له بيعها وهي طفلة إذا أراد ذلك. (1)
فالأنثى في الشريعة اليهودية غير مرغوب في إنجابها، لذلك يقول "باباه بتره":" ما اسعد من رزقه الله ذكورا وما أسوا حظ من لم يرزق بغير الإناث"،

ففي الشريعة اليهودية كانت المرأة مهضومة الحقوق تعامل معاملة الصبي و المجنون فهي فاقدة الأهلية مثلهما، و كأنها صفقة يمتلكها زوجها بالشراء من أبيها ليكون زوجها هو سيدها المطلق و ليس لها حق في التصرفات القانونية و جميع أموالها قبل الزواج و بعده، ملك خاص لزوجها يتصرف فيه كيفما شاء – ما لم يتفق عليه في عقد الزواج– فإذا حدث شقاق بين الزوجين تصبح أموال الزوجة وقفا يستغله الزوج دون أن يبيعها أو يرهنها، فإذا تم الطلاق عادت الأموال إلى الزوجة. كذلك في حالة وفاة الزوج تعود الأموال إليها، و تصبح الزوجة كاملة الأهلية.(2)

وأما عن عمل المرأة في ظل هذه الديانة، فان نصوص التوراة لم تعتبر المرأة صالحة لتولي الأحكام، بل انه جاء فيها ما يؤيد اعتبار سلطة النساء (داخل البيت و خارجه) مسبة لأي شعب محترم.

ثم إن أحبار اليهود ما كانوا يطلبون من المرأة علما ولا أدبا، و إنما كانت رغائبهم محصورة في أن تجيد المرأة ما خلقت من اجله كالغزل، و النسيج و إنجاب الأطفال، وتدبير المنزل.(3)

إن المرأة في الديانة اليهودية لا تحظى بمكانة مرموقة و لا سامية وإنما مخلوق تابع للرجل يتمتع و يتصرف بيها كيفما يشاء ووصفوها بأنها مخلوق نجس وملعون وأنها سبب الشر، وفاقدة الأهلية.

---

(1) – احمد عبد العزيز الحصين: المرأة العربية و مكانتها في الإسلام، مطابع المختار الإسلامية و القصيم، 1981، ص 15.

(2) – سامية منيسي: المرجع السابق ، ص 29.

(3) – هند محمود الخولي : المرجع السابق ص، 51.

2- مركز المرأة في الديانة المسيحية:

تحمل المرأة- حواء- وزر الخطيئة باعتبارها أنها ليس وقوع زوجها – ادم عليه السلام- و عصيانه لربه، وذريته في هذه الخطيئة الكبرى و ذلك في الديانة المسيحية، (1) أما عن المرأة في الشريعة المسيحية فقد كانت مهضومة الحقوق سواء في الميراث، أو الزواج، آو حتى في أماكن العبادة.

ففي صدر عصر المسيحية (منذ حوالي سنة 96م- سنة 309م) كان يسمح للنساء في هذا العصر بالدخول في المجامع الدينية حيث كان لهن بعض الشأن في أداء الواجبات الصغرى لكن الكنيسة كانت تطالبهن بان يعيشن حياة التواضع و الخضوع و العزلة حتى تستحيي غير المسيحيات من حياتهن(2)، و لعل ابرز مظاهر القسوة في الديانة المسيحية تظهر في منع النساء من الكلام، و فرض السكوت عليهن في الكنيسة (3).

وقد ظلت المرأة في تلك الفترة ينظر إليها على أنها " شر لابد منه، و إغواء طبيعي و كارثة مرغوب فيها، و خطر منزلي، و فتنة مهلكة و شر علي طلاء" كذلك على أنها حواء أداة الشيطان التي تقود الرجال إلى الجحيم، كما كان القانون المدني اشد وطأة من القانون الكنسي، وكان الزواج يعطي الزوج الحق الكامل في الانتفاع بكل ما لزوجته من متاع وقت الزواج وفي التصرف كاملا في ريعه(4).

و أن عمل المرأة في الديانة المسيحية كان مقصورا- كما في الديانة اليهودية- على تدبير شؤون البيت و إنجاب الأولاد إن قدر لها الزواج.(5)

أن المرأة في ظل الديانة المسيحية لم تكن اسعد حظا و أحسن حالا في المجتمعات السابقة حيث استمدت مننها هذه الديانة بعض المعتقدات الخاطئة حول المرأة على انها شرا و لعنة ،وليس لديها كيان وإنما تابعة للرجل و ومتاع وإغواء ينتفع به الرجل كيفما يشاء ، وليس لديها الحق والحرية في استفادة بالحياة وانم اتقى خادمة للبيت والزوج.

---

(1) – محمود عبد الحميد محمد:حقوق المرأة بين الإسلام و الديانات الأخرى مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990،ن 34.

(2) – سامية منيسي : المرجع السابق، ص 31.

(3) –. هند محمود الخولي : المرجع السابق ص، 54.

(4) – ول وايريل ديوورانت : قصة الحضارة، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، جامعة الدول العربية مع لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، بدون سنة، ص 184،181.

(5) – هند محمود الخولي : المرجع السابق ص 55

3- مركز المرأة في الإسلام:

لقد أعاد الإسلام الاعتبار للأنثى بتحريمه الوأد، والحث على استقبال ولادتها بنفس استقبالهم للذكر، و دعى إلى معاملتها في المنزل معاملة الذكر، والمرأة في الإسلام مخلوق سوي لا تلبسه الأشباح أو الشياطين.(1)

- وقد أشار النبي - صلى الله عليه وسلم - إن الرجل و المرأة جزأين من جسد واحد، لقوله تعالى:" يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها و بث منهما رجالا كثيرا و تساءا و اتقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام إن الله كان عليكم رقيبا" (2)، و قوله أيضا:" والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا و جعل لكم من أزواجكم بنين و حفدة و رزقكم من الطيبات افبا لباطل يؤمنون و بنعمت الله هم يكفرون" (3)، بمعنى أن المولى عز وجل خلق حواء و ادم من طينة واحدة، فهي بهذا المعنى نصفه الثاني ، تمثل نفس خصائصه، و تتركب من نفس العناصر الطبيعة التي يتركب منها، و بهذا فالقران رفع من شان حواء، و محا عنها

وصمة النجس والدنس، وسواها من حيث بشريتها و إنسانيتها بزوجها ادم، أي ادم من حواء، و بسبب زواجهما كثرت الطبيعة البشرية، و بذلك فالبطن الذي أنجب الذكر أنجب الأنثى و المرأة على هذا الوضع آخت الرجل، والرجل آخ المرأة، و الذكر شقيق الأنثى ، و الأنثى شقيقة الأنثى ، ولذلك قال رسول الله:" إنما النساء شقائق الرجال" ولهذه الإخوة مقتضيات عديدة، منها أن المرأة كفء الرجل في إنسانيته، ومساوية له في القدرة و القدر الذي سواهما من نفس واحدة.(4)

أما مكانة المرأة في الإسلام فالأمر يختلف عما سبق ذكره في الحضارات السابقة فلم يعرف التاريخ حضارة قامت على أكتاف الرجال و النساء معا كالحضارة الإسلامية (5) فشجعت الشريعة الإسلامية استقلال المرأة، وعدم الذوبان ففي شخصية الرجل و ذلك طبقا لقوله :" من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة و لنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون" (6)، ومن هذه الآية

---

(1) - نادية سعيد عيشور و آخرون: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية- دراسات و أبحاث-،مؤسسة حسين رأس جبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر ، 2016، ص 199.

(2) - سورة النساء: الآية 1.

(3) - سورة النحل: الآية 72.

(4) -باسمة كيال: تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، بيروت،لبنان، 1981، ص65.

(5) - محمد علي سلامة : النظام الاجتماعي و الخلقي في الإسلام، دار الوفاء، الإسكندرية،2012،ص 189.

(6) - سورة النحل: الآية 97.

الكريمة يتضح لنا أن القران الكريم، يدعو إلى احترام ذات المرأة، و إرادتها في تصريف أمورها ما دامت نظرية المسؤولية، و الجزاء هي الفصل بين الأفراد ذكورا كانوا آو إناث، و قد اعتبر الإسلام المرأة و الرجل شريكين.(1)

– إن الإسلام هو النظام الذي أنصف المرأة و حررها من الظلم و العبودية اللذين عانت منهما قرونا، وخصها بمكانة رفيعة سامية حيث قرر لها من الحقوق ما لم يسبقه إليه تشريع سماوي سابق أو قانون وضعي، و في هذا المعنى يقول" الشيخ محمد عبده" :" هذه الدرجة التي رفع الإسلام النساء إليها لم يرفعهن إليها دين سابق ولا شريعة من الشرائع. بل لم تصل إليها امة من الأمم قبل الإسلام ولا بعده.وهذه الأمم الأوروبية التي كانت من اثأر تتقدمها في الحضارة و المدنية أن بالغت في تكريم النساء و احترامهن، و عنيت بتعليمهن العلوم و الفنون،لا تزال دون هذه الدرجة التي رفع الإسلام النساء إليها".

– فقد أمر الإسلام بالمساواة بين الرجل و المرأة في القيمة الإنسانية فألغى جميع الأحكام الجائرة الناتجة عن اعتبار المرأة ذات طبيعة أدنى من الرجل، وحرمانها تبعا لذلك من حقوقها الإنسانية، ومن إرادتها و حقها في الاختيار، بل من حقها في الحياة أحيانا. (2)

لقد بلغت المرأة المسلمة ، بفضل المبادئ التي أتى بها الإسلام ن مكانة عظمى و أصبحت لا تختلف عن الرجل فيما عدا الاختلافات الفيزيقية بين الذكر و الأنثى و المسؤوليات المالية التي تبقى دائما على عاتق الرجل، والعمل من وجهة نظر الدين الإسلامي فريضة على كل مسلم و مسلمة، وقد أطلق المؤرخون على " الشفاء بنت عبد الله" أول معلمة في الإسلام، فقد تعلمت القراءة و الكتابة، و علمتها لنساء المسلمين و أمهاتهم، وممن علمتهن " الشفاء" حفصة بنت عمر زوج الرسول صلى الله عليه و سلم.(3)

يقول الله تعالى:" للرجال نصيب مما اكتسبوا و للنساء نصيب مما اكتسبن" [4]، و العمل هو وسيلة الاكتساب و معنى هذا أن القران الكريم يقرر حق المرأة في العمل و لقد كان النساء على عهد الرسول–صلى الله عليه و سلم– يخرجن لقضاء حوائجهن، و في ضوء مرونة الإسلام و صلاحيته

---

(1) – مديحة احمد عبارة: علم الاجتماع العائلي المعاصر، دار الفجر للتوزيع و النشر، القاهرة،2011،ص 323.

(2) – هند محمود الخولي : المرجع السابق ص67،68.

(3) _

(4) – سورة النساء: الآية 32.

لكل زمان ومكان، وفي ضوء حرصه على الكرامة الإنسانية و في ضوء الحماية للعرض و الشرف،وفي الطاقة الإنسانية،كما أن الإسلام يكفل للمرآة أن تعمل حفاظا على شرفها بدلا من التردي إلى هاوية الرذيلة،كما يكفل لها أن تعمل بدل أن تفقد كرامتها فتضطر للتسول آو تصير عبئا على غيرها.(1)

تقول زيغرد هونكه:"أن النساء في صدر الإسلام،لم يكن مظلومات أو مقيدات،فالرسول لم يأمر بحجب النساء عن المجتمع،لقد أمر المؤمنين من الرجال و النساء على حد سواء، بان يغضوا الطرف وان يحافظوا عن أعراضهم وأمر النساء بان لا يظهرن من أجسادهن إلا ما لابد من ظهوره وإلا يظهرن محاسن أجسادهن إلا في حضرة أزواجهن، لقد كانت خديجة نموذجا لشريفات العرب، أجاز لها الرسول أن تستزيد من العلم والمعرفة كالرجل تماما".(2)

لقد لعبت المرأة دورا رئيسيا في مؤازرة و تعزيز التحولات التي استحدثها الإسلام ففي المجتمع العربي،ن فاعترف بها الإسلام كفرد و دافع عن مصالحها و حماها من كل أشكال الاستغلال، فأصبحت تناقش في أمور الدين و الاقتصاد و الساسة و الاجتماع،ن و تتقلد مهاما جديدة، ولعل أفضل نموذج نسوي يمثل إسهام المسلمة في المجال المعرفي و السياسي هو عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها –فقد استفادت من عشرتها مع النبي – صلى الله عليه وسلم– في اكتساب معرفة واسعة، خاصة و أنها كانت تتوفر على مؤهلات ذاتية متميزة لازمتها طيلة حياتها، فقد ورث عائشة قسطا كبيرا من الأحاديث و نالت المصداقية لدى كبار العلماء فكانوا يعودون إليها كلما استعصى عليهم أمرا بعد وفاة الرسول – صلى الله عليه وسلم–لذلك ظلت مرجع للفتوى.(3)

الإسلام أول من أعطى حقوق للمرأة وسواها بين الرجل،وأعاد لها كرمتها و إنسانيتها ، و أعطاها حريتها في التعلم والعمل وحق في الميراث و حرية اختيار زوجها وفرق بينها وبين الرجل في بعض المجالات نظرا لاختلاف الطبيعة كل منهما على أساس استعداده البدني، ورفع من شانها وأعطى لها مكانة حضارية مرموقة بإنسانيتها و كرامتها مثل الرجل على غير الديانات السماوية السابقة التي تحط بمنزلة المرأة .

---

(1) – محمد سيد فهمي: مشاركة المراة في مجتمعات العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث،2012،ص 37،38.

(2) – علي عثمان: المرجع السابق، ص 81،82.

(3) – صوالحية زهرة:المرأة العربية في مراكز صنع القرار بين الدين والمجتمع،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية،جامعة باجي مختار ،عنابة ، ص 193.

ثالثا: تطور عمل المرأة في العالم:

تمكنت المرأة عبر العصور التاريخية من تغيير أدوارها نتيجة الاضطهاد والعبودية المنزلية التي كانت تعيشه وفرضته ظروف المجتمعات الذي كان الرجل يسيطر فيها و يقسم العمل داخل الأسرة على اواهه و يعطي للمرأة أحط الأعمال،كما الحال في المجتمعات القديمة، إلا أن مع تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع تغيير الذهنيات والمعتقدات الأفراد الرافض لعمل المرأة نتيجة للثورة الصناعية والحركات الإصلاحية النسوية التي تطالب بخروج المرأة للعمل وتحسين معيشتها و مساواتها مع الرجل ،ودعمتها هذه الحركة العديد من المفكرين والقوانين العالمية التي تطالب بحق المرأة في العمل.

1- الثورة الصناعية و عمل المرأة:

بحكم أن المرأة الأوروبية كانت ملازمة للبيت في إطار التقاليد الكنسية، و العمل الوحيد الذي كانت تقوم به هو تربية الأولاد و العناية بشؤون منزلها، فلم تكن مؤهلة ولا مهيأة للعمل في الصناعة ،" إلا أن ما حدث في المجتمعات الصناعية، هو الزوال التدريجي لروابط الدم و القرابة و العلاقات الشخصية و العادات و التقاليد التي كانت تربط الأفراد و العائلات في الأرياف و حل محلها نوع أخر من العلاقات المبنية على الاستغلال، بسبب التوسع الصناعي، خاصة في الصناعات النسيجية، و ازدياد الطلب على الأيدي العاملة، بعد أن كان العمل بالنسبة للمرأة مرفوض" (1) و نظرا للفقر،تخلت المرأة عن بيتها و قبلت العمل بأصعب الشروط، في معامل الغزل و النسيج، وفي مناجم التعدين، سواء في باطن الأرض آو فوقها، وفي مصانع التبغ و المخازن وبيع الجرائد و تنظيف الشوارع و مسح الأحذية و جمع القمامة و قطع التذاكر في السكك الحديدية و غيرها...و كان عدد النساء يفوق عدد الرجال، وهذا راجع إلى رخص أجورهن ومع بداية القرن العشرين و التحسن النسبي لظرف العمل، تبدلت الأعمال التي كانت تقوم بها، لتمارس أعمالا أخرى في المكاتب و المتاجر..الخ.(2)

وعلى العموم يمكن القول، أن ما كان يميز الأعمال التي تقوم بها المرأة هي انخفاض الأجور، فضلا عن قبولها لأي عمل كان مهما كانت قسوته، هكذا أصبحت اليد العاملة من النساء و

---

(1) – خديجة بن خليفة :المرجع السابق،ص 172.

(2) – الكسندر كولونتاي: محاضرات حول تحول النساء، ترجمة: هنري عبودي، دار الطليعة، بيروت،1980، ص 120.

الأطفال تستخدم كسلاح يهدد به أصحاب رؤوس الأموال العمال، في حالة مطالبتهم برفع الأجور أو تحسين ظروف عملهم لقد ساهم هذا في جعل العمال ينظرون إلى النساء نظرة العدو و المنافس في عملهم و أجورهم، ولأنهم غدوا السبب في الإطاحة بمطالبهم في زيادة الأجور آو تحسين ظروف العمل، وقد وصل العداء لدرجة أن المنظمات العمالية نفسها كانت تمنع النساء من الانتساب إليها، لقد أدت هذه الأوضاع إلى المزيد من الاستغلال لفترات عما أطول، وترتب عن ذلك ارتفاع حالات الإجهاض وعدد المواليد الميتين عند الوضع، وتفاقم الأمراض التي تصيب النساء فحسب.

أما عن ظروف المرأة العاملة فنذكر بعض المصادر أن الأمهات كن يرجعن إلى المصنع بمجرد المصنع، ويأتين بمواليدهن لإرضاعهم في فترات تناول الغذاء. كانت ساعات العمل تتراوح بين 12 و 14 ساعة يوميا، في ظروف صعبة، ولم يكن لأنظمة الحماية الاجتماعية، أي وجود في ذلك الوقت.

أدت هذه الظروف الصعبة في العمل النسوي إلى بروز بعض الأصوات مطالبة بتحسين ظروف العمل، كان الصوت الأول من " سان سيمون saint simon" الذي حاول لفت انتباه العالم إلى المشاكل التي تعاني منها المرأة،، كما طالب بإعادة النظر في دور المرأة داخل البيت و خارجه، وفي حقوقها ، والكفاءة، الاجتماعية و السياسية للمرأة.

لكن صرخة " سان سيمون" وصفت فيما بعد بأنها برجوازية، أي مناقضة لدعوة التحرر على الطريقة الاشتراكية، و هذا في رأي هؤلاء الدعاة، لان دعوته موجهة إلى فئة محددة من النساء،و بالنسبة للمحاولات الاشتراكية،فنجد على رأسها "ماركس"، الذي لم يتعرض صراحة إلى العلاقة الاجتماعية بين الجنسين، و أنما إلى وصف تطور عمل المرأة في الصناعة، والانتقال من العمل المنزلي إلى الصناعي،و ترك "لانجلز engels" العناية في تحليل تاريخ النظرية، و اعتبر هذا الأخير" إن المرأة جزء لا يتجزأ من البروليتاريا ومن النضال ضد النظام الرأسمالي، و ظهرت محاولات من نوع ثالث، لكن في إطار التعاليم المسيحية، و عرفت هذه المحاولة" بالحركة النسائية المسيحية" لقد دعت هذه إلى إعادة تربية المرأة وتعليمها وتوعيتها بواجباتها الأسرية تربية أخلاقية مسيحية،استعدادا للقيام بدورها كزوجة وأم و ربة أسرة، و ذلك بتحميلها جزء من مسؤولية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بمستقبل الأسرة مثل الرجل، نظرا لأهمية دورها في الأسرة بالدرجة الأولى، و اتصفت هذه المحاولة بطابع محافظ لكونها ركزت على الدور التقليدي للمرأة الذي ينحصر في شؤون البيت، ولم تكن تدعو إلى المشاركة في الحياة العامة.

كما وجدت محاولة رابعة، غلب عليها الطابع السياسي، و تزعمتها " de mauchamps" في فرنسا، كانت تطالب بمشاركة المرأة في الحياة السياسية من جهة، و في ممارسة كل الأعمال التي يقوم بها الرجل،و المطالبة بالمساواة التامة بينهما في الحقوق و الواجبات من جهة ثانية، ثم تطورت الدعوات التي تنادي بالمساواة بين الجنسين و أصبحت تدعمها الصحف و المجالات و النوادي النسائية، و تزعمت هذه الحركة مجموعة من الفرنسيات مثل "flora tristan" "eucenie nibget" " " jeanne deroin"و غيرهن اللواتي طالبن بتحسين ظروف المرأة العاملة و تخفيض ساعات العمل و رفع الأجور، و توفير دور الحضانة في أماكن العمل و المطاعم.

كانت هذه المحاولات ، والدعوات للإصلاح و التحسين مجرد أصوات متعالية هنا وهناك، فلم تلقى أذانا صاغية إلا فيما بعد، لأنه كان ينظر إليها على أنها دعوات للخروج عن طبيعة المرأة و الانسلاخ من هويتها كامرأة راعية لبيتها أولا،أما المشاكل التي اعترضتها فهي طبيعة لأنها تمردت على طبيعتها.

لقد استمر الوضع على هذا المنوال حتى فترة الحربين العالميتين، رافقتهما ظروفا جديدة، " و أصبح ضروريا خلال الحربين أن تجند النساء لشغل الأعمال التي تركها الرجال شاغرة، كما تم تجنيد عدد منهن، ومع تطور التكنولوجيا و الصناعة، استحدثت أعمال جديدة تتطلب مهارة خاصة. هكذا يلاحظ مثلا أن النساء عملن في تشغيل المخارط و توفير الخدمات للطائرات و صيانة طرق السكك الحديدية" و تشحيم الطائرات و عمليات الحفر و سبك المعادن...و مع استمرار الحرب و مقتل الملايين من الرجال، أصبح من الصعب على الكثير من النساء ترك العمل آو الوظيفة و العودة غالى البيت من جديد، لان معظمهن أصبحن بدون عائل"

– يمكن تلخيص أثار الحربين على وضع المرأة في النقاط التالية:

أولا: تحسين أجور المرأة نسبيا و تضاعف عدد النساء العاملات و المنخرطات في النقابات العمالية أضعاف المرات.

ثانيا: تغيير موقف الرأي العام و نظرته التقليدية من عمل المرأة المنحصر في شؤون البيت "كهوية ثابتة" و تشجيعها على العمل.

ثالثا : ساهمت الحربان في حصول المرأة على حقوق شبه مساوية لحقوق الرجال باستثناء مسالة الأجور التي " لازالت عالقة لحد اليوم"(1)

يمكن القول ،أن الثورة الصناعية ساهمت بشكل كبير في إحداث تغيرات اجتماعية أدت إلى تغير ذهنيات الإفراد مما شكل إيجابا إلى نهضة المرأة و تغيير أوضاعها من البيت إلى العمل في مختلف ظروف السيئة التي كانت تعمل بها، و أنتج عنه أثار سيئة لأحوالها الصحية و نفسية ،مما اثر إلى ظهور دعوات وإصلاحات وحركات نسوية تندد بتحسين أوضاع المرأة في العمل وإعطاء كافة حقوقها، لكن هذه الإصلاحات باتة بفشل إلا بعد الحربين العالمتين التي كانت تحتاج إلى القوى العاملة في المصانع بسبب نقص القوى العاملة من الرجال بسبب الحرب، أدت إلى نظر في طبيعة عمل المرأة و ظهور عدة قوانين ومضامين دولية تطالب بحماية حقوق وحريات المرأة ومساواتها مع الرجل في العمل، وتتمثل هذه المواثيق الدولية التي تحمي حقوق عمل المرأة.

2- عمل المرأة في نظر القانون العالمي:

اقر القانون الدولي العام عن طريق المواثيق الدولية المختلفة سواء تلك التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو عن طريق توصيات المؤتمرات الدولية، أو عن طريق قرارات المنظمات الدولية المتخصصة ذات الصلة حق المرأة في العمل و مساواتها بالرجل في هذا الميدان، بل انه في مجال العمل منح المرأة مزايا ورعاية تتفق مع طبيعتها الأنثوية من حيث العمل و الولادة و رعاية أطفالها الصغار، كما أن اهتمام القانون الدولي العام بحق عمل المرأة لم يقتصر فقط على المستوى العالمي، بل وصل إلى المستويين الإقليمي و الوطني.

و الواقع أن حق المرأة في العمل بات من حقوق الإنسان التي يجب أن تتمتع بها النساء في كل أنحاء العالم، وهذا ما أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر/ كانون الأول عام 1948، وأخذت به الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية لعام 1966، و الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979.(2)

(1)- خديجة بن خليفة :المرجع السابق،ص 174،173،172.

(2) -منتصر سعيد حموده :الحماية الدولية للمرأة -دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية- دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2010،ص 156.

2-1- حق المرأة في العمل في ظل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948:

نصت هذه الوثيقة على الحقوق الأساسية للإنسان ، ومن بين تلك الحقوق حق العمل، هذا ما أكدته بشكل واضح و صريح و دون تمييز بين الرجل و المرأة،مواد عديدة تتعلق بالموضوع، [1] لذلك نصت المادة رقم " 23" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر من عام 1948 على أن :"لجميع الأفراد دون أي تمييز الحق في اجر متساو عن العمل المتساوي"[2]

و يستفاد من نص هذه المادة أن هذا الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد ساوى تماما بين الرجل و المرأة في حق العمل، حيث أن لفظ "الأفراد" لا يقتصر معناه على الرجل فقط، بل يتسع ليشمل أيضا النساء، و طالب نص هذه المادة أيضا بالمساواة بين الجنسين ليس فقط في فرصة العمل،ولكن أيضا في العائد منه و هو الأجر، ولكن هناك شرط موضوعي لتحقيق المساواة بين الجنسين في اجر العمل و هو المساواة في طبيعة العمل ذاته الذي يقوم به الجنسين.[3]

- كما أن مادة 1/23 من هذا الإعلان -أيضا- نصت صراحة على:" لكل شخص الحق (بما في ذلك المرأة) في العمل، و حريته في اختيار عمله، و حقه في العمل في ظل شروط عمل عادية، ومرضية، و في حماية من البطالة" ، كما أن الفقرة الثالثة من نفس المادة نصت على :" حق كل فرد (رجل أو امرأة) يعمل في الحصول على مكافأة عادلة و مرضية تكفل له و لأسرته عيشة لائقة بالكرامة الإنسانية".[4]

2-2- حق المرأة في العمل في الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية لعام 1966:

إن الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية لعام 1966 ،تتمتع بأنها لها صفة قانونية ملزمة لكل ما تضمنته من أحكام و قواعد لأنها عبارة عن معاهدة دولية جماعية شارعة، يجب على دول العالم المنضمة إليها احترامها نوالا ثارت ضدها المسؤولية الدولية،أما بالنسبة لحق المرأة في العمل في ظل هذه الاتفاقية فقد أكدت عليه الأخيرة في القسم الثالث منها حينما نصت

---

[1]- صالح أحمد جرادات: حقوق المرأة في الإسلام،-دراسة مقارنة مع الواقع-مطبعة الروزنان- اربد،2000،ص153.

[2] - الامم المتحدة :حقوق الانسان، مجموعة صكوك دولية، نيويورك،1988،ص 6.

[3] - منتصر سعيد حموده :المرجع السابق،ص 157.

[4] - المتحدة :حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، نيويورك،1988،ص104.

المادة السادسة[1]:" على حق كل فرد في العمل الذي يضمن أن تكون أمامه فرصة كسب معيشته عن طريق العمل الذي يختاره،أو يقبله بحرية،ن وألزمت المادة سالفة الذكر الدول باتخاذ الخطوات المناسبة و اللازمة لتامين هذا الحق".[2]

طبقا للمادة الثالثة من الاتفاقية: "تتعهد الدول الأطرف في هذا المعاهدة بضمان المساواة بين الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عليها في هذه المعاهدة".

أما المادة السابعة نصت على :"تعترف الدول الأطراف في هذه المعاهدة بحق جميع الأشخاص في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على وجه النصوص:

أ) – مكافأة توفر لجميع العمال كحد أدنى:

1– اجر منصفا ومكافأة متساوية لدى تساوي قيمة العمل دون أي تمييز من أي نوع على أن يضمن للمرأة على وجه الخصوص تمتعها بشروط عمل ليست ادني من ذلك التي يتمتع بها الرجل، وتقاضيها أجرا يساوي أجر الرجل حال تساوي العمل.

2– مكافأة وفقا لأحكام هذه المعاهدة.

ب– ظروف عمل أمنة وصحية.

ج– تكافؤ الفرص أمام الجميع للترقية في عملهم إلى مستويات أعلى ملائمة، مع خضوع ذلك لاعتباري الأقدمية والكفاءة فقط[3].

وتجد الإشارة عن حق المرأة في العمل في ظل أحكام هذه الاتفاقية إلى نص مادة 2/10 منها التي تنص على وجوب منح الأمهات حماية خاصة خلال فترة معقولة قبل الولادة وبعدها ففي خلال هذه الفترة يجب منح الأمهات العاملات إجازة مدفوعة أو إجازة مقرونة بمنافع مناسبة من الضمان الاجتماعي.[4]

---

[1] – منتصر سعيد حموده :المرجع السابق،ص158.

[2] – الأمم المتحدة : الجمعية العامة (3–22)، قرار الجمعية العامة رقم 2263 الخاص بالإعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد المرأة،الوثائق الرسمية للجمعية العامة، 1967،ص 10.

[3] –Ungeneral Assembly ،International Covenant on Economic ،Social and Cultural Rights ،16December 1966، United Nations،treatyseries .vol 993.p3.

[4] –الأمم المتحدة:الإعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد المرأة،ص 12.

وتعتبر هذه الاتفاقية اتفاقية تاريخية تشمل جميع حقوق الإنسان وتراعي بوجه الخصوص معاهدات واتفاقيات التي استشهد عن حقوق المرأة في العمل.

2-3-حق المرأة في العمل في الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز عند المرأة لعام1979:

رغم أن إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة لعام 1967 قدم بهذا متميز وملموس للجنة مركز المرأة التابعة للمجلس الاقتصادي التابع للأمم المتحدة إلا أن عدم توافر القيمة القانونية الملزمة له كان وراء الحاجة الضرورية لإيجاد اتفاقية دولية تتمتع بقوة الالتزام القانوني في مجال القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، لذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراها رقم 180 في الدور رقم 34 الصادرة في 18 ديسمبر 1978 باعتماد الاتفاقية الدولية المنشورة التي تعد وبحق أهم الوثائق الدولية القانونية التي تساوي بين المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والمدنية.(1)

- وقد اشتملت هذه الاتفاقية على ثلاثين مادة وردت في ستة أجزاء.

شملت في الجزء الأول: الواجبات الملقاة على عاتق الدول الأطراف في الاتفاقية (من مادة 1 مادة 68) بالالتزام بالمساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو في تشريعاتها الأخرى وكفالة تطور تشريعاتها بما يحقق المساواة بينهما في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية... وقد ألقت هذه الاتفاقية نقص المرأة وتبعيتها للرجل، مع كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليما للأمومة، وان تنشئة الأطفال مسؤولية مشتركة بين الأبوين كما ألزمت الدول الأطراف باتخاذ كافة التدابير بما في ذلك التشريعي منها لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلالها في البغاء.

أم في الجزء الثاني من الاتفاقية: فهو من المواد(7-9) ويشتمل على الحقوق السياسية للمرأة والقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعمل على مساواتها بالرجل في تمثيل حكومتها على المستوى الدولي،بالإضافة إلى مساواتها بالرجل في اكتساب الجنسية والتمتع بها، وحقها في التصويت في كافة الانتخابات والاستفادات العامة مع منحها الأهلية للانتخابات لكافة الهيئات التي ينتخب أعضائها بالاقتراع العام كما يتعين عليها أن تشارك في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها،وفي شغل الوظائف العامة والمشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة السياسية أو العامة للبلد.

(1) - منتصر سعيد حموده :المرجع السابق،ص164.

أما الجزء الثالث من المادة (10-14) :ويمثل في حق المرأة في التعليم والثقافة ومساواتها بالرجل في هذا المجال،كما طلبت الاتفاقية من الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير لتحقيق هذه المساواة.

أما المادة الحادية عشر (11)فقد كانت عن حق المرأة في العمل والقضاء على التمييز ضد المرأة في مجال العمل وحقها في التمتع بنفس فرص

العمالة مع الرجل بما في ذلك المساواة في الأجر والترقي والأمن الوظيفي والضمان الاجتماعي.

كما نصت المادة الثانية عشر (12) على وجوب الرعاية الصحية وحصول المرأة على كافة الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة والتغذية الكافية أثناء الحمل والرضاعة وتوافر الخدمات المجانية لها وقد أشارت استراتيجيات نيروبي المرتقبة إلى أهمية توفير المرافق الأساسية للرعاية الصحية للمرأة.

أما المادة 13 فقد أوجبت الاتفاقية فيها كفالة مساواة المرأة مع الرجل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في الاستحقاقات الأسرية والعائلية بالإضافة إلى جوانب الحياة الثقافية والترويحية.

الجزء الرابع وهو عن المادتين الخامسة عشر (15) والسادسة عشر (16)

أما المادة الخامسة عشر فقد قررت الاتفاقية فيها المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون وأوجبت على الدول الأطراف منح المرأة الأهلية القانونية في الأمور المدنية مثلها مثل الرجل كما في إبرام العقود وإدارة الممتلكات والتعامل في جميع الإجراءات دون إذن زوجها.

أما المادة السادسة عشر (16) فقد نصت على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية على أساس التساوي بين الرجل والمرأة سواء في حرية عقد الزواج أو اختيار الزوج في عقد الزواج كذلك الملكية والحيازة وحقوق الزوجية والأمومة والأبوة.

ومن **المادة السابعة عشر حتى الثلاثين** طلبت الاتفاقية إنشاء لجنة لتنفيذ ذلك كما وضعت مواد تنفيذها.[1]

تنص هذه القوانين الدولية على الحماية الدولية للمرأة العاملة، والاعتراف الكامل بحقوقها ومساواتها مع الرجل ،مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة للمرأة و ظروفها أثناء العمل من اجل دمج المرأة

[1] – الأمم المتحدة: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مجموعة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، نيويورك، 1983، ص 68، 76.

في التنمية الشاملة ومن اجل تحقيق الرفاهية للدولة،كذلك نصت القوانين القضاء على كل أشكال التمييز والاستغلال وكل الممارسات القائمة على فكرة الدونية للمرأة .

3- عمل المرأة في العالم الغربي المعاصر:

يقول ماركس:" أن التقدم الاجتماعي يمكن أن يقاس بالوضع الاجتماعي للجنس النسائي، إلا أن الوضع الاجتماعي للمرأة و نجاح دخولها إلى معترك العمل يرتبطان بشكل أساسي بنجاحاتها النفسية و الاقتصادية و الاجتماعية إلى العمل و قدرة المجتمع على تقديم الفرص المناسبة".[1]

وعلى العموم فقد اختلفت وضع المرأة من مجتمع لأخر عبر التاريخ، وقد لعبت الثورة الصناعية دورا كبيرا في إحداث التغيرات الاجتماعية التي أدت إلى نهضة المرأة و كان لظهور الرأسمالية الصناعية أثار كبيرة على المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية، ففي الطبقة العليا زادت الثورة الجديدة من وقت الفراغ لدى المرأة بينما قاست زوجات الطبقة العامة كثيرا، فالضرورة الاقتصادية اضطرت المرأة للعمل في المناجم و المصانع- كعمال غير مهرة- فانحطت مكانتها، كما كان عليها أعباء غير محتملة من العمل داخل المنزل و خارجه، و ما لبث أن سمع صراخها فارتفعت مكانتها في المنزل،ن و قد أعطاها عملها جنبا إلى جنب مع الرجل بعض المزايا التي حققتها تدريجيا.

وقد بدأت الحركة النسائية في أوروبا، ففي عام 1604 و قبل الثورة الصناعية، ارتفع صوت (marie degournay) في فرنسا تطالب بالمساواة بين الرجل و النساء، ولم تحظ ثورتها بنصيب كبير من الاهتمام حتى جاء فيلسوفان فرنسيان بعد قرن ونصف تقريبا وهما من فلاسفة الثورة الفرنسية condoratو halbach و طالبا بمنح المرأة حقوقا متنوعة و ضرورة مساواتها بالرجل.

وفي انجلترا تأثرت بآراء الفيلسوفين السيدة(mary wolstone craft) و قد لاقت هناك الحركة النسائية تقدما حقيقيا حيث بدأت هناك الثورة الصناعية، وفي بداية القرن التاسع عشر بزغت للمرأة بعض الحقوق، ولكن لم يؤخذ رأيها و شهدتها و حقها في الانتخاب إلا في القرن العشرين، وقد لاقت المرأة اهتماما كبيرا بعد أن جندت و اشتركت في المظاهرات، و ما أن جاء عام 1928 حتى كسبت المرأة الحقوق المدنية كتلك التي يستمتع بها الرجال.

أما في أمريكا ففقد كانت المعركة طويلة الأمد، فبالرغم من مناداة " توماس جيفرسون" بالديمقراطية فانه رأى من الأفضل إبعاد المرأة عن النشاط السياسي،، ولم يكن لها حق ممارسة أي نشاط إلا

---

[1] – مكاك ليلى : عمل المرأة و أثره على الاستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016،/2017، ص 73

الأمومة و الزوجية، وليس غريبا أن نعرف أن أكثر المعارضة للحركة النسائية جاء من النساء أنفسهن، فبالرغم من إحساس بعضهن بضالة المكانة الشرعية ، فان أولئك اللاتي كن سعيدات في الزواج لم يجدن أي ضرورة للتغيير، بل الغالبية منهن كانت تعتقد أن مكان المرأة الطبيعي هو المنزل ، حتى المتعلمات لم يكن يرغبن في التصويت آو الدخول في أي مهنة جديدة، ليس هناك داع للنضال من اجل مسؤوليات غير مطلوبة، و لذلك فقد عانى قادة الحركة النسائية كثيرا، و كانت نساء الطبقة المتوسطة هي المحرك لهذه الحركة.

وقد أدى خروج المرأة إلى ميدان العمل إلى تحقيقها بعض المكاسب في مختلف البلدان التي أمكنها فيها مزاولة هذا النوع من النشاط و قد ارتفعت مكانة المرأة عاليا في الخمسين سنة الأخيرة في معظم الدول ، ففي فرنسا ساهمت المرأة في نواحي متعددة و يرجع هذا إلى الحرب العالمية الأولى حيث اشتركت النساء و البنات في كل عمل حتى ينضم الرجال إلى الجيش، وعلى ذلك فقد صممت أن يتولين أمر مكاسبهن و خاصة حين فقدت الغالبية منهن الأمل في الزواج، وذلك لنقص ما يقرب من مليوني رجل.

أما في انجلترا فقد اتجهت المرأة الانجليزية نحو الاصطلاحات الاجتماعية و لم تندمج في الوظائف العامة كما فعلت المرأة الفرنسية و ذلك نتيجة لعدم ثقة الرجل الانجليزي في قدرة المرأة على العمل خارج المنزل، كما أن الرجل الانجليزي كره أن يرى المرأة حوله في كل مكان كما فعل الفرنسي وقد سبب ذلك متاعب كثيرة للمرأة الموظفة و لكنها ما لبثت أن دخلت ميدان الطب و ميدان السياسي و حصلت على مقاعد في البرلمان.

أما في ألمانيا فقد ظلت الفكرة السائدة قبل عام 1944 أن نشاط المرأة الطبيعي هو المنزل و الأطفال و الكنيسة،، حتى جاءت الحرب فجذبت النساء إلى أعمال كثيرة ومن هنا طالبن بحقوقهن و ركزن الاهتمام من اجل حماية المرأة و الطفل،و لهذا اختلفت الحركة في ألمانيا عنها في انجلترا و أمريكا حيث اهتمت النساء هناك بالمساواة بالرجل، و لكن ما أن بزغت بذور النازية حتى اتجه الرأي إلى تأنيث المرأة مرة أخرى و دفعها للمنزل.

فخروج المرأة للعمل في نظر النازية كان يعني نقصا في عدد الأطفال و طرد الرجال من العمل،و قد قال "هتلر" على المرأة:" أن عالمها هو رجلها و أسرتها و أطفالها ومنزلها و لا نشعر بأنه من الصواب أن تقتحم المرأة المجال الرئيسي للرجل"، و نتيجة لهذا فقد انسحبت المرأة من كل شيء حتى من التعليم العالي.

أما في روسيا لم تظهر المرأة الروسية الحديثة قبل ثورة ديسمبر سنة 1825، و خلال سنوات الإعداد للثورة الجديدة أخذت النساء نصيبهن الكامل من المسؤولية ولم يطالبن بأية ميزة من اجل كونهن نساء فقمن بما يطلب منهن دون أي تساؤل فكن جاسوسات و قاذفات قنابل و اقتسمن العمل سويا مع الرجال كما عشن معهم و ساعدن في عمليات الإعداد للثورة بنفس حماس الرجال، و بسبب هذا الإحساس المتبادل من الثقة و الاحترام يمكن أن نفهم أن الحركة النسائية في روسيا لم تكن تهتم بمحاربة الرجل بقدر ما عملت من اجل خطة و برنامج أوسع من ذلك، و لذلك فقد كان من الطبيعي عدم التمييز و التفرقة حين نجحت الثورة و كان من الطبيعي أيضا أن تقوم هناك مساواة تامة بين الجنسين في الدولة الجديدة.

وهكذا امتددت المرأة في الحياة الجديدة في روسيا و كان يقول "لينين": أن الأمة لا تكون حرة حيث هناك نصف عدد السكان مغلوبين بأعمال المطبخ"، و كان لهذا القول اثر في ارتفاع آمل النساء في التحرر من الوحدة و من الأعمال المنزلية.(1)

– إذ قبيل عام 1958 بلغ عدد النساء الأمريكيات في القوة العاملة 23 مليون لأول مرة، ومن بين جميع النساء فوق سن الرابعة عشر كانت38% منهن يعملن و يبحثن عن العمل و عدد النساء اللاتي كن يعملن في 1957 أكثر منه في أي سنة سابقة، واستمر العدد في الارتفاع منذ ذلك الوقت خاصة النساء المتعلمات، إلى أن وصل إلى 24.675.000 امرأة سنة 1963 أي حوالي 32% من جملة القوى العاملة حيث يبلغ عدد المتزوجات منهن 15.312.000 امرأة أي بنسبة 62 % من مجموع النساء العاملات.(2)

دخلت المرأة طريق التحرر وخرجت من عزلتها من المنزل لتشارك الرجل في عمله، و في مختلف المجالات التي كانت حكرا على الرجل،بسبب التغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية والحرب العالمية، ومع ذلك بقيت المرأة تشارك بقوة في العمل في بلدان الغربية رغم أنها مازلت تعاني من نقص الأجور وساعات العمل طويلة و اللامساواة مع الرجل ، و اقتصار عملها في الوظائف البسيطة و قليلة الدخل.

(1) – كاميليا ابراهيم: المرجع السابق، ص43،42، 44،.45.

(2) – ليلى مكاك: المرجع السابق ، ص74.

4- عمل المرأة في البلدان العربية:

و المتتبع للتطورات التي لحقت مركز المرأة في المجتمع العربي،ن في العصر الحديث يلمس انتقالات سريعة، و ضخمة نحو تبوئ المرأة مركزا ممتازا في الحياة الاجتماعية فمنذ فترة،أدت حالة التخلف التي عاشها المجتمع العربي والإسلامي، إلى التطبيق السيئ لقاعدة القوامة لدى البعض إلى قهر واستبداد لا يقرهما الدين، فتخلفت المرأة على ركب الحياة، ثم بدأت هذه الوضعية تتغير تدريجيا على مر السنين وخاصة في مجال التعليم،حيث بدأت تقبل عليه إقبالا ملحوظا، لتنتقل بعد ذلك للحياة العملية، ويقصد به العمل بأجر في ساعات محدودة يوميا، ذلك أن المرأة العربية والمسلمة منذ فجر تاريخ، وخاصة في الريف والبادية، تقوم بكثير من الأعمال في المنزل وفي الحقل.(1)

إن المتأمل في واقع المرأة في البلاد العربية يرى أنه يختلف من بلد عربي إلى بلد أخر بسبب الظروف السياسية و الاقتصادية التي تعيشها هذه البلدان و تعرضها لسلسلة من الإستعمارات غيرت من بنيتها الاجتماعية و الأسرية ، وكانت المرأة متأثرة من هذا الاستعمار فتطلبت التنمية الشاملة لكل بلاد خروج المرأة للعمل ، إلا أن سيطرة القيم الثقافية التقليدية حول المرأة وعملها كانت عائقا في تطورها،(2)

ولقد اخذ العمل يتطور بتطور المجتمعات ومع تغير بناءها الاقتصادي و الاجتماعي،فقد أخذت أعمالها تتنوع تقريبا منذ منتصف القرن العشرين،حيث شهدت المجتمعات العربية نهضة حضارية خاصة بعد استرجاع استقلالها واهتمامها بتوسيع قاعدة التعليم الذي جعلها واعية أكثر بدورها ومركزها في المجتمع ، وقد ساعدها في ذلك النهضة النسائية بهذه المجتمعات في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، حيث أقرت ضرورة التعليم للمرأة لأنه هو الذي يفتح أمامها أبواب الكسب و يجعلها تحصل على قوتها بنفسها، و أعطاها فرصة دخول عالم الشغل فاقتحمت جميع القطاعات.(3)

وتعتبر مصر أول دولة جعلت من مسألة المرأة قضية تدافع عنها فبرز عندها عدة كتاب مثل :إمام الأزهر، قاسم أمين، هدى الشعراوي التي تعتبر من أول من أسس الحركة السنوية العربية

---

(1) – سعيد إسماعيل علي: فقه التربية،دار الفكر العربي، القاهرة،2001،ص 257،256.

(2) – نبيلة تبيلاش:المرأة العاملة في الجزائر ،رسالة ماجستير في علم اجتماع تنظيم وعمل،جامعة عبد الحميد بن باديس،جامعة مستغانم،2019/2018،ص 24.

(3) – ليلى مكاك: المرجع السابق ، ص76.

سنة وهو الاتجاه النسائي المصري لقضية المرأة، وقد اشتغلت المرأة المصرية منذ القديم في أكثر من مهنة من بينها رئيسة المخازن ومفتشية غرف الطعام، أمينةالخزانة، محملة أملاك الحاكم ولم يقتصر عملهن على هذا فحسب بل كانت مرضعات ، الدايات .. إلخ.

وبعد مجيء الحاكم الخديوي وبمساعدة من زوجته فتحت المدرسة السيوفية ثم في سنة 1925 فتحت الجامعة المصرية وتخرجت أول دفعة منها سنة1933 حيث تبلغ نسبتهن في قطاع الخدمات % 43.9 .(1)

لقد عملت المرأة الخليجية الريفية في القطاع الزراعي، حيث تقوم إضافة إلى أعمالها المنزلية بزرع الأرض وسقيها، وجني الثمار، وتربية الدواجن وغيره من الأعمال، ولا يسمح لها بممارسة نشاطات أخرى كالتجارة إلا عند الضرورة القصوى حيث يعتبر العمل الذي تمارسه المرأة الخليجية يخضع لقيم وتقاليد المجتمع.

و بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد اكتشاف البترول، أخذ الموقف تجاه عمل المرأة يلين نتيجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية، التي غيرت من وضع المرأة وأثرت في مركزها الاجتماعي، إذ بذلك استطاعت المرأة الخليجية أن تخرج إلى ميدان العمل الخارجي لكن بنسب ضعيفة.(2)

تتميز مجتمعات المغرب العربي بقيم وخصائص ثقافية متشابهة نتيجة للظروف التاريخية التي مرت بها، هذه الظروف التي أثرت كثيرا في البنية الاجتماعية للمجتمعات المغاربية، ولاسيما البنى الأسرية، وأكثر ما تغير فيها مكانة ودور المرأة و ذلك بعد حصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية ودخولها مجال التعليم وفتح أمامها فرص التمهين .وقد تعزز دور المرأة في هذه المجتمعات خاصة بعد الاستقلال، ودخولها حلقة تاريخية في البناء والتشييد لتعوض ما خربه المستعمر وتنهض باقتصادها لتحقيق التنمية الشاملة وكان ذلك يستدعي قوة عاملة كبيرة فتظافرت جهود الرجال والنساء معا .ففي تونس مثلا تيسر للمرأة الدخول إلى سوق العمل من خلال قانون الشغل الذي يسعى إلى منح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة " لجعلها مواطنة كاملة الحقوق.(3)

---

(1) –جمعة مزوز :نظرة المجتمع إلى أداء المرأة في قطاع الامن، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البوقي،2017/2016،ص42.

(2) – مليكة الحاج يوسف:أثار عمل الأم على تربية أطفالها،رسالة ماجستير في علم الاجتماع،جامعة الجزائر ،ص59،60.

(3) –علي شلق وآخرون: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية،التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان ، 1982، ص327 .

أما في المغرب واعتمادا على إحصائيات 1971بلغت نسبة العاملات في المغرب 8% من المجموع الكلي للعمال، أما نسبتهن من بين المجموع الكلي للنساء فلم يتجاوز15.2%وهذا يعني أن المرأة المغربية لم تندمج أكثر في الحياة الاقتصادية.(1)

لقيت المرأة العربية اهتماما كبيرا ومتميزا لإسهامها الفعال في انجاز خطط التنمية، فعلى صعيد جامعة الدول العربية أنشئت إدارة خاصة بشؤون المرأة والأسرة.(2)ولهذا فقد ارتفعت نسبة النساء في قوة العمل خلال الفترة من1970–2004 من 25 %إلى 31,1% يلاحظُ أن ثمة تطوراً في مجال مشاركتها في النشاط الاقتصادي في البلدان العربية في الفترة الأخيرة إذ تقدر نسبة النساء في العام 2004 من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية بزهاء 31,1% ، لكن ما تزال الدول العربية كمجموعة تسجل أدنى المعدلات لمشاركة المرأة في سوق العمل من بين الأقاليم الرئيسة في العالم، كما لا يزال التقسيم التقليدي إلى العمل سائداً، حيث تجد المرأة غالباً فرصاً أوسع إلى العمل في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم.(3)

تطور عمل المرأة في الدول العربية نتيجة الظروف التاريخية التي مر بها المجتمعات العربية .

(1) –جمعة مزوز: المرجع السابق،ص43.

(2) – حكيمة حاج علي :تأثير التحرش الجنسي على الاستقرار المهني للمرأة العاملة رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، 2014/2013، ص146.

(3) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2006،ص 17.

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا في هذا الفصل عن تطور مكانة المرأة عبر العصور التاريخية سواء في المجتمعات القديمة آو في الديانات السماوية آو في المجتمعات المعاصرة سواء كانت غربية أو عربية نستنتج أن في المجتمعات القديمة آن الرجل هو المسيطر و جعل المرأة تابعة له حيث عمل على تقسيم الأدوار وشاركها في العمل و أعطى لها الأعمال المنحطة و حدد لها القيم و الرذائل التي تحدد سلوكها،وجعل لها المنزل وتربية الأطفال من أوليتها، وأعطى لها المكانة الدونية ونظرة التشاؤمية حي أصبحت ملعونة في كل عصر و ديانة ، إلا أن جاء الإسلام و كرمها وأعاد لها إنسانيتها وحث على معاملتها و مسواتها مع الذكر، وعملت عدة تغيرات اقتصادية وتاريخية حدثت في المجتمعات الغربية تمثلت في الثورة الصناعية التي منحة طبقة عاملة نسوية لدخول في جميع مجالات التي كانت حكرا على الرجل التي عزلها في المنزل ،وأيضا كان للحرب العالميتين دور فعال لتحرر النساء العربيات ومشاركة الرجل في عمله لما لها القدرة في المساهمة الفعالة في تحريك عجلة تنمية المجتمع، لذلك عملت القوانين العالمية بإعطائها حيزا واسعا في المجال العملي والاجتماعي والاقتصادي و حتى السياسي.

الفصل الثالث:عمل المرأة في الجزائر

تمهيد

أولا: تطور عمل المرأة في الجزائر

1- عمل المرأة الجزائرية قبل فترة الاستعمار

2- عمل المرأة الجزائرية خلال فترة الاستعمار

3- عمل المرأة الجزائرية أثناء ثورة التحريرية

4- عمل المرأة الجزائرية بعد الاستقلال

5- عمل المرأة في نظر القانون الجزائري

ثانيا: الإحصائيات قوة العمل النسوي في الجزائر:

1- معطيات عن الطبقة الشغيلة النسوية في الجزائر

2- العوامل المساهمة في نسبة اشتراك المرأة الجزائرية في سوق العمل.

ثالثا: دوافع خروج المرأة للعمل:

1- الدوافع الاقتصادية

2- الدوافع الاجتماعية

3- الدوافع النفسية

رابعا: الآثار الناتجة عن خروج عمل المرأة للعمل:

1- الآثار الإيجابية لعمل المرأة

1-1- الآثار الإيجابية لعمل المرأة على ذاتها

1-2- الآثار الإيجابية لعمل المرأة على أبنائها

1-3- الآثار الإيجابية لعملها على الأسر

2-الآثار السلبية لعمل المرأة

2-1- الآثار السلبية على المرأة ذاتها

2-2- الآثار السلبية لعمل المرأة على الأسرة

2-3- الآثار السلبية على العلاقات الزوجية

خاتمة

الفصل الثالث: عمل المرأة في الجزائر:

تمهيد:

لقد تنام في المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة ظاهرة خروج المرأة إلى العمل، بعد أن كانت هذه الظاهرة تلقي الرفض القاطع من المجتمع، انطلاقا من قناعة تامة أن مكان عمل المرأة الوحيد هو المنزل و تربية الأطفال والعمل في الزراعة إلى جانب زوجها،لكن مع تغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري تغيرات مطالبة بتنمية البلاد بنهوض بالمرأة و تمكينها اقتصاديا و اجتماعيا سمحت للمرأة بازدياد حظوظها في التعليم و تمكنت من اقتحامها مجالات العمل في قطاعات مختلفة، بحيث كانت تلقى الرفض القاطع للعمل ومن خلال ذلك أكدت كغيرها أنها قادرة على تنمية وبناء المجتمع الجزائري في هذا الفصل سنعرض تطور عمل المرأة في الجزائر مع معطيات إحصائية حول نسبة عمل المرأة أهم الدوافع لخروج المرأة للعمل وما ترتب منه من أثار.

أولا: تطور عمل المرأة في الجزائر:

خضع تطور عمل المرأة في الجزائر إلى مراحل نظرا للتغيرات التي مست المجتمع وتتمثل هذه المراحل الى:

1- عمل المرأة الجزائرية قبل فترة الاحتلال:

عززت الأنساق التقليدية والقيم دور الرجل فساهمت في ترسيخ الأفكار والمعايير التي تسند هذا التمييز حيث تحاول أن تبين أن الرجل يتحمل مسؤولية السعي والجهاد وتأمين الرزق، فمكانة المرأة منذ زمن بعيد تتحدد من خلال وصاية التامة للرجل عليها فلأبيها قبل الزواج ثم زوجها، إذ كانت تعتمد كليا على أسرتها إلى أن تنتقل إلى بيت زوجها فيتحمل الزوج مسؤولية الإنفاق عليها. فقد كان عملها ينحصر في تدبير شؤون المنزل و المسئولة الأولى على تربية ورعاية أطفالها. كما كان يتجاوز حدود المجال الداخلي لها في المنطقة الريفية حيث تهتم ببعض النشاطات المكملة للعمل الزراعي والتي تعكس توازن المجتمع الجزائري. فنجدها تتقاسم المهامات مع زوجها التي تظهر متكاملة ومتماثلة تستجيب لاعتبارات جنسية وثقافية .فالجدول الموالي يوضح كيفية تقسيم النشاطات بين الجنسين

جدول رقم 1 يوضح تقسيم النشاطات بين الجنسين

	النساء	الرجال	مشاركة الاثنين
الأعمال الفلاحية	جلب الذبال، جني البلوط ،تحويل الزيتون إلى الزيت في المنزل، تجفيف بعض الفواكه	الحرث، الزرع	جمع الحصاد، الاعتناء بالحقل من الأعشاب الضارة، قطف و جمع التين والزيتون.
تربية المواشي	العناية العامة لهم، صيانة الإسطبل، جلب المواشي، العناية بحظيرة الدواجن.	شراء و بيع المواشي	
الحرف اليدوية	الفخار، صنع الأواني المنزلية، النسيج لإفراد العائلة	نحت القطع شبهة للنقود، نحت السلاح، الحلي	
أعمال منزلية	صيانة المنزل، الطبخ، رعاية الأطفال، جلب الماء و الحطب، حصاد الزرع(خضر و فواكه)	شراء لوازم مكملة من الحانوت أو السوق	
بناء المنزل	لبس الداخل، إحضار لوازم البناء، تزيين حيطان المنزل و ذلك بنفس الرسومات التي تضعها على الفخار		بناء هيكل الدار، المهمات الشاقة في البناء

المصدر:.zerdou mi nafissa. Maspero.france.1970.p 191

هناك نوع آخر من النشاطات في القديم ترتبط بأنوثة المرأة نظرا لبساطة الحياة داخل المجتمع التقليدي وهي مهنة المولدات أو ما يسمى بالقابلات يتكفلن بمهمة وضع المرأة الحامل لطفلها .فالقابلة كان لها دور اجتماعي كبير بفضل معارفها الصحيحة أو الخاطئة في هذا الميدان ولتنقيته وقدرتها في التأثير على النساء.(1)

اقتصر عمل المرأة الجزائرية قبل الاحتلال داخل حدود منطقتها الريفية حيث اشتغلت في الزراعة مع أهلها و تدبير شؤون المنزل وتربية الأطفال وذلك حسب تقسيم الدور داخل الأسرة.

(1) –هلال غنيمة: مكانة المرأة الجزائرية في ظل التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري،مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد8 ، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ص 17، 18.

2- عمل المرأة الجزائرية خلال فترة الاحتلال:

لم يحقق الاستعمار الفرنسي غايته الاستيطانية إلا بتجريد السكان من وسائل إنتاج وجودهم حيث سخر ألته العسكرية لنهب أراضيهم و أموالهم المنقولة منها و غير المنقولة على حد سواء، و لم يكد هذا الاستعمار يحتفل بذكراه المئوية الأولى حتى بلغ عدوانه على الأرض و أصحابها أوجه، وظن انه بسط هيمنته على كل شيء، و انه أتى على كل ما يهدد استقراره إلى الأبد، و توهم أن سياسة العنصرية الإجرامية أتت أكلها، فلم يعد لأحد من الجزائريين على سيادته من سبيل ،بعد أن جردهم بالقوة العسكرية القاهرة من مصادر الرزق و الاستقواء، وحاصرهم عدوانه العنصري بآفات الجهل والمرض و الحرمان حتى من ابسط الحقوق التي تتطلبها الكرامة الإنسانية.(1)

إن ظروف الاضطهاد والتعسف جعلت الرجال يغادرون بيوتهم للالتحاق بصفوف المجاهدين للمشاركة في الثورة التحريرية فأمام هذا الوضع اضطرت المرأة للخروج والبحث عن العمل في بيوت المعمرين خادمة بأجر زهيد حيث أنها استدرجت لتحمل مسؤوليات رب العائلة فتولت تسيير العائلة والحفاظ على وحدتها وتماسكها فيشير البحوث إلى أن أغلب النساء العاملات كن أرامل ومطلقات يعشن ظروفا اجتماعية صعبة ورغم من ذلك لم يكنّ يشيكن من قلة المراتب وإنما من قلة العثور على العمل.(2)

لقد لازم بروز الوعي الوطني إدراك قوي، من قبل النخبة السياسية و المثقفة للخطر الذي يمثله إهمال شريحة كبيرة من الشعب متمثلة في العنصر النسوي إبعادها عن كل نشاط يهدف إلى تغيير الوضع القائم، سواء أكان هذا النشاط نضالا سياسيا آو ثوريا، و لذلك أصبح من الضرورة و الواجب العمل قبل كل شيء،على تمكين المرأة من التربية و التكوين ، و أن يكون لها في جميع مجالات الحياة مثل حظ الرجل.(3)

(1) – فاطمة الزهرة بلحيدة، محمد حمداوي : عمل المرأة الجزائرية بين الواقع الاجتماعي والنصوص القانونية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد1، جامعة مستغانم، الجزائر،2018،ص 2.

(2) – هلال غنيمة: المرجع السابق، ص 18.

(3) – Abdir,Sonia-Ramzi. « la femme arabe au machrek et au maghreb:fiction et réalités »,entreprise nationale du livre,Alger,1986,p53.

بلغت المطالبة بضرورة تعليم الفتيات أوجها بين 1930- 1939،و كان من نتائجها أن وصل عدد الفتيات المتعلمات عام 1939 إلى 21679 ليرتفع عام 1957 إلى 81448 فتاة متعلمة [1]، ولقد واصلت الفتاة الجزائرية نشاطها الدراسي بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، غير مكتفية بالمرحلة الابتدائية من التعليم، بل طامحة إلى مواصلة تعليمها الثانوي و الجامعي، و في هذه المرحلة الهامة من حياة المرأة الجزائرية تكونت العديد من الجمعيات النسوية الداعية إلى تحسين وضع المرأة و إدماجها في الحياة الاجتماعية،ومن هذه الجمعيات نذكر مايلي: الاتحاد الفرنسي المسلم لنساء الجزائر الذي انشأ عام 1937،جمعية النساء المسلمات التي تكونت عام 1947 في ظل الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، واتحاد نساء الجزائر كان له نزعة شيوعية و كان له تأثير قليل في أوساط النساء المسلمات.

إن اضطهاد الاستعماري للشعب الجزائري أدى إلى التحاق الرجال بالمجاهدين،فلم يكن أمام المرأة الجزائرية غير الخروج للبحث عن العمل في بيوت المعمرين مقابل اجر زهيد لإعانة أسرتها و سد جوع أطفالها و ذلك لأنه لم تكن لها مستوى تعليمي، لذلك برزت العديد من الجمعيات تعمل على تعليم وتكوين المرأة فكريا وتوعيتها سياسيا بالقضية الجزائرية.

3- عمل المرأة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية:

إذا تتبعنا تاريخ عمل المرأة في الجزائر نجد أنها شاركت مشاركة لن ينساها التاريخ في الثورة التحريرية الكبرى، ووقفت جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل في سبيل تحرير الوطن،و خاضت المعارك و الحروب وواجهت العدو بكل شجاعة و ثبات رغم أنها ظلت خلال فترة الاستدمار تعاني من الحرمان المطلق في مختلف مجالات الحياة العامة [2]، حيث شاركن بادوار لا تقل أهمية عن حمل السلاح، و ذلك أن المرآة الجزائرية نصبت، منذ اللحظات الأولى للثورة ، نفسها بديلا للرجل في تحمل المسؤولية العائلية، حيث أضافت إلى أشغالها المنزلية، العمل الفلاحي أو أي عمل يمكنها من توفير لقمة العيش، التي كان يوفرها لعائلته الرجل، قبل الالتحاق بالثورة، ولقد أجبرت الحاجة القاهرة بعض النساء، خاصة ممن يقطن في المدينة آن يشتغلن خادمات في البيوت، مدركات أن بعض الأعمال

---

[1] – بوتنفوشت مصطفى :العائلة الجزائرية: التطور و الخصائص الحديثة : ترجمة : دمري احمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984،ص 54.

[2] – ليلى مكاك:المرجع السابق،ص 82.

المهنية لابد منها مؤقتا لبلوغ غاية شريفة، مثل توفير العيش للأطفال الصغار آو تمكين الزوج من المشاركة الزوج من المشاركة في الثورة.(1)

على هذا الأساس، فان المرأة الجزائرية أصبحت أثناء الثورة التحريرية مصدرا اقتصاديا تمارس الدور الاداتي الذي كان يمارسه الرجل، لتلبية احتياجات العائلة، و الحفاظ على كيانها و حمايتها من الاندثار، رغم ما تواجهه من محاولات التفقير و التجهيل و التمييز العنصري، التي تتفنن في القيام بها السياسة الاستعمارية غير أن دور المرأة لم يتوقف عند قيامها بالنشاط الاقتصادي إلى جانب الأشغال المنزلية،بل تعداه إلى واجبات وطنية أخرى، كانت تهتم بشؤون الإدارة كمساعدة و كاتبة للقيادة، و كانت تشتغل على الآلة الراقنة لإعداد المنشورات و الأوراق و الدعايات، و إيصال الاشتراكات أو كتابة التقارير والقوانين العسكرية، وكانت المجاهدة المثقفة تلقي دروسا للتوعية السياسية.(2)

لعبت المرأة الجزائرية دورا بارزا في الثورة التحريرية ، حيث مارست نشاطها الثوري إلى جانب الرجل ، وتعددت مهامها الإدارية و السياسية والاقتصادية والثورية والجهادية وأيضا مسؤوليتها الأسرية التي كانت من أول مهامها لسد جوع أطفالها.

4- عمل المرأة الجزائرية بعد الاستقلال:

لقد خرج المجتمع الجزائري من حرب التحرير الوطنية منهك القوى، ليواجه أوضاعا اقتصادية و اجتماعية متدهورة،ولكي يتجاوز ذلك عمل على إعادة بناء اقتصاده و استرجاع مكانته و قوته، من خلال وضع مخططات و برامج اقتصادية تنموية مثل التعليم فيها الخطوة الأولى في سبيل تحقيق هذه التنمية، و منحت فرصة التعليم المجاني للجنسين خاصة المرأة التي كانت مهمشة تعاني من الجهل و الأمية خلال الفترة الاستعمارية و هكذا نالت المرأة حظا وافرا من التعليم و اقتحمت ميدان الشغل و لم تكتف بعملها التقليدي داخل المنزل، فقد كان عدد النساء آنذاك حوالي نصف عدد الرجال لذلك كان من الضروري إشراكهن في عملية البناء و التشييد التي كانت نتيجة حتمية لبلد مستقل بعد أكثر من قرن من الاستدمار.(3)

قامت الاشتراكية على تشجيعها فهي تعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة ففي الخلية العائلية بوصفها أما زوجة ومواطنة وتشجعها على أن تشغل لان ذلك في مصلحة المجتمع، كما

---

(1) – فاطمة الزهرة بلحيدة، محمد حمداوي: المرجع السابق،ص 4.

(2) – جبهة التحرير الوطني: اللجنة المركزية لميثاق الجزائر، المطبعة الوطنية الجزائرية، 1964، ص 82.

(3) –ليلى مكاك :المرجع السابق، ص 85،86.

عملت الدولة على إصدار قوانين وتشريعات تحفز عمل وتعليم المرأة من اجل مشاركتها في بناء الاقتصاد الوطني وعليه سجل حضورها المتزايد في ميدان العمل[1]، وذلك نسبة 1,82% عام 1966 ،فتصل نسبتها سنة 1977 إلى% 2,61[2]،التي تبقى دائما مهمشة كما أنها تشغل مناصب متدنية بأجور ضعيفة، ففي دراسة قام بها "فاروق بن عطية" في هذا الشأن اثبت أن الجزء الأكبر من النساء العاملات تتواجد في أدنى مراتب العمل فأغلبيتهن الساحقة اللواتي يشتغلن بمستشفى مصطفى باشا كن نظافات، طباخات ممرضات فهي فئة غير مؤهلة وذات مستوى تعليمي ضعيف جد، وعن أرقام إحصائيات 1979 تشير إلى أن نساء النواب في المجلس الشعبي الوطني يمثلن نسبة ضعيفة جدا والتي تصل إلى% 2.6 ، أما على مستوى الإدارة المركزية فقد تواجدت امرأتان فقط تشغلان في وظائف ذات مراكز عالية .على ضوء هذه النتائج فإنّ وضعية عمل المرأة لم يكن ليتغير بقرارات فوقية كما أن ذلك لم يكن ليتحقق عن طريق توقيع اتفاقيات أو رسم سياسات مهما توفرت الرغبة في تنفيذها إنما يتطلب الآمر خلق وعي مجتمعي عام حول هذه القضية.[3]

بعد الاستقلال عملت المرأة في ادني المراتب وذلك ليس لديها مستوى تعليمي كافي وغالبيتهم تعانين الجهل و الأمية أو خبرة مهنية في إي مجال، كذلك أن جميع مؤسسات الاقتصادية الجزائرية مدمرة، لذلك التحقت في وظائف البسيطة.

أما ميثاق الجزائر، فقد ركز على ما جاء في ميثاق طرابلس قبله، وتطرق لقضية جديدة، لم يكن ميثاق طرابلس قد تعرض لها بصورة صريحة،وهي قضية المساواة بين المرأة والرجل، سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا، و نص نفس الميثاق أيضا على انه:" يجب على المرأة أن تكون قادرة على وضع طاقاتها في خدمة البلاد بالمشاركة في النشاط الاقتصادي، بحيث تضمن ترقيتها الحقيقية بواسطة العمل". [4] وتوالت عليه عدة دساتير تهدف إلى مساواة المرأة مع الرجل في العمل وهذا ما سنعرفه في القوانين التالية:

---

[1] – هلال غنيمة: المرجع السابق، ص 19.

[2] – العارفي سامية: الأم العاملة بين الأدوار الأسرية و الأدوار المهنية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة العقيد أكلي محند او لحاج، البويرة، الجزائر،2012/2011. ص 51.

[3] – هلال غنيمة: المرجع السابق، ص 19

[4] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : ميثاق الجزائر،حزب جبهة التحرير الوطني،1964 ص70.

5- عمل المرأة في نظر القانون الجزائري:

تتوقف الحماية الدستورية على التوازن بين كل من القيم الدستورية للحقوق و الحريات، والقيم الدستورية للمصلحة العامة، على نحو يضمن عدم التفريط في أي من هذه القيم المختلفة وعلى المشرع مسؤولية تنظيم ممارسة الضمانات الدستورية من خلال شكل التوازن الذي يجريه بين مختلف الحقوق و الحريات و بين المصلحة العامة.(1)

إن القانون الجزائري في مجال العمل يضع شروط متساوية بين الرجل والمرأة في التوجيه الوظيفي و المهني و الالتحاق بالمناصب و المشاركة في المسابقات و كذا الحصول على الدرجات العالية و الترقية في الرتب.(2)

لقد شهدت الساحة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال نوعا من الاستقرار تجسد في تعاقب خمسة دساتير للجمهورية مع رؤسائها، ببداية من دستور 1962 مرورا بدستور 1976 و دستور 1989، و دستور 1996 وصولا إلى دستور 2016،لقد اختلف مناخ تشريع كل رئيس لدستوره عن الأخر بسبب الظروف التي كانت سائدة في تلك الفترة كما اختلفت المفاهيم و تعددت بتعدد رؤساء الجمهورية. (3)

7-1-دستور1962:

إن أول دستور عرفته الجزائر بعد استقلالها كان بتاريخ 8 سبتمبر 1962، الذي تضمن نصوصا كثيرة تؤكد على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطن سواء كانت سياسية، اجتماعية، ثقافية أو حتى اقتصادية، (4) ،حيث جاء مكون من 78 مادة لم يتعرض من خلالها لواجبات المواطن بل اكتفى بالحقوق الأساسية فقط

جاء في المادة 12:لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق و نفس الواجبات.(5)

---

(1) – احمد فتحي سرور: القانون الجنائي الدستوري،ط 3، دار الشروق،2004، ص 5.

(2) – بن عياد جليلة: حماية المرأة في القانون الجزائري و القانون الدولي، أعمال المؤتمر الدولي السابع :المرأة و السلم الأهلي، طرابلس،19-21 مارس2015، ص9.

(3) – الزاوي مصطفى، بقدوري حورية: المرأة في الدساتير الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، جامعة وهران، العدد14،2018،ص37.

(4) – المرصد الوطني لحقوق الإنسان: التقرير السنوي، 1994-1995، ص 13.

(5) – موسى بودهان:الدساتير الجزائرية (63-76-89-96 مع تعديل2008)،كليك للنشر،2008،ص 26.

وهذا دليل واضح على أن الدستور الأول للدولة جاء يدعم المساواة بين الجنسين،حيث انه حدد بوضوح انه لكل المواطنين من كلا الجنسين نفس الحقوق والوجبات بدون تمييز أو استثناء [1]، كما جاء في المادة 13:لكل مواطن استكمال 19 عاما من العمر الحق في التصويت.[2]

7-2- دستور 1976:

دستور 19 نوفمبر 1976 توطيدا للتوجه الاشتراكي ،حيث اهتمت مواده بضمان حقوق الإنسان،فورد في الجزء المتعلق بالحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن إلغاء تام لكل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة [3]، حيث جاء فيه:"...أما الدولة التي اعترفت لها بكل حقوقها السياسية، فإنها لا تزال ملتزمة بالنهوض بالمرأة الجزائرية،و مصرة على متابعة الجهود في سبيل ترقيتها اللازمة" ،[4]

حيث جاء في المادة 33:"تضمن الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن ككل المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات".[5]

كما جاء في المادة 44:" يضمن الدستور كل الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمرأة الجزائرية".[6]

كما جاء في مادة 59 المتعلقة بالحق في العمل على أن تخضع الأجور للمبدأ القائل" التساوي في العمل يستلزم التساوي في الأجر، و يتحدد طبقا لنوعية العمل المنجز علا و لحجمه".[7]

كما جاء في المادة 81 من نفس الدستور:" على المرأة أن تشارك كامل المشاركة في التسيير الاشتراكي و التنمية ".[8] أي انه من حق المرأة الجزائرية المشاركة في بناء الدولة و التشييد الاشتراكي الاشتراكي لمؤسساتها بغض النظر عن تفاصيل هذه المشاركة.[9]

7-3-دستور 1989:

---

[1] – الزاوي مصطفى، بقدوري حورية:المرجع السابق،ص38.

[2] – موسى بودهان: المرجع السابق،ص 26.

[3] – الزاوي مصطفى، بقدوري حورية:المرجع السابق،ص 38.

[4] –محمود قرزيز:عمل المرأة و الأسرة في المجتمع الجزائري،رسالة ماجستير،جامعة باتنة،2002،ص98.

[5] –موسى بودهان: المرجع السابق،ص 45.

[6] – المرجع نفسه:ص 49.

[7] –سهام موفق: المرجع السابق،ص 15.

[8] –موسى بودهان: المرجع السابق،ص77 .

[9] – الزاوي مصطفى، بقدوري حورية:المرجع السابق،ص38.

احتوى دستور 1989 مواد تتضمن شيء من العدالة الاجتماعية بالرغم من تحوله من الاتجاه الاشتراكي إلى الاتجاه الرأسمالي، بحيث جعل من أهداف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة العقبات التي تعيق تفتح شخصية الإنسان و تحول دون مشاركة الجميع الفاعلة في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.(1)

كما جاء في المادة 28:" كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن تذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد آو العرق آو الجنس آو الرأي آو أي شرط آو ظرف آخر شخصي آو اجتماعي".(2)

كما جاء في مادتين (48-52) من قانون 1989الذي يقر بالمساواة بين الرجل و المرأة في ميدان العمل.

تنص المادة48:"يتساوى جميع المواطنين في تقلدهم للوظائف في الدولة دون أي شرط غير الشروط الأخرى التي يحددها القانون.

كما تنص المادة 52:لكل المواطنين الحق في العمل:

1- يضمن القانون أثناء العمل الحق في الحماية و الأمن و النظافة.

2- الحق في الراحة مضمون و يحدد القانون كيفيات ممارسته.(3)

7-4- دستور 1996:

جاء هذا الدستور في ظروف خاصة و حرجة من تاريخ الجزائر فهو رابع دستور للجمهورية الجزائرية المستقلة صادق عليه الشعب في استفتاء يوم 28 نوفمبر 1996 وصدر في الجريدة الرسمية رقم 76 لسنة 1996،(4)لقد أبقى هذا الدستور على الحقوق التي نص عليها دستور 1989،بحيث تضمن بيان للحقوق و الحريات التي يتمتع بها المواطن الجزائري وهي الحقوق التي نصت عليها الدساتير السابقة وان وجد فيها تقديم آو تأخر في المواد.(5)

---

(1) – الزاوي مصطفى، بقدوري حورية:المرجع السابق،ص38.

(2) – يحياوي نوره،بن علي:حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي و القانون الداخلي،ط2 ،دار هومة،2006،ص 36.

(3) – محمود قرزيز: المرجع السابق،ص 99.

(4) – الزاوي مصطفى، بقدوري حورية:المرجع السابق،ص 39.

(5) – يحياوي نوره،بن علي: المرجع السابق، ص39.

ومن اجل حماية مختلف الحريات و الحقوق فان الدستور الجزائري لسنة 1996 لم يخصص مادة تتعلق بالمرأة و لكنه جعل كل الناس سواسية أمام القانون،وانه لا يجب تمييزها عن الرجل لأنها تخضع للحقوق المقررة لكل مواطن.

كما اقر أيضا الدستور الجزائري من خلال المادة 31 مبدأ المساواة أمام مؤسسات الدولة وذلك بنصها " تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة العقبات التي تعوق شخصية الإنسان،و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية"،حيث انه واضح من خلال الدستور الجزائري بأنه يكرس مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة في كل ميادين و مجالات الحياة وحق التمتع بجميع الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.[1]

7-5- دستور2016:

جاء فيه تعديل لمواد كثيرة وسن قوانين جديدة وإلغاء أخرى، حيث جاء فيه تعديل لقانون الأسرة و إحداث صندوق المطلقات و دعم قانون العقوبات بتحريم التحرش بالنساء و فرض نظام الكوطا في المجالس المنتخبة و جاء فيه كذلك قرار المناصفة،بالإضافة إلى انه داعم لما جاء في الدساتير السابقة في كل ما يتعلق بالحريات و الحقوق الأساسية للمواطن، [2] فالمادة31 مكرر جاء فيه:"تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تواجدها في المجالس المنتخبة".[3]

كما جاء في المادة36 (جديد):"تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال و النساء في سوق الشغل ".[4]

كما جاء في المادة 64 من دستور 2016:"يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون".[5]

كل هذه المواثيق والقوانين جاءت لتعرف مبدآ المساواة في الحقوق و الواجبات بين الجنسين و أكدت على ضمان كامل حقوق المرأة في الحماية و التعليم و العمل في جميع الميادين، كما أيدت مساهمتها

---

[1] – بن عياد جليلة: المرجع السابق،ص 6.

[2] – الزاوي مصطفى، بقدوري حورية:المرجع السابق،ص 39.

[3] – المرجع نفسه :ص39.

[4] – الدستور الجزائري: الدستور 2016،ص6.

[5] –المرجع نفسه،ص 8.

في الحياة المهنية و منحتها الحق الكامل ففي مزاولة عمل مأجور خارج البيت و مشاركتها في عملية التنمية الشاملة للمجتمع، يمنحها مجالا لممارسة عمل مأجور وفق شروط و ضرورات اجتماعية و اقتصادية

ثانيا:الإحصائيات قوة العمل النسوي في الجزائر:

عرفت مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل عدة تطورات خلال السنوات الأخيرة وذلك بزيادة مشاركتها الاقتصادية وتركزها في نشاط اقتصادي يتلائم مع ظروفها ،وذلك بسبب ارتفاع في المستوى التعليمي و المساواة بين الجنسين في التوظيف والعمل، حيث عرفت مشاركتها وسيلة لتنمية الاقتصاد الوطني ، وشغل الأعمال التي تختص بقدرة العاملة النسوية.

1- معطيات عن الطبقة الشغيلة النسوية في الجزائر:

لقد شاركت النساء الجزائريات في الكفاح من اجل تحرير الوطن و تعزيز الاستقلال و تطوير ظروف حياتهن الاجتماعية و الثقافية، و لكن يبدو أن الاختيارات السياسية و الاقتصادية جعلت حاجات النساء الضرورية في مرتبة ثانوية وهذا يدل عليه ما جاء في الميثاق الوطني من تعريف للدور الاجتماعي الاقتصادي للمرأة[1]:"تمثل النساء نصف السكان النشطين، و تكون مصدرا لا باس به لقوة العمل بالبلاد بحيث يكون تجميدها لا يدل إلا على ضعف الاقتصاد، و تأخر التطور الاجتماعي، على أن إدماج المرأة الجزائرية في مسالك الإنتاج ينبغي أن تعتبر فيه الضغوط المتصلة بدورها كأم و كزوجة في بناء العائلة و تدعيمها باعتبارها خلية تأسيسية للوطن، و على الدولة أن تشجع المرأة على العمل في مواطن الشغل التي تستجيب لقدراتها و كفاءاتها في المضمار نفسه و عليها الإكثار من مركز التدريب و التأهيل الخاصة بعمل المرأة، كما انه من واجبها وضع قوانين دقيقة تهدف إلى ضمان حماية الأمومة و استقرار الأسرة، و على الدولة إدخال التغييرات الضرورية على الأنشطة التي تمارسها النساء، بحيث يكون عمل المرأة عنصر التحام الأسرة والمجتمع"[2].

و يعكس هذا التحليل تصور السلطة القومية و الرأي العام فيما يتصل بعمل المرأة الجزائرية و دورها في التنمية، فالمكانة الاجتماعية المخصصة لها، تنحصر في دورها كآم و كزوجة و ليس لها أن تعمل، إلا إذا كانت مضطرة إلى إعانة عائلتها و زوجها، ومن هنا نستغرب إذا لاحظنا، أولا أن الجزائر لها ضعف نسب الاشتغال في العالم لان الخصائص الاجتماعية الثقافية وخصائص جهاز

---

[1] – علي شلق و اخرون: المرجع السابق، ص 335.

[2]– ميثاق الوطني الجزائري: 1976/11/22،ص 144.

الإنتاج لا تسهل كما يبدو دخول المرأة في سوق الشغل [1]،فالنسبة الاحتمالية لانشغال المرأة تتجاوز 2%لسنة 1966[2]، و تضاعف العدد النساء العاملات منذ 1977 بنسبة 7.7%أي 138234امراة عاملة[3]، الأمر الذي يبرز الضعف الفادح لمشاركة الجنس النسوي في سوق العمل [4]، وإذا كانت هذه النسبة لعمل المرأة منخفضة على العموم فان نصيب المرأة الريفية ضمنه ضعيف جدا و هذا راجع لنشاطها ضمن القطاع غير الرسمي و الذي لا نجده في هذه الإحصائيات [5]، ورغم ذلك فلا يمكننا إرجاع هذا التأخر إلى تعليم البنت الذي هو في نمو مستمر فنسب ارتياد المدرسة وصلت إلى 70% سنة 1977 بينما كانت 47% سنة 1966، لكن البنات المزاولات للتعليم، يبقين دون المعدل القومي(60% سنة 1977) و يتضاءل وزنهن في التعليم الثانوي و العالي لفائدة الذكور و ذلك لتخلي بنات الوسط الريفي عن المدرسة، أما الخاصية الثانية و المهمة للعمل النسائي بالجزائر بالإضافة إلى ضعفه، فهي تجمعه في الوسط الحضري.

نلاحظ بين 1966 و 1977 ازدياد النساء العاملات بالمدن على حساب الريف، وقد لاحظ علماء الاقتصاد و الاجتماع الجزائريون أهمية التطور النوعي للعمل النسائي الذي" تحول شيا فشيا من نشاط فلاحي ضعيف الأجر و مرتبط من حيث التنظيم بالإنتاج المنزلي إلى شغل حضري منفصل عن العمل بالمنزل و يقابله اجر فهذا التوسع للشغل الحضري مهم جدا من زاوية مكانة المرأة في علاقات الإنتاج، فهو يحدد حركة ثنائية تتكون من التأجير من جهة و التأهيل الاجتماعي من جهة أخرى"[6]

---

[1] – علي شلق و اخرون: المرجع السابق، ص 335.

[2] – بوفامة، بعداش مسيكة: دور المرأة في الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية االعلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،ص 125.

[3] – بوفامة، بعداش مسيكة: المرجع السابق:ص125.

[4] – عبد الحفيظ عطار : مقومات تموقع المرأة في سوق العمل في الجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية،، المجلد 9، العدد9،جامعة سيد بلعباس،، ديسمبر2014، ص 41.

[5] – بوفامة، بعداش مسيكة: المرجع السابق:ص125

[6] – علي شلق و آخرون: المرجع السابق، ص336.

جدول رقم 2: تطور نسب العاملات حسب فروع النشاط الاقتصادي للسنة 1966و 1977.

القطاع الاقتصادي / السنة	1966	1977
الفلاحة	23,35	5 ,71
الصناعة	14,94	17,25
البناء و الأشغال العامة	0,69	2,04
الخدمات	57,36	69,29
غير مذكورة	2,66	5,71
المجموع	100	100

المصدر: فتحية حقيقي: العمل النسوي، الشغل المؤجر و العمل المنزلي،في أعمال الأيام الدراسية و التفكير الخاص بالنساء الجزائريات، أيار /مايو1980.

هذه الحالة لم تتغير، بحيث عرفت نسبة العمالة الضعيفة عند النساء استقرار إلى بداية التسعينات [1]، إذ مثلت 10% سنة 1982[2]،و 8,82% سنة 1987 و 7,15% سنة 1989، و يجدر بالذكر تمركزها في قطاعات معينة كالإدارة و الخدمات المحلية و التي تنتمي للقطاع العمومي.[3]

جدول رقم 4: توزيع النساء العاملات وفقا للقطاع النشاط من سنة 1989،1987،1982

السنة / قطاع النشاط	1982	1987	1989
الفلاحة	3,40	2,70	3,50
الصناعة	14,3	12,4	11,50
البناء و الأشغال العمومية	1 ,5	3,40	3,00
التجارة	2,5	3,40	2,80
الخدمات	12,10	7,90	2,40

[1] – عبد الحفيظ عطار: المرجع السابق، ص41.

[2] –– بوفامة، بعداش مسيكة: المرجع السابق:ص125.

[3] – عبد الحفيظ عطار : المرجع السابق، ص41.

الإدارة	64,40	64,30	70,6
المجموع	100	100	100

المصدر : Femme et la lecture de la presse en algérue.femme et H.Banchabire:développement edition c.r.a.s.c 1995 p 57.

ثم عرفت مساهمة المرأة في مجال العمل تطور لا باس به في بداية التسعينات ليشكل 11،6 % لسنة 1992 (1)ونسبة 15,57% من مجموع الطبقة العاملة سنة 1997، ليتواصل الدخول لسوق العمل من طرف النساء في نهاية التسعينات و بداية الألفية الجديدة، حيث مثلت النساء العاملات نسبة 18,68% من التشغيل العام اغلبها في القطاع العام بمعدل 60%[2]، حيث بلغت نسبة العاملات سنة 2000 ب12,89% و سنة 2001 ب 13,18% وسنة 2003ب 14%[3]، و ارتفعت هذه النسب إلى أكثر 17% سنة 2004، وتبقى الإدارة هي الأكثر استخدما للنساء بنسبة 48,4% من مجموع النساء العاملات، وفي حدود 80% من هذه النسبة موجودة في الإدارات الصحية و التربية و التعليم.(4)

و أصبح قطاع الصناعة و الفلاحة و الخدمات(النقل) و البناء و الأشغال العمومية و التجارة و الإدارة يستوعب عدد كبير من النساء.

جدول رقم 5:مقارنة بالنسبة 1996 و سنة 2003لنسبة العاملات في القطاع النشاط:

القطاع النشاط / السنة	1996	2003
الفلاحة	1,70	11,00
الصناعة	7,40	24,20

(1) – بوفامة، بعداش مسيكة: المرجع السابق:ص125.

(2) –CNES،Rapport National Sur le développement humain،Algérie 2006،Réalisé en coopération avec le programme des Nation unies pour le développement Algérie،2007 p42.

(3) – بوفامة، بعداش مسيكة: المرجع السابق:ص125

(4) –ففضيلة جنوحات زوحريثي: المشاركة الاقتصادية للمرأة العاملة – حالة المرأة الجزائرية– مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد26، جامعة تيبازة، 2012،ص 223.

البناء و الأشغال العمومية	1,90	1,30
التجارة	4,60	2,90
الخدمات(النقل)	23,00	12,40
الإدارة	21,30	48,4
المجموع	100	100

المصدر:.H.Banchabire:**opcite p57**

يتراجع قليلا في سنوات 2008 ب 15,6% من نسبة النساء العاملات (1)، و سنة 2009 ب 15,3% من نسبة النساء العاملات، ثم ينعش بعد ذلك ليصل في السنوات الأخيرة إلى 17,65% في سنة 2013(2)،فقد شهدت نسبة العاملة النسوية ارتفاعا نسبيا مقارنة بعام 2014، إذ وصلت إلى 37،1% وطنيا، وتعود هذه الزيادة إلى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء التي انتقلت من 12,3% إلى 13,6% خلال نفس الفترة(3)، أما في سنة 2015 فقدرت النسبة ب 19,4%.[4]

رغم محاولات الدولة الجزائرية دمج المرأة ة و تكوينها وتأهيلها في سوق العمل ،إلا آن نسبة اشتراك المرأة في قوة العمل ضعيف مقارنة بالذكور إلا أن قطاع الصناعة والإدارة و الخدمات والتعليم والصحة يشمل عدد كبير منهن و انخفاضها في مراكز صنع القرار ،يظهر السبب في ضعف عمالة النساء نتيجة لازمة الشغل في الجزائر لصعوبة الحصول على العمل، واتجاهها إلى الاقتصاد غير الرسمي.

(1) –Adair philippe et Hamedgoussa.Micro–entreprises et micro– crrédit au Maghreb.journée de l afse– l economie du développement et la transition cerdi– clermont ferrand 1920 maii 2005 p 36.

(2) – عطار عبد الحفيظ: المرجع السابق، ص 41.

(3) –ONS2015 :Activite،Emploi & chômage en septembre 2015 ،la direction techmque chargée des statistiques de la population et de l'emploi،Alger،décembre.2015p 17.

(4) Ibid p 17.

2- العوامل المساهمة في نسبة اشتراك المرأة الجزائرية في سوق العمل:

تتمثل عوامل التي تسهل في مشاركة المرأة في سوق العمل والتي يتطلبها لمشاركة في سوق العمل وهي:

4-1- التعليم والتأهيل:

لقد كان للمرأة في الفترات الماضية النصيب الأكبر من الجهل و الأمية ،ن و لكن مع بروز الدور التنموي للمرأة، اتجهت جميع الدول إلى الاهتمام بتعليم الفتيات في جميع الأطوار الابتدائي، المتوسط، والثانوي، و حتى الجامعي، مما انعكس إيجابا على اتساع المجال أمام المرأة للعمل خارج المنزل (1)، حيث يزيد التعليم والتدريب من إمكانية المرأة على العمل و يرفع مستوى توقعاتها في الحياة و يخفض نسبة الخصوبة و يضعف التقاليد و يساهم في تحسين فرص التوظيف للمرأة،ن فالمرأة عند حصولها على مؤهل علمي تأنف التفرغ للأعمال المنزلية الروتينية المملة و تسعى جاهدة للاستفادة من المؤهلات التي حصلت عليها.(2)

4-2- ارتفاع معدل سن الزواج للفتيات:

يتجه سن الزواج في معظم الدول العربية إلى التصاعد، وذلك نظرا لان غالبية الفتيات يفضلن الزواج بعد الانتهاء من الدراسة الجامعية، وبالتالي فان ذلك يسهم في توجه المرأة نحو العمل خارج البيت.(3)

4-3- بنية الاقتصاد و نموه و تأثيره على استخدام الإناث:

ومع التنمية و التغييرات البنوية للاقتصاد، تتجه الخدمات المنزلية نحو التقلص و تحل محلها الخدمات الاجتماعية (التعليم و الصحة و الرعاية) كمصدر مهم للزيادة في الطلب على عمل الإناث، و تتوافر أنواع جديدة من الوظائف ذات اجر و شروط عمل أفضل، مثل الأعمال المكتبية والإدارية العامة ، مما يجذب قسما اكبر من النساء للاشتراك بسوق العمل، فمثلا التغييرات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية في الستينات و السبعينات و ما رافقها من نمو اقتصادي و اجتماعي كان لها تأثير ايجابي على معدلات اشتراك النساء في سوق العمل.(4)

---

(1) -سهام موفق: المرأة العاملة بين الحماية القانونية و الواقع العملي: المرأة الجزائرية نموذجا،أعمال المؤتمر الدولي السابع:المرآة والسلم الأهلي/ طرابلس19-21 مارس 2015.ص 8.

(2) -علي شلق و آخرون:المرجع السابق،ص 272.

(3) - سهام موفق: المرجع السابق،ص 9.

(4) - علي شلق و آخرون:المرجع السابق،ص275.

4-4- الضرورة الاقتصادية:

فنظرا لتزايد احتياجات الأسرة نتيجة للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع، وجدت المرأة المنتمية إلى الطبقات الوسطى و الفقيرة نفسها بحاجة إلى الدخول إلى سوق العمل لتلبية احتياجات الأسرة المتزايدة و مساعدة الزوج على توفير الحياة الكريمة للأسرة، في حين نجد أن المرأة المنتمية إلى الطبقات الغنية في المجتمع، تجد في العمل فرصة لتحقيق ذاتها أكثر من كونه مصدرا للدخل.(1) – ساهمت هذه العوامل في اشتراك المرأة في سوق العمل،لكن بصورة منخفضة نتيجة للمشاكل التي تعاني منها المرأة العاملة.

ثالثا: دوافع خروج المرأة إلى العمل :

تعددت دوافع دخول المرأة إلى العمل نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت داخل المجتمع،فكان لزيادة دخل الأسرة ما دفعها للعمل ،وتتمثل أهم الدوافع:

1- الدوافع الاقتصادية:

تعد الدوافع الاقتصادية لعمل المرأة في معظم الحالات الدوافع الأكثر شيوعاً في معظم المجتمعات النامية، وهذه الدوافع متعددة ومختلفة بحسب الظروف الاقتصادية للمرأة كفرد أو للأسرة، ويشكل الدافع الاقتصادي سبباً ومحركاً قويا يحرك المرأة ويدفعها نحو العمل لأسباب جمة ومتعددة، ويمكن الحديث عن الدوافع والأسباب الاقتصادية التالية:(2)

1-1- تحسين الدخل:

دفعت الحاجة بالمرأة لسوق العمل في مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي والإنساني لتعمل عملاً شاقاً لا تقره قوانين العمل السائدة اليوم، فقد اضطرت المرأة إلى العمل في المناجم والمصانع كعمالة غير ماهرة بشكل لا يليق بمكانتها الإنسانية (3)وفي العصور الحديثة بينت الدراسات المختلفة ومنها دراسة في سورية(أن34,5 % من مجموع العاملات اللواتي أكدن على ضرورة العمل كان الدافع الأول عندهن هو الحاجة المادية) وتأكد ذلك أيضاً في دراسة مصرية كانت بعنوان(الأسرة المصرية

(1) – سهام موفق: المرجع السابق،ص 10.

(2) – جهاد ذياب الناقولا : الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل –دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات العاملات مدينة دمشق–،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة – دمشق 2011 مص70

(3) –حسون تماضر: تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993،ص26.

على مشارف القرن الحادي والعشرين) أن السبب الرئيس الذي يدفع بالمرأة المصرية إلى العمل هو الحاجة المادية حيث(إن الحقيقة التي تستطيع البيانات الخاصة المتوافرة والتي تؤكدها البحوث أن العامل المادي هو السبب الرئيس الذي يدفع بالزوجات إلى الالتحاق بالعمل)[1]وفي لبنان أظهرت دراسة ميدانية أُخرى بعنوان(المرأة العربية والعمل) أن الدافع وراء عمل المرأة اللبنانية هو الحاجة المادية والرغبة في زيادة دخل الأسرة، إذ يظهر عمل المرأة اللبنانية إسهامها الكبير في تحسين دخل أسرتها، ويتأكد الدافع المادي بالمقام الأول حيث أفادت بذلك نسبة2 ،81%من النساء اللبنانيات العاملات المبحوثات وفاقت نسبة هذه الإجابة أي إجابات أخرى .ولا يختلف الأمر بالنسبة للمرأة السودانية، فبسبب انخفاض المستوى المعيشي خاصةً في المناطق الريفية، حيث تنتشر الأسرة الممتدة، وترتفع معدلات الخصوبة عند النساء، مما ينتج عنها زيادة في عدد الأفراد المعالين، وما يترتب عنها وجود صعوبة بالغة في مواجهة أمور الحياة وتدبير الحاجات ا لاقتصادية للأسرة [2].

هذا يبين أن أهم دافع للخروج المرأة للعمل هو الضرورة الاقتصادية والحاجة المادية مما ينتج عنه دخل يعيل الأسرة ويحسن مستوى معيشتها.

1-2- عدم وجود معيل للأسرة:

تجد المرأة نفسها في كثير من الأحيان مضطرة للبحث عن عمل والخروج إلى العمل في ظروف غير مناسبة، بسبب الأحوال المعيشية والأسرية الصعبة، مثل عدم وجود مصدر للدخل في الأسرة لسبب أو لآخر،كعدم وجود معيل لها بسبب الطلاق أو وفاة الزوج أو بسبب مرض عضال يمنعه من العمل بالنسبة للمرأة المتزوجة، أو عدم رغبة الزوج بالعمل والاتكال على المرأة، وتشير بعض الدراسات إلى الارتفاع المتزايد لنسبة الأسر التي تعيلها النساء الأمهات لأسباب تتعلق بموت الزوج أو الطلاق أو الهجر أو الانفصال أو تعدد حالات الزواج أحياناً.

إن النساء العاملات دفعن إلى العمل تحت ضغط الحاجة المادية خاصة عندما لا تجد المرأة رجلا أو عائلة تعتمد عليها في لقمة عيشها فإنها سوف تجد نفسها مجبرة على الخروج إلى العمل ومن ناحية أُخرى تشير" حسون" أن الغالبية المطلقة من النساء العاملات ينتمين إلى الشرائح السفلى من الطبقة الكادحة، هذا ومن البديهي أن تخصيص جزءٍ من وقت المرأة إلى العمل خارج المنزل من شأنه أن

---

[1] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق، ص 70.

[2] – رمزي ناهد: المرأة العربية والعمل – دراسة في ثلاث مجتمعات عربية–، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 30 ، العدد3،2002، ص 596،597.

ينعكس على حياة الأسرة[1]،وفي دراسة عن المرأة العاملة الأردنية تبين أن (نسبة 66,7 % من النساء المبحوثات يعملن كون المرأة هي المعيلة الوحيدة للأسرة) وفي دراسة عن المرأة السعودية تبين أنه من بين الأسباب المؤدية لعملها :الحاجة المادية الناشئة عن عدم كفاية دخل الأسرة في إشباع حاجاتها المتزايدة أو فقدان العائل لسبب ما هكذا في مثل هذه الحال تتداخل الدوافع الاقتصادية مع الظروف والأسباب الاجتماعية أو الصحية.[2]

يتمثل العمل أهم عامل للمرأة لأنه يضمن حياتها ويعيلها من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تصيبها في حياتها، و يسد حاجاتها المتزايدة.

1-3- بطالة أو توقف الزوج عن العمل:

تلعب البطالة المؤقتة أو الدائمة للرجل دوراً مهماً في حياة الأسرة وينعكس ذلك سلباً على أوضاعها الاقتصادية والنفسية مما يجعل من عمل المرأة عاملاً قسرياً، وهذه الظاهرة أكثر تجلياً في المجتمعات الصناعية إذ تعطل الزوج عن العمل، وفي معظم المجتمعات عندما يكون الزوج عاطلاً عن العمل، فلا يمكن للمرأة أن تقف مكتوفة الأيدي، فإن إمكانية العمل مفتوحة بشكل أوسع للنساء وخاصة المثقفات منهم **آو** من الممكن أن تعمل في مهن هامشية صعبة لفترة مؤقتة ريثما تجد عملاً مناسبا.[3]

فعمل المرأة مهم للأسرة ويساند الرجل في نفقات الأسرية،حتى ولو تعطل عن العمل فيجد المرأة كبديل تعمل على إعانة أسرتها حتى يجد عملا.

1-4- الاستقلال الاقتصادي للمرأة:

يهدف قسم من النساء من وراء البحث عن عمل، أو العمل خارج المنزل إلى الرغبة بالاستقلال المادي عن الزوج، لأهداف مختلفة كالشعور بالأمن أو الرضا النفسي أو المكانة الاجتماعية، ويكون سعيها للاستقلال الاقتصادي عن الزوج ربما لتلبية احتياجاتها الخاصة التي تتعلق بثيابها وزينتها، أو تتعلق بمستلزمات المنزل الكمالية، ويرى بعضهن أن الغاية من العمل هو التحرر من التبعية للرجل، ويجسد استقلالها الاقتصادي قدرتها على التعامل الحر المتكافئ مع الآخرين، وإشباع حاجاتها المختلفة .ومن ناحية أُخرى فا ن الوضع الاقتصادي للفرد ليس مسألة كمية فحسب

---

[1] – حسون تماضر: المرجع السابق،ص55،56.

[2] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق، ص71،72.

[3] – المرجع نفسه، ص72.

فقد يكون الدخل كافياً لإشباع حاجات الإنسان الأساسية بل ويفوقها أحياناً ولكنه مع ذلك لا يحقق حالة الشعور بالأمن أو الإشباع أو الرضا النفسي.كما أنه لا يحقق المكانة الاجتماعية التي يطمح إليها الفرد .ويؤكد ذلك وجود بعض الحالات في المجتمع، فمع أن دخل الزوج مرتفع، إلا أن بعض النساء يعملن بسبب الرغبة بالعمل وتحقيق نوع من الرضا عن الذات.[1]

تتضح أهمية الدافع الاقتصادي للعمل المرأة هو الحاجة المرأة الملحة لكسب قوتها وتحسين دخلها و مستوى معيشتها و إعانة أسرتها و رفع مستوى الاقتصادي، مما يدفع الكثير من النساء إلى العمل بهدف تامين حياتها وإشباع حاجاتها المتزايدة،وبالتالي تحقق لها الاستقلالية الاقتصادية لديها دون الاتكال على الرجل،ولكن الدافع الاقتصادي ليس دافعها الأساسي مع ارتفاع نسب التعليم أصبحت هناك دوافع أخرى للعمل.

2- الدوافع الاجتماعية:

لقد تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في جميع المجتمعات في الوقت الحاضر، وتغيرت أراء العديد من الأفراد حول جدوى وفوائد عمل المرأة،وكان ارتفاع مستوى التعليم للمرأة قد ساعد كثيراً في تغيير الاتجاهات الاجتماعية نحو عمل المرأة في مختلف المجتمعات النامية، لاسيما مع زيادة نسبة النساء في التعليم العالي والتخصص المهني، وبالطبع فإ ن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يزيد من فرصها في الوصول لفرص العمل، ويحفزها نحوه ويطور إدراكها ومعرفتها بأهمية العمل، وقد تتعدد الدوافع الاجتماعية إلى العمل عند النساء،باختلاق ظروفهن الاجتماعية إضافة لذلك قد يكون البحث عن المكانة الاجتماعية من الأسباب الاجتماعية الأخرى لعمل المرأة .هكذا يمكن تلخيص الدوافع الاجتماعية لعمل المرأة بالنقاط التالية(2):

2-1- ارتفاع مستوى تعليم المرأة:

إن انخراط المرأة في مراحل التعليم المختلفة وتحررها من الأمية يعد عاملاً اجتماعياً حاسماً مساعداً لانخراط المرأة في سوق العمل .فالتعليم ووجود شهادة واختصاص معين يؤهلها لتأمين فرصة عمل لنفسها، أو وظيفة في مؤسسة رسمية أو غير رسمية تدر عليها دخلاً لتعيل نفسها وتساعد أسرتها أو زوجها هذا من جهة، ومن جهة أُخرى يرتبط التعليم والعمل عند المرأة برغبتها في تأمين متطلبات

---

[1] – نعيسة رغداء: دوافع العمل عند المرأة العاملة- دراسة ميدانية في شركة الشرق بدمشق ومعمل الغزل والنسيج باللاذقية-، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم علم النفس، كلية التربية بجامعة دمشق، 1995/1994،ص54،53.

[2] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص 75.

الأبناء وتأمين مستوى من التعليم اللائق بهم، وهو ما تشير إليه العديد من الدراسات العربية والأجنبية، وحول ارتباط تعليم المرأة بفرص العمل تشير إحدى الدراسات أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الإناث كلما أسهمن أكثر في العمل، ففي الحضر والريف يرتفع معدل مساهمة الإناث من حملة الشهادة الثانوية كثيراً عن معدل مساهمة الإناث من حملة الشهادات الأقل(1) مما يعني أن للتعليم دوراً مهماً في زيادة نسبة مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي، وفيما يخص العلاقة بين المستوى التعليمي واتجاهات المرأة نحو العمل، تبين أن العاملات الحاصلات على الشهادة الثانوية وما فوق أجمعن على ضرورة العمل وكانت نسبتهن 100 % بينما لم تتجاوز نسبة تأييد العمل عند الأميات37 ,5 % من مجموع هذه الفئة(2) كما أنه من الصعب جداً على المرأة الأمية أن تجد عملاً مأجوراً في المناطق الحضرية، بعد أن تبين أنه في معظم المجتمعات ثمة علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وارتفاع نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي ومن ثم يمكن القول أن تمكين المرأة من التعليم هو أحد الركائز الأساسية لتمكينها من العمل والمشاركة مع الرجل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويستخلص من نتائج دراسة عربية أن أكبر دافع لخروج المرأة إلى العمل هو رغبتها في استثمار المؤهل الدراسي وتحقيق المنفعة الاجتماعية.[3].

– إن التحصيل التعليمي دافع قوي للعمل للمرأة حيث بذلت مجهودات للحصول على الدرجة الجامعية وبالتالي تشكل لهم دافع كبير في استثمار المؤهل العلمي في العمل كهدف، كذلك عند حصولها على المؤهل العملي تصبح غير رغبة في التفرغ للإعمال المنزلية.

2-2- الطلاق أو وفاة الزوج:

من المعروف أن الحياة الاجتماعية والأسرية في ظروفنا المعاصرة لا تسير سيراً حسناً دوماً، وقد تمر بتغيرات وظروف قاهرة، مثل الطلاق أو وفاة الزوج مما يهدد كيان الأسرة واستقرارها، وهذا ما يدفع الزوجة للاعتماد على ذاتها في تأمين الدخل، والبحث عن عمل دائم أو مؤقت أو هامشي، وبصرف النظر عن قيمة الأجر الذي تتقاضاه وعن الدخل وحجم المنغصات التي تواجهها في العمل

(1) – حمد إسعاف: مساهمة المرأة في قوة العمل ودورها في عملية التنمية – ميدانية في المؤسسات الاقتصادية في مدينة دمشق–، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة دمشق، 1992، ص 110.

(2) – المرجع نفسه: ص233.

(3) – جهاد ذياب الناقولا: المرجع السابق، ص 76.

وغيره .و يشكل موت الزوج عاملاً قاهراً لدفع الزوجة التي لم تعمل سابقاً لخوض غمار التجربة.[1] وفي دراسة قام بها مكتب العمل في الولايات المتحدة تبين أن المصائب الاجتماعية هي التي حملت الزوجات على البحث عن الأعمال، فمن بين مجموع العاملات، كانت معظمهن إما أرامل أو سبق لهن أن هجرن أزواجهن أو تزوجن من رجال عاجزين عن العمل، فضلاً على أن بعض أزواج النساء كانوا عاجزين بصفة مؤقتة عن العمل بسبب المرض أو الإصابة، ومن العاملات من تزوجن من عمال غير مهرة كانوا يتقاضون أجوراً زهيدة في وظائف غير منتظمة.(2)

وعلى الرغم من اختلاف ظروف عمل المرأة في البلدان العربية عن ظروف الولايات المتحدة، إلا أن أسباب عملهن قد تكون متشابهة، ففي مصر وكما تشير دراسة أجريت في القاهرة عام 2004 م كانت أسباب عمل المرأة تتراوح بين غياب الزوج لأسباب السفر والهجر والطلاق وبين الموت، لاسيما أن الزوج المتوفى إذا كان ينتمي للطبقات الدنيا لا يترك شيئاً يذكر ورائه، مما يضطر الزوجة إلى مواجهة الواقع والسعي في الحصول على الدخل الذي يؤمن معيشة الأسرة وبقائها، الأمر الذي يحتم على الأرامل والمطلقات الخروج إلى سوق العمل، ذلك أن معظم النساء اللاتي يعلن أسرهن كن من الأرامل بالمقام الأول ثم المطلقات (3)لكن مع الوقت أصبحت النساء يحسبن حساباً للمستقبل ويأخذن الحيطة بهذا الشأن(4) كما أظهرت دراسة" تماضر حسون"(أن زهاء47% من السيدات العاملات نظرن إلى العمل على أنه سند أمان أو صك تأمين ضد عوادي الزمن) فعمل المرأة يحقق لها الأمن الاقتصادي ضد التهديدات الواقعية، التي تثير في نفسها الخوف من مستقبلها ومستقبل أولادها كما أنه يخفف من إحساسها بالتبعية الاقتصادية للرجل ويشعرها بقيمتها ومكانتها.[5] فعمل المرأة يحقق لها الأمن الاقتصادي

ضد التهديدات الواقعية، التي تثير في نفسها الخوف من مستقبلها ومستقبل أولادها كما أنه يخفف من إحساسها بالتبعية الاقتصادية للرجل ويشعرها بقيمتها ومكانتها(6).

---

[1] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص 77.

[2] – وستمس روبرت: المرأة والعمل في أمريكا، ترجمة: حسين عمر، مكتبة النهضة المصرية،1959،ص83.

[3] – سامية الساعاتي: المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية، السعودية،2006،ص349.

[4] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص78.

[5] – حسون تماضر: المرجع السابق،ص 131.

[6] – إبراهيم الجوير: عمل المرأة في المنزل وخارجه، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995،ص 59،60.

إن عمل المرأة يعيلها و يؤمن مستقبلها و مستقبل أولادها و معيشة الأسرة و بقائها في حالة عدم وجود من يعيلها آو وفاة الرجل آو نتيجة للظرف الاجتماعية التي قد تصيبها، مما يخفف لها الخوف من المستقبل وشعور بامان.

2-3- تحقيق مكانة اجتماعية:

تعد نظرة المجتمع السلبية أو بعض رجاله لعمل المرأة من الأسباب التي تدفع بعضهن للتحدي، إذ يرى بعض الرجال أن مهمة المرأة محصورة بالتنظيف والطبخ والغسل، كما حرمتها تلك النظرة من ممارسة حقوقها وهواياتها الشخصية داخل البيت أو خارجه، وأصبح هاجسها الوحيد تحطيم هذه القيود الاجتماعية وملء أوقات فراغها، ولهذا فقد وجدت المرأة في العمل حلاً لبعض مشكلاتها [1]،لذا من الطبيعي أن تندفع المرأة نحو العمل كي تحقق لنفسها مكانة اجتماعية، وهذا ما توصلت إليه بعض الدراسات الاجتماعية الميدانية والنظرية، ففي دراسة ميدانية عن عمل المرأة توصلت إلى أن 35 % من النساء العاملات يعملن من أجل تحقيق مكانة اجتماعية[2] وفي بحث آخر عن اتجاهات الشباب نحو عمل المرأة تبين أن 41 % من الإناث وافقن بشدة على أن المرأة تحصل من خلال العمل على ما يدعم قيمتها الاجتماعية[3] ، وتتفق هذه النتائج مع الدراسة التي أجريت في شركة الشرق للألبسة الداخلية في دمشق التي انتهت إلى أن أهم دوافع عمل المرأة تكمن في إشباع حاجاتها النفسية الاجتماعية كاحترام الذات وتطويرها وضرورة الحصول على المكانة الاجتماعية،[4] فالرغبة في في صحبة الآخرين وإشباع الحاجة إلى الانتماء الاجتماعي، الذي يتحقق من خلال الانضمام إلى جماعات صغيرة أو أندية أو تكوين صداقات، أو إنشاء علاقات ود ومحبة، هي من بين دوافع عمل المرأة، كما أشارت نتائج دراسة "يارو" أن 48 % من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع وإرضاء حاجتهن للبقاء في صحبة الآخرين فتحقيق المكانة الاجتماعية عبر العمل يعد دافعاً لكثير من العاملات، ولا يقتصر ذلك على المرأة الغربية وإن كان الدافع

---

[1] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص 80.

[2] – حسون تماضر: المرجع السابق،ص 131.

[3] – بشرى علي: اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة، دراسة ميدانية في جامعتي دمشق والبعث، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية التربية بجامعة دمشق، 1993،ص 163.

[4] – نعامة سليم: سيكولوجيا المرأة العاملة، مكتب الخدمات الطباعية، الجمهورية العربية السورية، 1984،ص58.

الاقتصادي إلى العمل يشكل أولوية في البلاد العربية إلا أنه لا يمكننا إغفال أهمية المكانة الاجتماعية، التي يكسبها العمل للمرأة العاملة كطريقة من طرق التواصل الاجتماعي مع الآخرين(1).

إن دافع المرآة للخروج إلى العمل وتمسكه بهدف تغيير نظرة المجتمع نحوها،والتخلي عن بعض العادات والتقاليد التي كانت تحكم المجتمع، كما أن الدافع الاجتماعي مرهون بالدافع الاقتصادي حيث قد لا تجد المرأة من يعيلها في الحياة مما تبحث عن العمل كحصانة في حياتها،او كضرورة تعليمية استطعت من خلاله الاستفادة منه للحصول على مركز اجتماعي أعلى لتحقيق الذات من خلالها.

3- الدوافع النفسية:

يتمثل الجانب النفسي للمرأة دافعا قويا للخروج للعمل أكثر مما هو دافع اقتصادي والذي من خلاله تحقق كل المقومات الأولية لتأكيد الذات،وبالإضافة إحساس المرأة بالوحدة والوقت الفراغ و رغبتها في الاتصال مع أفراد المجتمع والتعامل معهم ، تتمثل الدوافع النفسية في :

3-1- وجود وقت الفراغ:

تعاني النساء عموماً من وجود وقت فراغ، لاسيما في ظروف عدم الإنجاب وغيره من الظروف مما يدفع المرأة إلى العمل من أجل سد وقت فراغها الطويل، الذي يسبب بدوره الكثير من الملل والضجر والقلق، ففي دراسة "تماضر حسون" تبين أن ثمة نسبة 32 % من النساء العاملات يعملن بسبب الملل والضجر(2) لأن دوافع المرأة نسبية تتحدد حسب الوضع الاقتصادي للأسرة وحسب الحاجات المختلفة والرغبات التي تريد تحقيقها، كما لا يعد الدافع لزيادة العمل مدفوعة بدوافع أخرى، فالعمل أصبح بالنسبة لكثير من النساء حاجة نفسية إلى جانب كونه ضرورة اجتماعية، ويلاحظ اليوم أن المرأة قد تخرج إلى العمل مثلا بسبب شعورها بالوحدة، وهذا ما تبين في دراسة "نعامة" أنه من بين كل ثلاث متزوجات يعملن، ثمة اثنتان يلتحقن بالعمل بسب الرغبة في الخروج خارج المنزل والشعور بالرضا عن العمل، واتفاق العمل مع ميولهن، وبينت أن واحدة من بين ثلاثة يعمل بسبب الحاجة(3)، يمكن القول :إن دوافع المرأة إلى العمل تختلف بحسب الزمان والمكان، وباختلاف حاجات النساء، لكن الشعور بالملل والضجر بسبب الروتين اليومي للأعمال التي تؤديها من خدمة للأطفال ومن

(1) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص 81.

(2) – حسون تماضر: المرجع السابق،ص 13.

(3) – نعامة سليم: المرجع السابق،ص 56،57.

الأعمال المنزلية الأخرى كل ذلك قد يكون محرضاً لخروجها من المنزل بعد حصولها على فرصة عمل(1).

3-2- توكيد الذات:

يضاف للدوافع السابقة نحو العمل وجود دافع توكيد الذات عند المرأة، ففي دراسة "تماضر حسون" مثلاً أكدت 43 % من النساء العاملات بأن الدافع الأساسي إلى العمل لديهن هو توكيد الذات (2)وتجدر الإشارة إلى أن خروج المرأة قد يلبي لديها عدة دوافع في آن معاً كما يرى "البيومي حسن" مثل توكيد الذات إلى جانب الرغبة في المشاركة في الحياة العامة، وسد وقت الفراغ ورفع المستوى الاقتصادي (3)،لكن يجب التوضيح بأن توكيد الذات لا يتجلى من خلال خروج المرأة إلى العمل فقط، فثمة أشكال أخرى من النشاط المجتمعي للنساء كالانتماء لجمعيات خيرية أو الأندية النسائية وفي أمريكا تستعرض دراسة أجريت عن النساء العاملات تبين أن العمل مهم جداً لأنه يمنحهن الشعور بالصحة ويحقق ذواتهن ويطور مهاراتهن، وأفدن أنهن قبل أن يعملن كن يشعرن بالاكتئاب والملل وفي دراسة ميدانية جرت على عينة من النساء العاملات في قطاعات مختلفة في مدينة الرياض ذكرت 53 %منهن أثناء الإجابة أن الغاية من العمل هي الرغبة في تحقيق الذات والاستمتاع بالعمل، كما ذكرت 66 % منهن أيضاً بأن العمل حقق لهن آمالهن يمكن التوصل إلى أن دافع المرأة إلى العمل بهدف تأكيد الذات يعد دافعاً هاماً، لأن عملها يقدم لها راحة نفسية ويشعرها بالرضا وبأنها كائن اجتماعي له دور في بناء المجتمع وتطويره.(4)

تعتبر حب الظهور والتميز والحاجة إلى الانتماء وإثبات الذات من أهم الدوافع التي تريد المرأة أن تحققها في مكانة عملها الذي يحقق لهن أهداف اجتماعية كالزمالة والتواصل معهم، وبالتالي تقضي وقت فراغها للمساهمة في نواحي مختلفة النشاط ،وبالتالي تحس باحترام الغير لها و يشعرها بكيانها.

(1) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص 82.

(2) – حسون تماضر: المرجع السابق،ص 13.

(3) – حسن محمد بيومي: الاتجاهات النفسية للشباب السعودي نحو عمل المرأة في المجتمع، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية،1987،ص 8.

(4) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص 82،83.

إن دوافع خروج المرأة إلى العمل ارتبط بحاجاتها الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية وذلك ما تؤكده معظم نتائج البحوث عن خروج المرأة العاملة من البيت حتى لو لم يكن لديها قناعة بضرورة العمل،وقد نتج عنه أثاره الوخيمة على المرأة.

رابعا:الآثار الناتجة عن خروج عمل المرأة للعمل:

بين الباحثون في علم الاجتماع و علم النفس عن وجود مجموعة من الآثار التي تواجه المرأة العاملة المتزوجة نتيجة خروجها إلى العمل، فلابد إظهار الصورة واضحة التي تنتج عن عملها وتنعكس أساسا على صحتها سواء البدنية أو النفسية وأيضا على أسرتها بشكل أساسيا، ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى أثار ايجابية و أخرى سليبة، وتتمثل فما يلي:

1- الآثار الإيجابية لعمل المرأة:

ثمة أثار ايجابية تحققها المرآة من عملها على مستوى ذاتها أو على الأسرة وتتمثل في:

1-1- الآثار الإيجابية لعمل المرأة على ذاتها:

ومن الآثار الإيجابية لعمل المرأة على الصعيد الشخصي ثمةَ مجموعة من المكاسب التي تحققها المرأة العاملة كالاستقلال الاقتصادي والشعور بالاستقرار النسبي من حيث كونها قادرة على إعالة نفسها بنفسها، وحماية نفسها من العوز والانحراف، كما يساعدها العمل على اتخاذ القرارات الشخصية والشعور بالسعادة والرضا عن ذاتها .ويمكن إيجاز هذه الآثار لعمل المرأة على ذاتها بما يلي[1]:

1-1-1- الاستقلال الاقتصادي والشعور بالاستقرار:

تشعر المرأة العاملة التي تعمل خارج المنزل بالاستقرار باعتبار أن دخلها يساعد في سد الكثير من احتياجاتها الأساسية، لذلك فهي عندما تعمل تشعر بالاستقرار وبالرضا وتزداد ثقتها بنفسها، فالعمل يؤدي: (لإشباع حاجات نفسية واجتماعية للمرأة تتعلق بالأهمية والمكانة والشعور بالقيمة)[2]ويتفق هذا الرأي مع دراسة سيكولوجية بينت الغاية من وراء خروج المرأة إلى العمل:(أن زهاء نصف النساء العاملات يعملن لأن العمل يحقق لهن قدراً كبيراً من الأمن والراحة النفسيين)[3] أي أن النساء العاملات يعتقدن بأن العمل يشعر المرأة العاملة بمكانتها ويجعلها تشعر بوجودها كعنصر منتج

---

[1] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق، ص 88.

[2] – ابراهيم الجوير: المرجع السابق،ص59.

[3] نعامة سليم: المرجع السابق، ص99.

يستطيع أن يعيل نفسه على الأقل أو يسد بعض الاحتياجات الأساسية اللازمة للأسرة .إضافةً لشعورها بالاستقرار، فالعمل يحقق للمرأة الأمن الاقتصادي ويكفيها شر العوز والحاجة والخوف من المستقبل، ويخفف الاستقلال المادي من إحساسها بالتبعية ويمكن القول:إن العمل يعود بالنفع على المرأة ويجعلها تعيش مستقرة مادياً في حياتها إلى حد ما.(1)

1-1-2-تحصين المرأة من العوز وخطر الانحراف:

يعتبر عمل المرأة ورقة رابحة بيدها فيما إذا تعرضت لظروف اجتماعية قاسية قد تجبرها على سلوك طريق غير سوي والانزلاق نحو الانحراف، فالمرأة العاملة تجد نفسها محصنة ضد العوز والحاجة رغم محدودية الدخل وعدم كفايته. ففي المجتمعات الغربية قدم العمل للمرأة في مرحلة التصنيع الحماية من العوز والانحراف (فالساعات الطوال من العمل وحياة التجمع التي كانت لزاماً على فتيات المصانع أن يحيينها بعد هذه الساعات الطوال قد قدمت حماية كافية لهؤلاء الفتيات من الانحراف أو الإغراء الفريد لحياة المدن، ولهذه الأسباب كان العمل بالمصانع يعتبر بصفة عامة وسيلة مرغوبة للمحافظة على الفتيات من المخاطر الأخلاقية التي سنطوي عليها التعطل)(2) لكن إذا كان العمل في المصانع في فترة زمنية معينة يحمي الفتيات من الانحراف فمن الممكن أن يعرضها العمل أيضاً للتحرش من قبل زملائها في مكان العمل، أو من قبل رب العمل أو حتى الطرد أو ترك العمل في بعض الأحيان، وفي المجتمع العربي الحضري يلاحظ :أن كثيراً من النساء لا يجدن من يعيلهن كالفتاة التي فقدت أقربائها ولم تتزوج، أو المرأة المطلقة والأرملة، والمرأة التي لها أولاد قصر، كل هذه المذكورات تشعرهن بأهمية التعليم في تأمين العمل وطلب الرزق وسد حاجتهن وحاجات أولادهن، لكن تجردهن من التعليم قد يؤدي إلى طلب الرزق بالوسائل المخالفة للآداب.(3)

1-1-3 تدعيم موقعها في صناعة القرار الأسري:

من الآثار الإيجابية لعمل المرأة على الصعيد الشخصي هو أنه يساعدها في اتخاذ القرار قياساً بالمرأة غير العاملة ومن ثَم فالأمهات غير العاملات أقل قدرة من الأمهات العاملات على اتخاذ القرار، فعمل المرأة لقاء أجر ومستواها التعليمي يغيران من ممارسة السلطة ضمن محيط الأسرة لأن

(1) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق، ص 88

(2) – وستمس روبرت: المرجع السابق، ص 29،30

(3) – أمين قاسم: تحرير المرأة، دار البعث، بالتعاون مع وزارة الثقافة، 2007، ص 30،31.

الدخل الخاص بالمرأة مهم ويحقق لها المشاركة في قرارات الأسرة(1) على العكس من ذلك فإ ن سلطة المرأة تضعف في مجال القرارات الأسرية عندما تترك العمل أو عندما يقل دخلها **وأن** لعملها أهمية كبرى في الأسرة(2)، وفي دراسة استطلاعية عن المجتمع السوري اتضح أن غالبية النساء ذكرن بأن عمل المرأة خارج المنزل يضعف من الامتيازات الشخصية للرجل داخل المنزل(3) لكن في الواقع ليس من الضروري أن المرأة التي تعمل أو التي تحصل على دخل يفوق دخل زوجها تتمكن من اتخاذ القرارات الأسرية لأن القرارات الأسرية تتأثر بالعادات والتقاليد والمستوى الثقافي للأسرة ومستوى تعليم الزوجين،أيضاً يلاحظ مع تطور واقع المرأة من حيث الوعي وزيادة مستوى تعليمها وثقافتها تصبح متميزة بنضجها العاطفي وخبرتها الواسعة وتفهمها للأمور ،ومن ثم لم تعد تسمح بأن ينفرد الزوج باتخاذ القرارات واحتكار السلطة إذ حل محل ذلك النقاش والتفهم والروية والمشاركة والتعاون وتبادل الرأي(4) وقد تتوسع دائرة المشاركة في القرار لا داخل الأسرة فقط بل في العمل كلما ترقت في منصبها الوظيفي .وفي البيت تتحول حياتها لنوع من المشاركة في كافة مجالات الحياة العائلية والشعور بالمسؤولية تجاه الأولاد ويساعدها العمل في اتخاذ القرارات المختلفة التي تتعلق بنفسها أولاً، والقرارات التي تتعلق بالأبناء وحاجاتهم ومستقبلهم، وبأولويات الإنفاق وشراء السلع وغيرها.[5]

1-2-الآثار الإيجابية لعمل المرأة على أبنائها:

ثمة آثار إيجابية لعمل المرأة على أبنائها منها، تعودهم على النظام والاعتماد على النفس، فالمرأة العاملة تكون مضطرة أن تبتعد عن أولادها لساعات طويلة في اليوم، وتسعى لجعلهم يفكرون بطرق واقعية وعملية، مما ينعكس ومن ثَم على شخصيتهم وعلى نموهم نتيجة لخبرات الأم العاملة واتصالها المباشر الدائم بالعالم الخارجي(6) وتؤكد دراسة على أن العمل يساعدها على بناء شخصية أبنائها واعتمادهم على أنفسهم(7) فعملها خارج المنزل يدفعها لحساب الوقت جيداً فتعلمهم الاعتماد

---

(1) – ايمان عبود: عمل المرأة وتعليمها وعلاقتهما باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق وريفها ، رسالة دكتوراه غير منشورة في قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق، 2002،ص 339.

(2) – رمزي ناهد: المرجع السابق،ص596.

(3) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق، ص 90.

(4) – حسون تماضر: المرجع السابق،ص 157،156.

(5) –جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق، ص 91.

(6) – إبراهيم الجوير: المرجع السابق،ص 45،44.

(7) – حسن محمد بيومي: المرجع السابق،ص 41.

على أنفسهم، والنوم والاستيقاظ باكراً وتجهيز أنفسهم للذهاب للمدرسة والعودة، لكن ليس بالإمكان اعتبار جميع أبناء العاملات يعتمدون على أنفسهم فالاعتماد على النفس يحتاج لأسس أهمها وعي الأم وتفهمها وإدراكها لأهمية النظام في الأسرة وغالباً ما يرتبط ذلك بالمستوى التعليمي للمرأة.[1]

فالمعاناة اليومية تدفع بالمرأة العاملة لتنشئة أطفالها بطريقة تجعلهم قادرين على مواجهة أمور الحياة بنفسهم وترفع من مستوى طموحاتهم بوقت مبكر من العمر، كما تساعدهم ليصبحوا قادرين على مناقشة ما يعترضهم من مصاعب ومشكلات، فيتولد بينها وبينهم شعور بالاطمئنان والمودة عوضا عن شعور التسلط والكراهية، مما يساعد على نضج الأطفال الانفعالي ويشبون أناساً واثقين من أنفسهم، لأن الأم الناجحة تحترم آرائهم وأفكارهم ومشاكلهم بعيداً عن معاملتهم بأساليب القمع والقهر والاستخفاف والتشهير (2)وغالباً ما تقبل المرأة العاملة على أطفالها بشوق ولهفة لتعوضهم عن الوقت الذي قضته بعيداً عنهم،كما أنها تمنحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم وتشجعهم على الاستقلال التدريجي(3) ومن ثَم فإن هذا النوع من التربية هو ما تحتاج إليه الأم العصرية لخلق أبناء عصريين متكيفين مع ذاتهم وأسرتهم وواقعهم(4).

1-3- الآثار الإيجابية لعملها على الأسرة:

يعتبر تحسين الوضع المادي من الآثار الإيجابية لعمل المرأة على أسرتها، فالعمل يجعلها قادرة على تحسين دخل الأسرة والإنفاق بطريقة رشيدة مما يسهم في تحسين مستواها المعيشي ومستوى أسرتها، وينطبق الحديث على المرأة العاملة العربية بشكل عام فإنها تميل إلى إنفاق معظم ما تكسبه على عائلتها سواء أكانت متزوجة أم لا، وباختصار يتضح أن غاية المرأة مادية في المقام الأول رغم تباين وجهات النظر بين الباحثين حول هذه الآثار، ومن البدهي أن تتأثر الحياة الزوجية بعمل المرأة خارج المنزل لاسيما أن العمل يفترض إعادة ترتيب الأدوار بين الزوجين فيما لو كانت الأدوار السائدة أدواراً نمطية وقد يؤثر عمل الزوجة في دعم وتوطيد حياتها الزوجية أكثر مما هو الحال فيما كانت غير عاملة وعلى حد قول – هيرومي – أنه في المجتمعات المتقدمة يسهم دخل المرأة ويزيد من سعادتها الزوجية ويدعم هذه العلاقة، وأن احتمالات طلاق المرأة تزيد إذا كانت المرأة تفتقر لدخل

---

(1) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق، ص 92

(2) – حسون تماضر: المرجع السابق،ص 143.

(3) –حسن محمد بيومي: المرجع السابق،ص 22،23.

(4) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق، ص 92.

خاص بها.[1] وكما يعتقد "الجوير" أن أسرة المرأة العاملة يسودها الإحساس بالتكامل والتفاعل الحر بين الزوج والزوجة، مما يفرض وجود علاقة إيجابية بين خروج المرأة إلى العمل وعلاقتها بزوجها [2]ولا يقتصر أثر عمل المرأة في الناحية المادية فقط بل في الناحيتين التربوية والاجتماعية أيضاً فعملها خارج المنزل يساعدها في علاج مشكلاتها الأسرية بطريقة واعية وتتفهم بشكل أعمق وتناقش الكثير من المواضيع والمشاكل بتطور أكبر، وعندما تتعلم الأم وتعمل سيكون لديها أساليبها المتطورة في رعاية البيت من نواحٍ مختلفة، ويساهم عملها في محاربة التخلف والفقر والمرض والعادات البالية الموروثة [3]. كما أن ارتفاع نسبة النساء العاملات يؤثر في الزيادة السكانية، فالنساء العاملات أكثر ميلاً بحكم ظروف العمل لتنظيم أسرهن والوعي بأهمية الصحة الإنجابية لذلك فإن العمل قد أثر على خصوبة المرأة وتقدير فترات الإنجاب وبرمجتها[4].يتأكد ذلك من خلال بعض الدراسات التي قارنت بين الأمهات العاملات وغير العاملات ذوات الظروف الاجتماعية المتشابهة فكانت النتيجة :أن عدد أطفال الأمهات العاملات أقل من عدد أطفال الأمهات غير العاملات أي أن العمل عامل مساعد على ضبط النسل أو تحديده[5].

مما يبين أن عمل المرأة يحسن معيشة الأسرة ويساعدها على محاربة الفقر وبالتالي يسود في الأسرة التكامل وسد معظم احتياجاتها،وتصبح أسرة منظمة في تحديد عدد الأطفال.

2- الآثار السلبية لعمل المرأة:

بعد الحديث عن الآثار الإيجابية لعمل المرأة، لا بد من تناول الآثار السلبية التي تنعكس عليها وعلى حياتها الزوجية وعلى أبنائها وقد تكون الآثار السلبية المتعددة في ظل عدم توافر مقومات عمل المرأة أكبر من إيجابيات عملها فثمة آثار سلبية على المرأة ذاتها من الناحية الفيزيولوجية ومن الناحية النفسية، وعلى أطفالها وشعورهم بالأمن النفسي ومستوى تحصيلهم الدراسي وعلى نفسية الزوج إن كانت متزوجة .وسيقتصر البحث على ذكر بعض هذه الآثار ومنها:[6]

---

[1] -جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق، ص 92،93.

[2] - إبراهيم الجوير: المرجع السابق،ص 60.

[3] - ريم محمد: المرجع السابق،ص 28.

[4] - أورفه لي ليلى: العوامل المؤثرة في عمل المرأة السورية المتزوجة، دراسة ميدانية في واقع مدينة حلب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، 2002،ص 137.

[5] - إبراهيم الجوير: المرجع السابق،ص 43

[6] - جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق، ص 95.

2- 1-الآثار السلبية على المرأة ذاتها:

2-1-1- الآثار الفيزيولوجية:

إن من مظاهر تأثير العمل على المرأة شعورها المستمر بالتعب والإرهاق، إذ يجب عليها أن تقوم بكافة واجباتها المنزلية خلال الساعات التي تقضيها في المنزل إضافةً لساعات العمل الطويلة، بصرف النظر عن نوع العمل أو التعب الفكري والعضلي، لذلك نجدها تعاني الكثير من التعب والإرهاق بشكل يومي متكرر، إذ يعتبر ذلك من الآثار الصحية التي تؤثر عليها سلباً بشكل مباشر، ومما يوضح درجة انشغالها بالعمل وآثاره الصحية ما بينته نتائج إحدى الدراسات بقولها: أن ثمة ما يبلغ زهاء **88 %** من السيدات العاملات قلن بأن الأعمال المنزلية والاهتمام بالأطفال ورعايتهم تأخذ كل أو معظم أوقاتهن بعد ساعات العمل و 81 % من السيدات العاملات يعانين من إرهاق جسدي وعصبي نتيجة لذلك(1) فهي وحدها تتحمل في معظم الأحيان مسؤولية الأعباء المنزلية ورعاية الأبناء وشؤون البيت ومن ثَم عجزها عن التوفيق بين البيت والعمل(2) فالعادات والتقاليد لم تتغير من ناحية مساعدة الزوج لزوجته أو من ناحية تغير الأدوار داخل الأسرة، وثمة قسم كبير من النساء العاملات لا يتلقين أية مساعدة من أزواجهن الأمر الذي دفع بالمنظمات الدولية للمناداة بمفهوم الجندر، لإعادة توزيع الأدوار بين الذكور والإناث وإن كان بعض الذكور لا يجدون حرجاً في مساعدة المرأة والقيام ببعض الأعمال المنزلية .لكن الإرهاق في العمل لاسيما العمل الجسدي يؤثر في الخصائص الفيزيولوجية المتعلقة بالأنوثة، تلك الصفات التي تميز المرأة في سلوكها وتكوينها الجسدي والنفسي، صحيح أن عمل المرأة مسألة ضرورية لكنه يفقد المرأة أنوثتها(3) فمع الكد والعمل لكسب الخبز قد تنسى المرأة أنوثتها وينسى الرجل شريكته في الحياة وتصبح الحياة بلا معنى ولا هدف.

لا شك أن عمل المرأة يبعد الزوجين عن نبض الحياة الزوجية ويؤثر في أنوثة المرأة أو في سماتها الأنثوية، ويفقدها بعض الخصائص العاطفية، فليست كل الأعمال تتفق مع أنوثة المرأة ومع طبيعتها فالأعمال المجهدة عضلياً أو العمل خلف الآلات الإنتاجية يؤثر في أنوثتها وقد يغير من صفاتها البدنية والنفسية.(4)

---

(1) – حسون تماضر: المرجع السابق،ص 151،153.

(2) – رمزي ناهد: المرجع السابق،ص 593.

(3) – كامليا عبد الفتاح: المرجع السابق، ص 228.

(4) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق، ص 96،97.

إن عمل المرأة له تأثير كبير على حالتها الفيزيولوجية مما يؤثر على حالتها الصحية بتدريج ويفقدها أنوثتها بتدريج حتى تصبح هذه المرأة المسترجلة.

2-1-2- الآثار النفسية:

يضاف إلى الآثار البدنية والفيزيولوجية، الآثار النفسية إلى العمل على المرأة، فالخوف والقلق سمة من سمات المرأة العاملة المتزوجة ذات الأدوار المتعددة، التي تعاني من التوتر الدائم بسبب عدم القدرة على التوفيق بين تلك الأدوار، فالقلق يفقدها الاستقرار النفسي لاسيما عندما تجد نفسها مجبرة على ترك أبنائها في المنزل ريثما تعود من العمل .من جانب آخر تعاني المرأة العاملة من الخوف الذي يرتبط بظروف عملها فهي بحاجة للتوافق مع ظروف العمل من جهة وبحاجة إلى التوافق مع زملاء العمل والحفاظ على مكانتها المهنية وإثبات قدرتها في مواقع العمل، من جهة أُخرى قد يكون مصدر القلق شعورها بالنقص في قدراتها المهنية(1)ومن مظاهر القلق الذي يصيب المرأة العاملة أوجاع الرأس والميل إلى الغثيان أو اضطراب اليدين أثناء القيام بعمل ما(2) ،ويرافق ذلك أيضاً التشتت الفكري بين العمل والمنزل والتوتر الدائم وفقدان الشهية والأرق لعدم قدرتها على التوفيق داخل المنزل وخارجه ولأسباب تتعلق بالأطفال والأسرة والتفكير بما يفعله الأبناء خلال ساعات غيابها بالعمل .فالاضطرابات النفسية هي أحد الأبعاد التي ترافق بعض النساء العاملات المتزوجات نتيجة التوتر وتشتت الفكر الدائم مما يؤثر في سلوكها وقد تسبب الضغوط في العمل والمنزل الإحساس بالذنب والاكتئاب الذي يجعلها عاجزة عن القيام بأدوارها)وتعاني المرأة العاملة من الصراع العاطفي والتأزم النفسي؛فإذا كانت أماً فهي دائمة التفكير مشغولة البال تخاف على أطفالها أثناء غيابها عن البيت، وتبدأ بالشعور بالنقمة والكراهية لعملها الذي يمثل مصدر الإبعاد عن بيتها وأولادها، حتى أن المرأة العاملة التي لم ترزق بأطفال فهي دائمة التفكير في مسؤوليات البيت التي تنتظرها بعد عودتها من عملها (3)

من البدهي القول: إن المرأة العاملة التي تشكو من ضيق الوقت قد تقصر كثيراً في حق نفسها، والاهتمام بصحتها وقد لا يتسنى لها أن تهتم بنفسها بشكل مناسب فنجدها غير قادرة على الاهتمام بصحتها بشكل كافٍ حيث إنها تضحي بصحتها في سبيل توفير الرعاية الصحية لغيرها من أفراد

(1) – سليم نعامة :المرجع السابق،ص 192،191.

(2) – سليم نعامة :المرجع السابق،ص 194،193.

(3) – سليم نعامة:المرجع السابق،ص 201،200.

الأسرة ،[1] تضطرب المرأة العاملة بإمراض نفسية وحالات الكآبة والقلق والإرهاق نتيجة للمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقهن و الموزعة بين البيت والعمل .

2-2- الآثار السلبية لعمل المرأة على الأسرة:

لا شك أن الآثار السلبية لعمل المرأة على الأسرة متعددة ومتداخلة، ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى الآثار السلبية على علاقتها بأبنائها والآثار السلبية للعمل على العلاقات الزوجية:

2-2-1- الآثار السلبية على الأبناء:

تختلف درجة حاجة الأبناء لأمهاتهم باختلاف أعمارهم فمن البدهي أن الأطفال الرضع هم الأكثر حاجة لأمهم من غيرهم كونهم يعتمدون في جميع احتياجاتهم على الأم التي تزودهم بها وتمنحهم الحنان والدفء حيث يجد الأبناء في مرحلة معينة من النمو والنضج أن عمل الأم قد يكون ضرورياً لتلبية احتياجاتهم المختلفة .لكن الأبناء الصغار لا يدركون ذلك وقد تتأثر صحتهم النفسية والجسدية سلباً كلما طالت ساعات غياب الأم لاسيما إذا كان الأبناء في السنوات الأولى من عمرهم، لأنه ليس ثمة ما يضمن إبقاء الطفل في حالة صحية سليمة وهو برعاية الآخرين حيث إن الزوجات العاملات يلجأن إلى طرق متعددة لرعاية أطفالهن أثناء غيابهن في العمل مثل الاستعانة بالجدة أو الخادمة أو بدور الحضانة حتى يصل الطفل إلى السن التي تمكنه من الالتحاق بالمدرسة، وهذا ينطبق على الأسر في الفئات المتعلمة التي تعيش في المناطق الحضرية.[2] أما الأبناء الأكبر سناً فقد يسبب لهم عمل الأم معاناة كبيرة بسبب غيابها عن المنزل، وعدم وجود وقت كافٍ لديها لتجلس معهم. فوجود الأم إلى جانب أولادها يشكل سعادة بحد ذاتها بالنسبة لهم، فسعادة الطفل واستقراره النفسي، مرتبطة بالأم وبمستوى تعليمها ومستوى دخل العائلة فالأم المتعلمة تستخدم عبارات سهلة ولائقة عندما تتحدث مع طفلها وتهيئ له بيئة هادئة[3] فللطفل احتياجات عديدة للنمو فيزيولوجية ونفسية تتعلق بالشعور بالاطمئنان والراحة والأمان وتنمية ذاته وثقته بنفسه .وثمة بعض الأطفال يعانون من الشعور بالإحباط والحرمان العاطفي بسبب عدم تواجد أمه معه في المنزل[4] فالأطفال الذين يعانون من الحرمان العاطفي في طفولتهم المبكرة بسبب غياب الأم عنهم لساعات طويلة يعانون

---

[1] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق، ص98

[2] –منصور عبد المجيد الشربيني، زكريا: الأسرة على مشارف القرن 21 ، دار الفكر العربي القاهرة، 2000،ص 141.

[3] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص 104.

[4] – إبراهيم الجوير: المرجع السابق،ص 44،45.

مستقبلاً من مشكلات نفسية [1]وقد تضطر الأم العاملة إلى حرمان طفلها من الرضاعة أو فطامه بوقت مبكر مما ينعكس بشكل سلبي على صحة الوليد الجسدية والنفسية .لأن دور الحضانة لا تستطيع أن تسد محل أم الطفل خاصة في الخمس سنوات الأولى من حياتة وكما يقول – نعامة – فلا دور الحضانة ولا المربيات يمكن أن تقدم للطفل ما يمكن أن تقوم به حتى أكثر الأمهات جهلاً وإهمالاً خلال السنوات الأولى في حياة الطفل.[2]

2-2-3 – فقدان الأبناء الصغار للرعاية والحنان:

فقدان أطفال العاملات لحنان وعطف أمهاتهم يعود لغيابهن الطويل في العمل وذلك يعني وجود أشخاص أو جهات بديلة عن الأم تتولى رعاية الأطفال وتربيتهم وهذه الجهات قد يفتقد بعضها لأساليب التربية الصحيحة في تعاملها مع الأطفال مما يؤثر سلباً في حياتهم[3]، كما **أن** مربيات الأطفال في دور الحضانة لا يستطعن القيام بدور الأم لاسيما في مرحلة الرضاعة ومرحلة ما قبل المدرسة بشكل عام، فالطفل الذي تغيب عنه أمه كثيراً لا يشعر بالأمن والطمأنينة ويرث الشعور بالحيرة والارتباك إضافةً إلى شعوره بالعزلة والعجز مستقبلاً عن عقد الصداقات مع الآخرين بسبب غياب أمه لفترة طويلة عنه[4] وقد يكون أطفال الأمهات العاملات أقل تكيفاً من الناحية النفسية عن أطفال الأمهات ربات البيوت فالطفل كلما كان صغيراً كلما كان عاجزاً عن التعبير عن مشاعره وطرح مشكلاته، لكن يمكن أن يعبر عن رفضه بالصراخ والبكاء عندما تتركه الأم عند المربية أو في الروضة وتغادر، فينشأ الطفل نشأة غير صحية تترك بصماتها في شخصيته وفي مدى تفاعله مع محيطه الأسري والمجتمعي مع العلم أن علماء التربية والاجتماع يؤكدون كثيراً على أهمية السنوات الأولى في حياة الطفل باعتبارها تحدد هويته الشخصية أي بنائه اجتماعياً ونفسياً .فمن واجب الأبوين أن يقدما كافة الاحتياجات النفسية والفيزيولوجية لأبنائهم لأن ذلك حق طبيعي للأطفال، فالطفل يحتاج إلى الرعاية والدفء والحنان وهو ما لا يستطيع أحد أن يوفره سوى الوالدين لاسيما الأم فالمربيات قد يبدين اهتماماً كبيراً بالطفل إلا أنهن لا يحملن العواطف نفسها التي تحملها الأم لطفلها ولا يستطعن الاستجابة لمطالب هذه المجموعة الكبيرة منها وبالقدر نفسه، كما لا يستطعن الإجابة على أسئلة

---

[1] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص 104

[2] – سليم نعامة: المرجع السابق،ص 189،188.

[3] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص 105.

[4] – سليم نعامة: المرجع السابق،ص 189.

الأطفال التي تعد من الأدوات الضرورية لتعلم أبجديات الحياة فرعاية الأم للأبناء لا تعني التواجد بينهم والجلوس معهم فقط وإلا تحول دورها إلى مجرد جليسة للأطفال، فدور الأم يستمر مدى الحياة ويتوجب عليها قبل اتخاذ قرار العمل خارج المنزل أن تمعن التفكير في التكلفة الحقيقية لذهابها إلى العمل، مثل تكلفة دار الحضانة أو أجر المربية والملابس والمواصلات والحاجات الغذائية التي تستهلكها في العمل لتحدد على ضوء هذه العملية المبلغ الحقيقي الذي تسهم به في ميزانية العائلة فضلاً عن الآثار النفسية والصحية بالنسبة لها ولأبنائها وزوجها(1).

إن عمل المرأة يدفع ثمنه الأولاد بالمقام الأول، فإهمال الأم لأولادها قد يشعرهم بأنهم غير محبوبين من قبلها، مما يؤثر على مجرى حياتهم الاجتماعية،وقد يدفع بعضهم إلى معاشرة رفاق السوء وإلى الانحراف.(2).

فالأبناء يحتاجون للأهل ليعيشوا طفولتهم بشكل طبيعي في جو من الألفة والعطف والحنان .لكن في مثل هذه الظروف من انشغال الأم وعدم مقدرتها على متابعة واجباتهم المدرسية فالعمل يؤثر على تحصيلهم الدراسي بشكل سلبي أكثر مما يؤثر بشكل إيجابي(3) من جهة ثانية أفادت دراسة ميداني(أن خروج المرأة إلى العمل أدى إلى اضطراب الأبناء وانحرافهم حيث إنهم لا يلقون الرعاية الكافية لأن الأم غالباً ما تكون مرهقة ومتوترة يستحيل عليها أن تشرف وتوجه أو تتفهم أبنائها(4) .

إن عمل المرأة يؤدي إلى إهمال الأولاد من نواحي عديدة حيث تكون عواطفهم ونفسيتهم سيئة نتيجة للغياب الآم للساعات طويلة التي تمدهم بالحنان،وبالتالي تكثر في نفوسهم العقد والاضطرابات النفسية وبالتالي يؤدي إلى انحرافهم نتيجة غياب الأم عنهم.

2-3- الآثار السلبية على العلاقات الزوجية:

إذا كان من الصعب حصر هذه الأسباب، فان عمل المرأة يترك آثاراً سلبية على الشريك في الحياة الزوجية، تتمثل بعدم مقدرة الزوجة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الزوج، وإشباع حاجاته العاطفية

---

(1) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص106،105.

(2) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص 108،107..

(3) – عباس فداء: خروج المرأة إلى العمل وأثره على تنشئة أولادها في محافظة اللاذقية،بحث علمي أُعد لنيل دبلوم الدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين، سورية، 2001،ص53.

(4) –حسن بيومي :المرجع السابق،ص 43.

والنفسية والمادية، واختلاط الأدوار أو النزاع على السلطة وصناعة القرار في الأسرة ..الخ ويمكن تلخيص هذه الآثار بما يلي [1]:

2-3-2- 1- عدم قناعة الرجل بعمل زوجته:

مع أن التقاليد تغيرت ومواقف الرجال من عمل المرأة تغيرت في الآونة الأخيرة إلا أن لدى بعضهم قناعة بأن(المنزل هو المكان الأفضل للزوجة)والأزواج الذين يعارضون عمل الزوجة مقتنعون بأنها يجب أن تتفرغ إلى العمل المنزلي وتربية الأطفال، وقد يعود ذلك إلى تقصير الزوجة بواجباتها المنزلية نتيجة عدم توافر الخدمات البديلة لتخفيف الأعباء المنزلية عنها[2] ومهما يكن من أمر تبقى قناعة الزوج بعمل المرأة على غاية من الأهمية، لأنها تؤثر في تفهمه لظروف عملها وتعاونه معها، لكن يجب أن نميز بين قناعة الزوج بعملها في ظل الظروف السائدة، وبين اضطراره للقبول مكرهاً تحت ضغط الظروف المادية وانخفاض مستوى دخله وعجزه عن تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة.[3]

2-3-2- غيرة الزوج:

يرى علماء النفس أن الغيرة بين الزوجين لا تشكل خطراً على الحياة الزوجية إذا بقيت ضمن الحدود الطبيعية، أما إذا تحولت لهاجس دائم يشغل تفكير أحد الزوجين ويقلقه بشكل مستمر فمن المحتمل أن تدمر العلاقة الزوجية .وتتعدد أسباب الغيرة عند الزوج، وقد تعود الغيرة لأسباب كثيرة مثل مخالطة زوجته العاملة لرجال آخرين، أو بسبب طول فترة غيابها عن المنزل بسبب العمل أو سفرها المتكرر، أو حضور الاجتماعات المطولة، وقد تكون الغيرة بسبب حصولها على دخل يفوق دخله[4] وربما تكون أحاديث الزوجة عن العمل ومشكلاته سبباً لغيرة الزوج ففي إحدى الدراسات تبين أن نسبة42 % من العاملات تثور أعصاب أزواجهن نتيجة كثرة كلام الزوجة عن مشاكل العمل[5] وقد تكون علاقات العمل الحميمة بين الزوجة وزملائها من الرجال سبباً لغيرة الزوج' تترافق الغيرة مع انفعالات أخرى كالخوف والقلق من قبل الزوج على زوجته، لاسيما إذا كانت تعمل في بيئة خاصة ومعرضة للتحرش والابتزاز الجنسي في العمل .وقد يحدث أن تنشأ الغيرة بسبب كثرة حديث الزوجة

---

[1] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص109.

[2] – وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي: المشكلات الناتجة عن .خروج الزوجة إلى العمل – دراسة اجتماعية ميدانية، دمشق،1978، ص69.

[3] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص109.

[4] – حسون تماضر: المرجع السابق،ص 161.

[5] – مختار هادي: المرجع السابق،ص 207.

مع الزوج عن مجريات العمل وتصرفاتها لإبراز شخصيتها، وربما سعيها لإظهار غيرة زوجها عليها، أو ربما كانت تعمل معه في نفس المؤسسة وتتفوق علية في المرتبة الوظيفية أو الدخل(1).

2-3-3- الخلافات الزوجية:

لا تسير الحياة الزوجية سيراً هادئاً بدون منغصات فالخلافات بين الزوجين أمر طبيعي، وكما تصفها الأمثال الشعبية ب(ملح الحياة الزوجية) فهي تجدد الحياة بين الشريكين وتحد من الرتابة والملل وروتين الحياة اليومية، لكن المشكلة ليست في الخلافات الزوجية بل في تركها معلقة بدون حلول، وأن تتحول إلى مشكلات مع مرور الوقت .وثمة أسباب كثيرة لهذه الخلافات ترتبط بأمور عديدة لها صلة بالفروق الفردية بين الزوجين مثل، التفاوت في السن ومستوى التعليم أو المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لكل منهما، وربما تعود لاختلاف العادات والأذواق في المأكل والملبس، وترتبط أكثر بدرجة الحب والاحترام والإخلاص والتفاني بين الزوجين.

في كثير من الأحيان تظهر الخلافات الزوجية وتمر كسحابة صيف عابرة،لكن قد تتطور وتصبح مشكلة تهدد الحياة الزوجية واستقرارها وربما تزداد المشكلات لدى الزوجة العاملة لضيق الوقت وعدم كفايته من أجل الحوار بين الزوجين والاستماع لبعضهما البعض للاتفاق على كيفية تسيير أمور الأسرة اليومية .هذه الخلافات أو المشكلات ترتبط بأمور كثيرة جداً، منها ما هو مرتبط بالأبناء والإنجاب وعددهم المرغوب به، وطرق تربيتهم والإشراف على دراستهم مثلاً، ومنها ما هو مرتبط بطبيعة عمل الزوجين أو أحدهما وساعات الغياب الطويلة عن المنزل في العمل، أو علاقات العمل، ومشكلات تتعلق بالدخل وأولويات وسبل إنفاقه أو الادخار وتخصيص جزء من دخل الزوجة لأسرتها، أو تصرف الزوج براتب الزوجة، إضافةً إلى الخلافات التي ترتبط بالملكية العقارية للأسرة .من الصعوبة بمكان الدخول في تفاصيل الحياة اليومية وحصر أسباب الخلافات الزوجية، فقد تكون أشياء بسيطة لكنها هامة لأحدهما مثل الخلاف حول وجبات الطعام الجاهزة أو نصف الجاهز، أو تقصير بإهمال الزوجة ببعض الأعمال المنزلية من طبخ ونظافة وترتيب ..الخ وربما وكما الحال في الأسرة العربية يكون لأهل الزوجين، دور في هذه الخلافات، فضلاً عن وجود خلافات تتعلق بالعلاقات الاجتماعية والتواصل في الزيارات للأقارب والآخرين وزيارات الجوار وزملاء العمل ..الخ وحتى الأمور الشكلية قد تكون موضع خلاف بين الزوجين كالمظهر العام للزوجة وطريقة لباسها أو طريقتها في الحديث بتوتر وعصبية أو أن تتكلم بصوت مرتفع ..الخ .هذا إذا لم ندخل في الأمور النفسية وصراع

(1) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص110.

الإرادات على الأدوار والقيادة .نخلص إلى نتيجة تتمثل بأن الآثار السلبية لعمل المرأة على الحياة الزوجية قد تكون متعددة، وأن أسباب الخلافات الزوجية عديدة وتترك آثاراً اجتماعية ونفسية على الزوج .ومن هذه الأسباب الكثيرة يمكن الحديث عن بعضها وإيجازها بما يلي:[1]

2-3-3-1-التوتر النفسي للزوج:

يصف بعض علماء النفس والاجتماع عصرنا بعصر القلق بسبب التغيرات السريعة التي أصابت الحياة الاجتماعية، فعلى الصعيد الأسري تغيرت الأدوار بين الجنسين، ومع تغير الأدوار أصبح الأزواج والزوجات يعانون من التوتر لأسباب مختلفة تتعلق بالتعب والإرهاق والتوتر اليومي بعد ساعات عمل طويلة، ومن ثم الخلافات ربما بسبب توتر الزوج وعلى سبيل المثال(عندما يعود الزوج للمنزل متأخراً فإنَّه يتوقع من زوجته إنجاز كافة الالتزامات المنزلية بينما تكون الزوجة قد عادت إلى المنزل مرهقة وتسعى لإنجاز أعمالها المنزلية لكن دون جدوى، أما عندما يكون دوام الزوجين متماثل فإن المشكلات تحدث بسبب وصولهما غالباً للمنزل في الوقت نفسه ليواجها معاً إعداد الطعام والاهتمام بالأولاد وهذا الجو من التوتر النفسي والعصبي يؤدي بالطبع إلى الانفجار أحياناً لأتفه الأسباب التي تؤدي إلى عدم استقرار الأسرة وتعرضها للتفكك والانهيار)[2] فالزوج يرى أن الأولوية عند الزوجة يجب أن تكون الاهتمام بطعامه وراحته، بينما تجد الزوجة نفسها مرهقة ومن حقها أخذ قسط من الراحة بعد العودة من العمل[3].

2-3-3-2-إهمال الاحتياجات العاطفية للزوج:

من المفترض أن تبنى الحياة على المحبة والتعاون والشعور بالآخر والعيش المشترك في الآمال والآلام لتتحقق الطمأنينة والراحة والاستقرار بين الزوجين اللذين يحتاجان عاطفياً لبعضهما البعض، فكل طرف يحتاج للطرف الآخر حتى يشبع احتياجاته العاطفية وفي حال عدم إشباع هذه الاحتياجات أو الانشغال عن إشباعها ينعكس ذلك سلباً على الحياة الزوجية، لكن المرأة العاملة تواجه مصاعب شتى في التوفيق بين العمل والبيت، فالزوج قد يثور على تعارض عملها مع احتياجاته العاطفية ومع حياته الاجتماعية ولا يستبعد ظهور خلافات حادة بين الزوجين من جراء ذلك[4] وقد

---

[1] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص 111،112.

[2] – وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي:المرجع السابق، ص83.

[3] – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص113.

[4] – سليم نعامة:المرجع السابق،ص 203.

يسبب إهمال الزوجة لحاجات زوجها العاطفية والجنسية عواقب خطيرة تؤدي لاتجاه الزوج لتلبية هذه الاحتياجات خارج مؤسسة الزواج التي تعد مؤسسة مقدسة في الثقافة العربية والإسلامية، التي اعتبرها القرآن الكريم سكناً ، لذلك على الزوجة العاملة الاهتمام بحاجات الزوج العاطفية والجنسية كي لا تفقد الحياة الزوجية أحد دعائمها الأساسية(1)

2-3-3-3-التنافس مع الزوج على السلطة في الأسرة:

لا شك أن عمل المرأة وتعليمها يمكنها من المشاركة في صنع الأدوار وربما من السلطة داخل الأسرة، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن عمل المرأة يزيد من قوتها أمام زوجها وفرض سلطتها في بعض القرارات الأسرية(2) وإذا كان دخلها يفوق دخل الزوج فقد يحدث تنافس على السلطة في المنزل بينهما كما لو كانا ندين متنافسين على السلطة، وتشتد المنافسة في الميدان المادي على أساس الكسب وينسيان دورهما الحقيقي والعاطفي كزوجين مرتبطين بمواثيق الزواج وكشريكين لكل منهما حدود وقيود وواجبات تجاه بعضهما(3) وفي دراسة أخرى حول أثر عمل المرأة على مكانة الزوج أكدت 78 % من النساء المبحوثات بأن عمل المرأة يحد من الامتيازات الشخصية للرجل داخل المنزل(4) .

2-3-3-4- اختلاف وجهات النظر حول طرق إنفاق الدخل:

تعد ميزانية الأسرة الأساس الاقتصادي لوجودها وتعد طرق إنفاق الدخل من الأسباب الهامة للخلافات الزوجية، فقد يحتدم الصراع بين الزوجين حول أولويات إنفاق الدخل أو كيفية إنفاقه أو ادخار قسم منه، وقد يكون تخصيص جزء من دخل الزوجة لأهلها كتعويض عن إنفاقهم عليها في فترة الدراسة سبباً للخلاف بين الزوجين بسبب رغبة الزوج بالتصرف براتب الزوجة(5) ففي دراسة "تماضر حسون" أشارت نسبة 10 % من إجمالي السيدات العاملات بأن مسألة تخصيص جزء من الراتب لذويهن يثير بعض الخلافات مع الأزواج بينما 30 % من أفراد العينة عبرن عن استيائهن من جراء استيلاء الأزواج على أموالهن والتصرف بها(6) وإن كانت هذه النسب منخفضة إلا أنها موجودة في الواقع وقد تكون أحد أسباب الخلافات الزوجية، إضافةً لذلك، فالشريعة الإسلامية والتقاليد

---

(1) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص113.

(2) –حسن بيومي :المرجع السابق،ص 43.

(3) – سليم نعامة: المرجع السابق،204.

(4) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص114.

(5) – المرجع نفسه،ص114.

(6) – حسون تماضر: المرجع السابق،ص161.

الاجتماعية تقر بأن الإنفاق على المنزل من واجبات الزوج ومن حقها التصرف وبمعرفة الزوج بأملاكها ودخلها، ومن الأفضل أن يتفق الزوجان على هذه المسائل، وأن ينظما بينهما طرق توزيع الدخل من إنفاق أو ادخار فدخل الزوج والزوجة معاً هو دخل مشترك للأسرة والأبناء ولا حاجة لان يكون سبباً للحقد والكراهية، والتصرف به بأنانية تؤدي لتقويض دعائم الأسرة.(1)

2-3-3-5- تداخل الأدوار والمسؤوليات:

تحظى مسألة تقاسم الأدوار بين الزوجين باهتمام كبير من قبل علماء الاجتماع والمنظمات التي تعنى بالمرأة، لاسيما إذا كانت الزوجة عاملة، فاختلاط الأدوار يسبب الفوضى في الأسرة ويعيق تطورها، فالعمل المنزلي صحيح أنه اتجاه نسوي لكن ما الذي يمنع التعاون ومساعدة الزوج لزوجته . فأحياناً يلاحظُ وجود أزواج يقومون بأعمال منزلية عديدة مثل الجلي وتنظيف المنزل والطبخ وإطعام الأطفال وتغسيلهم، وهذه المشاركة تدل على حدوث تغير نوعي في نظام تقسيم العمل داخل الأسرة الحضرية، أي لم تعدد مسؤوليات الزوج والزوجة وواجباتهما كما كانت عليه في المرحلة التقليدية(2) فهنا يلاحظ ثمة اتفاق على الأدوار الرئيسة بين الزوجين .لكن من جانب آخر بينت دراسة نفسية "أن عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات التي يقوم بها كلا الزوجين من المشكلات الشائعة لدى المرأة العاملة، مما يتطلب مزيداً من الحوار والتفاهم بين الزوجين للوصول لحلول مناسبة تتوافق مع الحياة العملية، مما يساعد في الحفاظ على الصحة النفسية للزوجين وتقديم الدعم المناسب المعنوي للمرأة العاملة في تنظيم وقتها واكتسابها للمهارات "ويفهم من ذلك أن الأدوار النمطية للمرأة ما زالت قائمة، لكن ثمة تغيرات طرأت على الأدوار المنزلية وإن كانت ضئيلة (3)إذ تبين دراسة أورفه لي أن:" مساهمة الزوج في الأعمال المنزلية، وفي تربية الأولاد وتعليمهم، وفي حضانة الأطفال ما تزال ضعيفة جداً، مما يعني تأثر الزوج بالمفاهيم والتقاليد الموروثة فيما يخص هذه الأمور ".(4) قد يؤدي تداخل الأدوار والمسؤوليات الأسرية لظهور ما يسمى بصراع الأدوار، وقد يؤدي الصراع للتوتر بين الزوجين مما يشكل بيئة خصبة لظهور خلافات زوجية بسبب هذا التداخل أو الصراع(5).

---

(1) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص114

(2) – عمر معن: علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، عمان الأردن، 2000،ص18.

(3) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص115.

(4) – أورفه لي ليلى: المرجع السابق،ص196.

(5) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص115.

2-3-3-6-عدم الاستقرار الزوجي والطلاق:

يعتقد بعض أزواج النساء العاملات أن عمل زوجاتهم ينعكس على راحتهم واستقرارهم ونظام حياتهم اليومي، ويقيد حريتهم كما يجلب مشكلات متعددة تمتد للأبناء، وتحول دون حمايتهم ورعايتهم وتربيتهم وتعليمهم بشكل لائق، أو أنه شعر بتقصيرها نحوه من حيث الحقوق الزوجية أو حقوق الأبناء .ومن الممكن أن يستغني زوجها عن عملها لاسيما إذا كان غير مقتنع بعملها، فيجبرها على ترك العمل، وقد تتمسك هي بدورها بالعمل فيحدث الشقاق في ظل غياب التفاهم والصراحة والحوار الهادئ ويعيش الزوجان حالة من الطلاق النفسي أو الهجر .فالأسباب الداعية للطلاق تتجلى بتراكم الأسباب، فيكون عمل الزوجة الدائرة التي تتجمع فيها الأسباب لهدم عش الزوجية، ففي دراسة محلية تبين أن من أسباب الطلاق انشغال الزوجة بعملها خارج المنزل وبأعباء المنزل وتربية الأولاد وإهمالها لزوجها(1). كما أن الاستقلال الاقتصادي للزوجة يجعل المرأة تعتد بنفسها وتفكر في الاستغناء عن الزوج عند ظهور المشكلات، كونها تستطيع أن تعيل نفسها، فلا تتردد في قطع علاقتها الزوجية إذا لم يحقق لها الزوج السعادة التي تنشدها، ففي إحدى الدراسات القانونية تبين أن القسم الأكبر من حالات الطلاق كان بناء على طلب من الزوجة ويحدث عند النساء اللاتي يتمتعن بالاستقلال المادي وعدم حاجتها إلى الرجل للإنفاق عليها،[2] إن عدم مقدرة الزوجة التوفيق بين عملها ومسؤولياتها في الأسرة تكاد تكون حالة عامة في معظم المجتمعات ففي استبانه أجريت على النساء الأمريكيات حول:(المساواة وعمل المرأة) كانت 80 % من مفردات العينة يجدن صعوبة بالغة في التوفيق بين مسؤولياتهن تجاه العمل ومسؤولياتهن تجاه الزوج والأولاد و 87 % من العاملات يفضلن البقاء في المنزل،وتشير الدراسة إلى ارتباط عدد حالات الطلاق بطول نهار العمل للمرأة حيث يسبب غيابها في العمل لساعات طويلة تتراوح بين 10-12ساعة سببا لنحو12مليون حالة طلاق في العالم 58 % منها في أوروبا وأمريكا الشمالية.(3)

إن عدم وجود الاستقرار في حياة الأسرة يفقدها النظام والتوازن ويكون سبباً لتدخل سلبي لأهل الزوجين مما يؤدي لتأزم الحياة الزوجية، ويمكن الاستدلال على ذلك من المشاجرات المستمرة

---

(1) – المرجع نفسه :ص116.

(2) – مراد غادة: انحلال الزواج وأسبابه، وزارة العدل، الجمهورية العربية السورية،2005،ص27.

(3) – جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص 116،117.

واضطرابات الزوجين، وتدخل الأهل في شؤونهم،والتفكير في الطلاق والتحدث عنه، ومن ثم حدوث الانفصال أو الطلاق.[1]

لكن أسباب الطلاق عديدة ولا يمكن الجزم بأن عمل المرأة يؤدي لارتفاع معدلات الطلاق، ولكن غياب القيم وسيطرة النزعة المادية والاستهلاكية تجعل بعض النساء ينظرن لرباط الزوجية من باب المصلحة والمتعة، فقد تلجأ الزوجة لعقد مقارنات بين زوجها وزملائها في العمل فتشعر وكأنها مغبونة في زواجها، وأن الاختلاط في أماكن العمل قد يؤدي لتوسيع علاقات المرأة مع زملائها من الرجال فتدخل معهم في علاقات حميمة وخاصة وقد تتطور الأمور لعلاقة عاطفية وجنسية فتطلب الطلاق، في مثل هذه الظروف فإن الأبناء هم من يدفعون الثمن لنزوات الآباء أو الأمهات ويقعون ضحايا الطلاق لاسيما أن بعض الدراسات تربط بين الانحراف والطلاق فالمنحرفين غالبيتهم من أبناء المطلقين.[2]

يؤثر عمل المرأة على الحياة الزوجية فيؤدي إلى اختلال و ضعف العلاقة والاستقرار والارتباط فيما بينهم،نتيجة غياب المرأة عن المنزل وإهمال حاجيات النفسية للرجل ،كما يبعث على تنازع الزوجين حول السيادة داخل المنزل وكيفية الإنفاق، فتظهر الخلافات فيما بينهم نتيجة عدم اقتناع الرجل بعمل المرأة وكذلك اختلاطها بزملائها في العمل فتسبب للرجل حالة نفسية مما يؤدي إلى الطلاق وانهيا مؤسسة الأسرة وانحراف الأطفال.

---

[1] – مختار هادي: عمل المرأة وأثرها على الاستقرار الاسري، مجلس النشر العلمي، مجلد 25 العدد 2 جامعة الكويت 1997، ص211،210.

[2] –– جهاد ذياب الناقولا :المرجع السابق،ص117.

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا في هذا الفصل أن المرأة الجزائرية التي كانت تتسم بالدونية والإخضاع، بالتغيرات الجذرية التي حصلت في المجتمع الجزائري،قد أصبحت تقيد الأسرة في الحقبة الاستعمارية وتسير إدارتها خلفا لزوجها التي التحق في صفوف الجيش ،ثم شاركت مع الرجل في الجهاد و الكفاح في الثورة التحريرية،ولم تتوقف التغيرات عند هذا الحد بعد الاستقلال،حيث عملت عملية تنمية البلاد كضرورة ملحة للآثار التي خلفتها الثورة بالنهوض بالمرأة وتمكينها وتكوينها وتعليمها و إدماجها في سوق العمل ومجالات أخرى كانت حكرا على الرجل، وكان ذلك بفضل التشريعات القانونية التي أصدرتها من اجل فصل الحواجز بين الجنسين والمعايير والعادات التقليدية في المجتمع الجزائري،إلا آن كل هذه المبادرة التي قامت بها الدولة من اجل عمالة النساء،إلا أن الإحصائيات الرسمية في هذا المجال يوضح ضعف اليد العاملة النسوية في جميع القطاعات، فهذا يفسر وجود معوقات اجتماعية واقتصادية الذي لا يزال يمارس ضغطه على المرأة.

الفصل الرابع:اتخاذ القرار الأسري

تمهيد:

أولا: اتخاذ القرار الأسري وارتباطه بمفاهيم:

1- السلطة

2- القوة

3- القيادة

4- الإدارة

ثانيا: نظريات سوسيولوجية في اتخاذ القرارات الأسرية:

1- نظرية التبادل و القوة

2- نظرية التبادل الاجتماعي

ثالثا: مراحل عملية اتخاذ القرار الأسري

رابعا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الأسري

خاتمة

الفصل الرابع: اتخاذ القرار الأسري:

تمهيد:

تعد عملية اتخاذ القرارات الأسرية جانبا مهما في حياة أفراد داخل الأسرة فهو عنصرا هاما لتحقيق أقصى فائدة آو منفعة و إشباع رغبات أفراده، فهو يستخدم مفاهيم وأساليب يتعامل معها مع المشكلة وذلك بإتباع عناصر التخطيط والتنظيم للوصول إلى الهدف معين.

وفي هذا الفصل نحدد المفاهيم المرتبطة باتخاذ القرار الأسري و محددته كذلك مراحله والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الأسرية.

أولا: اتخاذ القرار الأسري وارتباطه بمفاهيم:

ومن المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم اتخاذ القرار تتمثل في:

1- السلطة:

فالسلطة خاصة للجنس وتدعمها الثقافة من خلال نسق القيمة وتظل السلطة وتستمر حتى بدون ممارسة القوى في اتخاذ القرار.

وإذا اتبعنا التقليد الذي وضعه "فيبر weber" فان السلطة الشرعية legitimateوهي ذلك الأسلوب الذي يؤكد الرضا والقبول من خلال القيم والمعايير والمعتقدات السائدة ،والسلطة تتضمن الحق في استعمال القوة كانت تمارس أولا تمارس في ادوار اجتماعية فعلية ويرجع هذا التميز الى كل من "فرنش و رافن french and raven "عام 1959 وهذه القوة نجدد أساسها في نسق القيمة وهي ليست دائما في مستوى يمكن من ملاحظتها. (1)

وباستخدام مفهوم السلطة بوصفها خاصية ملازمة للجنس وتختلف عبر الثقافات بل وتختلف بين الثقافات الفرعية في المجتمع الواحد فانه يمكن تفسير استمرارية وثبات السيادة للذكر أو الرجل بالرغم من أن اتخاذ القرار أصبح مناصفة بين رجل والمرأة.

ويضع لنا "ويليام جود" 1967 هذه القضية بشكل مختلف فالرجل لا يزال هو السيد بالرغم من انه أصبح غير قادر على القيام بهذا الدور (2)

---

(1) – نادية احمد محمد: اتخاذ القرار في الأسرة،– دراسة في انثروبولوجيا الأسرة والقرابة–،دار المعرفة الجامعية– طبع،نشر،توزيع،الإسكندرية،مصر،دون سنة نشر،ص 119.

(2) –Ronald E.Cromwell and David.H.Olson: In Families.Halsted Press Division.New york.1975.p75.72.

فكان قضية غلبة الرجل وسيادته هي قضية بيولوجية في المحل الأول وهي مسالة تكاد تكون عامة في الأسرة الإنسانية والجنس البشري ويرجع ذلك إلى أن الرجل لا يعترض للمشكلات الفسيولوجية التي تمر بها المرأة وبناء على هذا فهو العادة أقوى منها .(1)

وبالرغم من الاستقلال الاقتصادي للمرأة واعتقاد بعض الباحثين أن هذا قد أدى إلى توازن القوى بين النوعين في الأسرة إلا أن الرجل ظل حتى مع تغير المركز الاقتصادي للمرأة هو صاحب السيادة،وتشير الأبحاث إلى أن اختلاف الوظائف الاجتماعية وليس الاقتصادية بين كل من المرأة والرجل سيظل عاملا هاما وعنصرا أساسيا في استقرار السيادة الاسمية للرجل في الأسرة (2)

ومن المستحيل قيام مجتمع بدون نظام فالحياة اليومية المستمرة تتضمن تفاعل عدد من الناس ببعضهم مع بعض في علاقات تنطوي على الرئاسة والخضوع وعلى الصدارة الأوامر والقرارات مقابل الطاعة و الامتثال ويذهب " دوركايم durkheim"إلى أن السلطة ضرورية لتحقيق التوازن والاستقرار داخل البناء الاجتماعي فهي جزء لا يتجزأ من إي نظام اجتماعي ولذلك يعتبر "دوركايم "أن النظام هو السلطة لأنها تتلاءم مع البناء الاجتماعي .(3)

ويرتبط الحق في ممارسة السلطة وعمل القرارات بمركز محددة تلتزم باتخاذ القرارات المتفقة مع أهداف الجماعة والحفاظ عليها .(4)

وتحقق السلطة المحافظة على البنيان الأسر على كيانها الاجتماعي والاقتصادي بحيث يؤدي كل فرد دوره دون تعارض مع الآخرين.(5)

والأسرة ممثلة في صاحب السلطة التي تقع غلى عاتقه مسؤولية تنظيم حياة الأسرة والثواب والعقاب لا تثر فقط على سلوك أفرادها وإنما تلتزم أمام المجتمع الملي بأنماط السلوك المتعارف عليها والمتوقعة منهم.(6)

---

(1) – نادية احمد محمد: المرجع السابق،ص 119.

(2) –محمد عاطف غيث: دراسات تطبيقية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1986،ص 146.

(3) – مجموعة من أساتذة علم الاجتماع:دراسات في علم الاجتماع و الانثروبولوجيا،دار المعرفة الجامعية، مصر،1975،ص 297.

(4) – المرجع نفسه: ص304.

(5) – نادية احمد محمد: المرجع السابق،ص 121.

(6) – سعد فتح الله هلول : قراءات في علم المجتمع الريفي، مذكرات جامعية، الإسكندرية،1958،ص 85.

فالأسرة أصبحت تمارس سلطة محدودة على أفرادها ومع وجود الدينامكية القديمة للخضوع ولطاعة من قبل الفرد نحو الأسرة واستمرار تأثيرها إلا أنها أخذت شكلا أخر فالأب الذي كانت له صورة لا تغيب عن خيال الطفل وعن عقل الشاب اصب حالان له مكانة محدودة في عقل الطفل وروحه وصورة اقل وضوحا في عقل المراهق كذلك تغيرت صورة الأم نتيجة لدخول المرأة عالم النشاط الاقتصادي .(1)

ونتيجة للتغير الاجتماعي السريع والقيم الثقافية المتصارعة حيث تغير في توزيع السلطة داخل الأسرة الأم أكثر مشاركة وتأثيرا. (2)

بل أن تقدم الأب في السن وتدهور صحته يقضي على السلطة الفعلية له وان ظلت قائمة من الناحية الأخلاقية وخاصة في الأسرة التي تعمل بالزراعة حيث يفقد الأب مع تقدمه في العمر قدرته على النشاط والحركة في الحقول والأسواق مما يؤدي إلى تقلص دوره وعلاقته وسلطته.

وعلى النقيض فان مركز الزوجة ووضعها يزداد قوة مع تقدمها في السن وبعد وفاة الزوج يكون لها سلطة مؤثر على أبنائها كما أن المرأة تستمد مكانة رفيعة من أبنائها الذكور سواء في حياتها أو بعد وفاتها.(3)

وفي المجتمعات البدائية يتمتع الرجل بالسلطة التي يحددها العرف والتقاليد ومع ذلك تمارس المرأة كلما تقدم بها العمر سلطة أيضا وتستخدم أساليب متعددة للتأثير على الرجل الذي يظل ينفرد بالقرارات هامة في الأسرة كتربية الأطفال وزواج الأولاد والبنات.(4)

وقد تتركز السلطة في يد الزوجة لعدم عوامل منها : كبر السن قوة الشخصية الإصرار والمثابرة ارتفاع المستوى التعليمي، الدخل او الثراء، الانتماء إلى الأسرة ذات مكانة اجتماعية مرموقة، وفاة الزوج. (1)

---

(1) – F.Ivan Nye &Felix M.Berardo : the Family: Its Structure and In terac-tion،Macmillan publishing co،Inc،Nnew york 1973،p 294.295.

(2) – David Y.F.Ho: Father Hood in Chinese Culture،in Michael F.lanb (ed)، the father's Role in Cross-cultural- perspectives ،Lea Pub-lishers،London،1987،p236،243.

(3) – Hugh and Baker:Chinese Family and kinship، the Maacmillan press، london، 1979، p 37.48.

(4) – E.E.Evans-Prritchard :The Position of Women in Primitive Societies and other Essays in Social Anthropology،faber and faber،LTD،tomdon،1965،p50.51.

ان السلطة خاصية ترتبط بالجنس أو النوع وكذلك ترتبط بسن والمركز الاقتصادي وكذلك المعايير الثقافية،وتمارس السلطة من طرف الفرد داخل الأسرة من يمتلك عوامل يخضع أفراده ويحافظ على البنيان الأسري.

2- القوة:

مفهوم القوة من المفاهيم المركزية والجوهرية في علوم متعددة وقد ثبت انه ذات دلالة في فهم الدنياميات الخاصة بعلاقات الأشخاص في جميع أنماط العلاقات، كما انه من الجوانب الأساسية في كل التفاعلات الاجتماعية.[2]

بل أن "برتراند راسل"(1938) يقول :"أن مفهوم الأساسي في العلم الاجتماعي هو قوة، بنفس الطريقة التي تكون بها الطاقة هي المفهوم أو التصور الرئيسي في العلوم الطبيعية .

ويذهب كل من "بلود – وولف" (1960) إلى أن:" وضع القوة يمثل أكثر الجوانب أهمية في بناء الأسرة ".[3]

وقد عرف "هريست " القوة بأنها "القدرة على التحكم في بعد القرار وقام بتنميط القوة الزوجية Maarital PowertyPology،لتصنيف سيادة أو قوة كل من الزوجين مستخدما مفهوم الاوتونوميك Autonomic، للإشارة إلى اتخاذ القرارات بشكل فردي من قبل احد الزوجين ومفهوم السينكرتيك Suncratic ،ليبين المشاركة بين الزوجين في اتخاذ القرارات .

ويؤكد "مارش March"(1955) على هذا المفهوم حيث يذهب إلى أن القوة كمرادف لمفهوم التأثير Influence،لابد من دراستها في سياق اتخاذ القرار فقوة الفرد يمكن تناولها في حدود التأثيرات الذي يمارسها على القرارات أو الاختبارات.

وتعرف"سافيليوس روتشيلد safilios rothschild " :"القوة في الأسرة بأنها ذلك المفهوم المتعددة الإبعاد الذي يقاس بطريقة غير مباشرة من خلال الأفعال السلوكية ومن خلال نتائج اتخاذ القرار ونمط تقسيم العمل السائدة وأنماط إدارة التوتر والصراع ".

---

(1) – نادية احمد محمد: المرجع السابق،ص 128.

(2) –المرجع نفسه،ص 128.

(3) ––Ronald E.Cromwell and David.H.Olson:opcit p.3.4.

ويستخدم مفهوم القوة بطريقة شاسعة في كتابات الأسرة باعتباره الأسلوب الذي تستخدمه الأسرة للوصول إلى اختيارات جماعية ،وهذا الاختيار الجمعي يشير إلى أي موفق توجد فيه بدائل ويكون شخص أو أكثر في الأسرة يؤثر بطريقة مباشرة على عملية الاختيار .[1]

ويلاحظ " دافيد هير David Heer" أن القوة ليس لها بعد واحد، فالأشخاص الذين يتمتعون بقوة كبيرة في جانب واحد من قرارات الأسرة، لا يكون لهم بالضرورة نفس درجة القوة في جوانب أخرى.[2]

فقد عرف " كروموبل والسون cromwelland Olson" (1976) القوة بأنها القدرة الفعلية أو الممكنة لفرد ما على تغيير سلوك الآخرين في نسق اجتماعي معين .[3]

- وهناك ثلاثة أبعاد للقوة هي :

1- أسس القوة: وهي المصادر التي يمتلكها الفرد وتزيد من قدرته على ممارسة التحكم في موقف معين ومن أهم المصادر: التعليم، الوظيفة، الدخل.

2- عمليات القوة: ويقصد بها تلك العمليات التي تحدث خلال المناقشات العامة للآسرة وهي:اتخاذ القرار. ،حل المشكلات . ،حل الصراعات ،إدارة أو سياسية الأزمات.

3- نتائج القوة:وقد ركزت معظم الأبحاث على البعد لتحديد الشخص الذي يتخذ القرار.[4]

تشير الكتابات الكثيرة حول بناء القوة في الأسرة إلى أن الأسرة هي نسق تنظيم فيها الأنشطة وتعكس تقسيما واضحا للعمل وما يترتب عليه وجود خطوط واضحة للسلطة، والملاحظ أن دخول المرأة إلى مجال العمل احدث بعض تغيرات في إدارة الأسرة بحيث أصبح الرجل أكثر مشاركة في قرارات البيت بنما أدت مساهمة المرأة في دخل الأسرة إلى اكتسابها قوة اكبر ففي اتخاذ القرارات الاقتصادية إلا أنها فقدت سيطرتها على الجوانب الروتينية في إدارة البيت.[5]

---

(1) - Ronald E.Cromwell and David.H.Olson:opcit p24.81.

(2) - نادية احمد محمد: المرجع السابق،ص 129.

(3) --Paulena Nickell and Jean Muir Dorsey : Managemeent in Family Liv-ing.Wiley Eastern Private Limited. NewDelhi.1967.p.133

(4) - نادية احمد محمد: المرجع السابق،ص 130.

(5) -Archana Shukla :Decision Making in Single and Dual-career Families in India. Journal of Marriage and the Family. Vol 49.No3.August.1987.p625.627.

كما يشير بناء القوة إلى تأثير الزوجين ومناطق تأثيرها في عمليات القوة بالأسرة واختلاف ذلك التأثير وفقا لمصادر الوقت والطاقة والمال.[1]

فبناء القوة يتأثر بعدد متنوع من العوامل والمتغيرات الاجتماعية المتشابكة مثل درجة تعليم كل من الزوجين المرحلة التي تمر بها الأسرة النسق القيمي العام للمجتمع .[2]

وعندما تتلقى المرأة قدرا عاليا من التعليم مساويا للزوج فإنها تمتلك عناصر من القوة تتلخص في:كالدرجة العلمية ،الوظيفة ،المرتب،وهذه العناصر تضيق مسافة القوة بينها وبين زوجها وهي لا تملك حينئذ إلا أن تنظر إليه كرفيق وصديق أكثر من كونه سيدا أو رئيسا.[3]

ويشير "فريدل" إلى أن النساء يتمتعن بالقوة الحقيقية داخل الأسرة رغم أن الرجال يكون لهم وضع الاحترام والسيادة والسيطرة والسلطة ومن الصعب عموما التقدير المضبوط لبناء القوة داخل الأسرة .[4]

ويمكن تحديد نطاقات للسلطة والتأثير spheres of authority لكل من الزوج والزوجة بحيث يكون لكل مهما درجة معينة من القوة داخل نطاق نفوده واهتمامه الخاص وهنا تصبح مهمة البحث أن يحدد هذه المناطق ومدى القوة التي تتحقق فيها .[5]

والواقع إن القوة ترتبط بالدور المنوط بكل من الرجل والمرأة واثر ذلك على الأبناء ومدى تأثير هؤلاء في بناء القوة فقد أصبح الأبناء يتمتعون بنوع من القوة داخل الأسرة، وان كانت هذه القوة ترتبط بمحددات تتمثل في نوع الطفل والزيادة في مصادر قوته(عمر الطفل –تعليمه–درجة تعليم الولدين) وكذلك نظرة الأسرة إلى مصالح الأطفال وهل تعد مصالح ثانوية أم رئيسية .

---

(1) – Robert O.Blood:Marriage. The Free Press.New york.1969.p 205.

(2) – william F.KerKel: Influence Differtiation in Family Decision–Mak–ing In: Jerold Heiss(ed).Family Roles and Interaaction. Raand Mc.Nally & Company. Chicago.1968.p196.

(3) – سامية الساعاتي: دور المرأة في المجتمع المصري الحديث–تحليل اجتماعي ثقافي–، المجلة الاجتماعية القومية،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة،سبتمبر 1975،ص 114.

(4) – Edwin Terry Prothro and Lutfy Najib Diab: A Changing Family Pat–tern in the Arab East.American University of Beiruut.1974.p131.

(5) – John Scanzoni :Social Processes and Power in Families.in:wesley R.Burr.Reuben Hill.F.Ivan Nye & Ira I.Reiss (ed).contemporary theories a about the familty. The free press. New York.1979.p.304.

ومن هذه المحددات مدى احتمال حدوث صراعات بين القوة المتزايدة للطفل وبين خضوعه لوالديه وكذلك مدى استطاعة احد الوالدين في ظروف معينة أن يكون أو يشكل مع أطفاله تجمعا مؤثرا لفرض سيطرته وتحقيق نتائج مقصودة.[1]

ويشير بناء القوة في الأسرة إلى توزيع هذه القوة بين أفرادها، مما يجعل موضوع توزيع القوة بين الزوجين وبين الوالدين و الأطفال يلقي اهتماما كبيرا من دراسي الأسرة.

وبالرغم من ذلك فان تأثير الأم على الأطفال يفوق تأثير الأب بل انها تؤثر بشكل كبير على الأب أيضا إلا أن قيم المجتمع تجعل اهتمام المرأة الأول يرتكز على موضوع الزواج والإنجاب بينما يهتم الرجل بالعمل والانجاز .[2]

وعلاقة القوة أساسها علاقة اجتماعية وليست شخصية حيث يتوقع من مصدر القوة إن يتمتع بخاصية يستطع الآخرون الإفادة منها أو تحويلها اجتماعيا لمصلحتهم أو لصالحهم وتصوير علاقة الرجل بالمرأة على أنها علاقة خضوع وتبعية مطلقة من المرأة للرجل إنما يمثل تصورا ساذجا لان هناك تفاعل خلاق في مصادر القوة والتأثير بين الزوجين في نطاق الأسرة فتصيب المرأة من التعليم والمهارات يزيد من مصادر قوتها في الأسرة والمجتمع ويدعم في نفس الوقت مصادر قوة الرجل ويدفع الأسرة والمجتمع إلى مزيد من التقدم.[3]

كما تعطي العائلة في المجتمع الريفي السيادة للذكور وهي سلطة تقدم على أساس الجنس والسن، ويستمد الرجل هذه السلطة من خبرته آو مكانته داخل المجتمع، أما قوة المرأة فتستمد سلطتها من مصدرين أساسين هما

1 – القوة المستمدة من الرجل وتتمثل في قدرتها على الإنجاب وبخاصة إنجاب الذكور والقوة التي تستمدها من صلات القرابة من ناحية الأب والأعمام، وهذه القوة التي تستمدها المرأة من الرجل يجعل من الصعب عليها تتحدى قراراته آو تعترض عليا .

---

(1) –Ibid.p 309.313.

(2) – Clifford Kirkpatrick:the Family As Process and Instituion.the Ro– nald press Company. New york.1963.p 47.48.

(3) – كيت فيلليت : العلاقة السياسية بين الجنسين ، عرض ونقد: عبد الحليم محمود، عدد المرأة بالمجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 1975،ص 234.236.

2- ممارسة الأنشطة الإنتاجية: وقد اكتسبت المرأة قوة جديدة نتيجة الوظائف التي تقلدتها بحكم التعليم وخروجها للعمل،وحتى إذا كان هذا العمل داخل حدود المنزل فان المرأة الريفية تزداد قوتها.[1]

إن القوة في الأسرة هي خاصية للوضع الاجتماعي والأدوار المنوطة للزوجين والأبناء،بحيث تشكل القوة بعد هام في الأسرة حيث تعتبر قدرة الفرد على التحكم في اتخاذ القرار الأسري ،فتقاس قوة الفرد بعد تأثيرات تتمثل في الدخل والعمل والتعليم.

3- القيادة:

الوحدة الأساسية للمجتمع ليس هو الفرد، ولكنه الجماعة الصغيرة أو الأولية التي تتميز بعلاقات المواجهة كالأسرة، والجماعة الأولية لا تقبل إلا القائد الذي يحقق حاجات الجماعة ويراعي المعايير المقررة لسلوك أفرادها، و يفتح قنوات الاتصال معهم.[2]

والقائد في الأسرة يجب أن يحظى بالرضا من أفراد الأسرة فيستدم أساليب تحقق الرضا ويوفر المناخ النفسي والمعنوي المرتفع لهم ،ولابد إن تتوفر في القائد صفات لا تتوفر في غيره عند اتخاذ القرار، فيقترح بدائل جديدة دائما ويستمع إلى اقتراحات وأفكار الآخرين ويستفيد منها ولكنه يتمتع بالمبادرة في اتخاذ القرار والمركزية في الاتصال بين أفراد الأسرة.

ومع ذلك يكون في الأسرة أكثر من قائد في المواقف والموضوعات المختلفة،بل أن قد يحدث تبادل في الأدوار القيادية بين الزوجين .[3]

ونظرا لان الأسرة تعتبر جماعة ثابتة وتضم عددا من الأفراد على مدى زمني طويل فان تقسيم القيادة فيها يقوم على بناء واضح ،مثال ذلك أن الآباء لهم قيادة واضحة على الأبناء ونتيجة للطبيعة المعقدة للآسرة والتنوع الكبير في الأنشطة التي تمارس داخلها فان كثيرا من الاعتبارات تكون مطلوبة في قيادتها .[4]

---

[1]- عالية حلمي عبد العزيز: بعض ملامح التغير في شكل الأسرة الممتدة في الريف المصري، رسالة ماجستير،جامعة عين شمس، 1986،ص 351.353.

[2] -Donald J.Clough:Concepts in Mangement Science.Prentice-Hall of India Private Limited.NewDelhi.1968.p29.

[3] - wesley R.Burr: Successful Marriage. The Dorsey press.u.s.A 1976 p158. 159

[4] - نادية محمد احمد : المرجع السابق،ص142

ومع ذلك فان لكل فرد خبرته وتميزه في جانب من جوانب حياة الأسرة كالميزانية أو السائل التعليمية ،وهناك علاقة بين الخبرة وبين القيادة في الأسرة وهذه الخبرة ترتبط بالسن أو الجنس أو المركز أو كلها معا.[1]

باعتبار مفهوم القيادة يتدخل في مفهوم اتخاذ القرار الأسري،حيث يكون متخذ القرار هو قائد الأسرة لحل مشاكلها واقتراح بدائل جديدة.

4- الإدارة:

وهي أسلوب أو طريقة للحياة فالأسرة تضم أفراد يعيشون معا في بيئة من الحب والتعاطف وتهدف أو تسعى لتحقيق أهداف وتلبية احتياجات، وللإدارة أسلوب لاستخدام المصادر المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية لتحقيق أهداف الأسرة.[2]

و المسؤول عن إدارة الأسرة تقع عليه مسؤوليات تحديد كيفية استخدام دخل الأسرة ،واستخدام الوقت والطاقة آو الجهد وتطوير القدرات والمهارات ،وإقامة علاقات ناجحة،والتوجيه التعليم والاجتماعي لأعضاء الأسرة ،واختيار المسكن المناسب واختيار السلع والخدمات التي تحتاجها الأسرة.

ولهذا تبدو الإدارة عملية شديدة التأثير في انجاز المهام العائلية، كما أنها تحقق أفضل استخدام ممكن للمال والقدرات وتوزيعها بين العمل وبين ممارسة الأنشطة الإباعية ،كما أنها تحسن اختيار واستخدام ولهذا تشكل الإدارة جانبا حيويا من خبرة الأسرة لأنها تحقق التخطيط لتلائم بين إمكانياتها ومطالبها.[3]

ويرى البعض أن مفهوم اتخاذ القرار يترادف مع الإدارة لأنه ففي لحظة الاختيار نجد أن صورة متخذ القرار والمدير تعتبر واحدة ،والبعض الأخرى يرى أن العلاقة بينهما قريبة ولكنها ليست شيأ واحدا .

وهناك مدخل أخر يفترض أن اتخاذ القرار يمثل احد مراحل الإدارة، وهذا يعني انه جزء من عملية الإدارة وخطوة من خطواتها كالتخطيط والتنظيم والضبط والتقييم ويذهب "جروس gross وكراندال" grandallإلى اعتبار اتخاذ القرار هو مركز الإدارة أو الطاقة المحركة لها.

---

(1) – wesley R.Burr:opcit p 52

(2) – Paulena Nickell and Jean Muir Dorsey:opcit p32

(3) – Paulena Nickell and Jean Muir Dorsey:opcit p 10 6, 107

ويمثل اتخاذ القرار عنصرا هاما في الإدارة المنزلية لأنه يجعل الأشياء تحدث بطريقة مقصودة آو متعددة بدلا من تركها تقع بدون تحكم آو تدخل.[1]

وعلى هذا يعد اتخاذ القرار لب عملية الإدارة والنشاط المحوري فيها ،بحيث أن وسائل الآسرة وإمكانياتها تستخدم لتحقيق أهداف الأسرة خلال الحياة اليومية وعبر الانتقال من سنة إلى أخرى وعلى مدى الحياة بحيث لا تتوقف هذه العملية فالإدارة عملية ديناميكية وهي أسلوب للانجاز ونشاط مخطط وموجه نحو قيم وإشباع رغبات معينة وهي تستخدم نتائج العلم والمعرفة وتطبيقها في توظيف مصادر وإمكانيات الأسرة لمواجهة مواقف المعيشة وحل مشكلاتها وتخطي صراعاتها.[2]

يعتبر اتخاذ القرار أداة الإدارة المنزلية فهو يعمل على تنظيم وتخطيط أهداف الأسرة

ثانيا: نظريات اتخاذ القرارات الأسرية:

1- نظرية التبادل والقوة:

أن فهم "بلاو" للقوة يتبع فهم "امرسون"، وقد حظي الكثير من الدراسات الامبريقية حول التبادل والقوة ،ويعرف "بلاو" القوة بأنها:

"مقدرة الأشخاص آو الجماعات على فرض إرادتهم على الآخرين بالرغم من المقاومة ومن خلال الردع، أما في شكل احتباس المكافئات التي يتم تزويدها بشكل منتظم أو في شكل عقوبة، وكل من الأمرين بشكل جزاء سلبيا من حيث التأثير، إذا كان الشخص يقدم الخدمات التي يحتجها الآخرون بشكل منتظم بحيث لا يتمكنون من الحصول عليها سريعا من أي مكان أخر، فان اعتمادهم أحادي الجانب يجبرهم على الإذعان لطلباته من لا يتوقف عن إشباع حاجاتهم".

هناك عدد هائل من الأدلة لتدعيم العلاقة العامة بين القوة النسبية والتزويد بالخدمات ومن قبيل ذلك دراسة "بلود و وولف blood and wolf" توازن القوة بين الأزواج والزوجات، يوضح كل من "بلود و وولف" بأنه كلما كانت مهارات الزوج حاسمة بشكل اكبر بالنسبة لبقاء وعيش الأسرة وسعادتها وانه كلما أتم سيطرته على ثروة الأسرة ومصادرها بصورة اكبر فانه تكون الأسرة أبوية بشكل اكبر، ويوضحان أن هذا يعود إلى رأي الزوج أو الزوجة في القرارات، والذي يمثل نتيجة مباشرة لما يساهم به كل منهما.

---

(1) – Paulena Nickell and Jean Muir Dorsey:opcit p 65 ; 68

(2) –Ibid ;p80 ;81

ليس من خلال الحساب الذهني للقوة النسبية ولكن لان الشريك الذي يتلقى أكثر مما يعطي يشعر بأنه مدين بالنسبة لإسهاماته السابقة وانه معتمد فيها يتعلق بإسهاماته المستقبلية ،وفي دراسة أجراها "بلود وولف "على أكثر من سبعمائة عائلة معاصرة في دترويت وجدا دليلا على هذا النمط ويقولان:

على الرغم من أن المجتمع يصر – على توازن معين للقوة في الزواج، إلا أن المجتمع المحلي الأكبر يؤثر في علاقات الزوج – الزوجة اليوم كلما كان الزوج ناجحا أكثر في عيون أعضاء المجتمع المحلي فان هيمنته تكون أكثر في صناعة القرار الزواجي وعلى الرغم من أن مكتسبات الزوج تعتبر أيضا مؤشرا حساسا لقوته أكثر من وظيفته إلا أن نجاحه يعتبر مثالا رئيسا للمساهمة في مصدر الزواج.

ولان الأزواج من أصحاب الدخل المرتفع ينبغي أن يكونوا أكثر تأثيرا في الزواج فان هذا يعكس عظم مساهمتهم في الموارد المالية العائلية، وبالمقابل حينما يؤخذ الدخل الإجمالي للعائلة (اكثر من دخل الزوج لوحده) في الاعتبار، فان توازن القوة يتغير باتجاه الزوجة – ولذلك ،فان الأزواج أصحاب الدخل المرتفع أكثر قوة من زوجاتهم اللواتي لا يساهمن بمال.

وتعتبر مرحلة الزوجين في دور حياة العائلة مؤشر آخر على موارد الفرد إن وجود صبيان يخلق حاجات لدى الزوجة تقودها للاعتماد أكثر على الزوج فيما يتعلق بالمساعدة،والدعم المالي ،واتخاذ القرارات ...الافتقاد للأطفال يسمح باستمرار صيفة شهر العسل من العاطفة المتبادلة والاعتماد المالي المتبادل مع الزوج ، وبالمقابل، فان المرأة التي يكون لديها طفل حديث الولادة... تترك عملها وتحتجز في بيتها بموجب متطلبات ثقيلة تقتضيها رعاية الطفل، أنها لا تنقطع فقط عن زملائها في العمل، لكن حتى فرصة مشاركتها في النشاطات الاستجمامية والاجتماعات التنظيمية تضعف بموجب مسؤوليات رعاية الطفل ...ولهذا ،ليس من العجيب أن يزداد اعتماد الزوجة .

يميل "بلود و وولف "إلى التأكيد على العلاقة بين القوة والالتزامات ،ومع ذلك هناك دليل بان العوامل المعيارية تؤثر في كيفية تصرف الناس، ويعتقد "بلاو" بان القوة يمكن أن تستند على هذا الأساس ،وفي الأسر التي تكون فيها الزوجة المعيل الأساس يكون هناك ميل لدي المرأة تتخلى عن بعض قوتها المالية لزوجها، وقد أظهرت الدراسة التي أجرها "ديفد مورلي david morle y " لعادات مشاهدة العائلة للتلفاز في بريطانيا، بأنه عندما يكون الرجال أو الأطفال في البيت فان المرأة تقريبا تؤجل بشكل ثابت في اختيارهم للبرنامج ،إن النساء يشعرن بأنه ينبغي عليهن أن يكن صانعات سلام في الأسرة، يمنحن الأعضاء الآخرين القوة ليختاروا دون مبالاة.

القوة، والشرعية، والمعارضة تتمثل الفكرة الأساسية في هذا الفصل في قدرة نظرية الاختيار العقلاني على تفسير انبثاق المعايير التي تتحدى حدود الاقتصار على الجماعة الصغيرة يقدم "بلاو" الذي يهتم بالبناءات الاجتماعية بعيدة المدة تحليلا تبادليا للعملية المتمثلة في : تطور القوة المؤسسة الشرعية.

يوضح "بلاو" بان المحدد الرئيس للشرعية وجد في الجانب التبادلي للقوة،وبشكل محدد، في شعور الخاضعين بان القوة لا تمارس فقط بعدل مجرد بل بشكل سخي يتجاوز العدالة "اذا كانت المنافع التي يحصل عليها الأتباع... تتجاوز توقعاتهم حول العائد العادل مقابل التكاليف التي تعرضوا لها ...فان قبولهم الجمعي للقيادة يضفي شرعية عليها". إن الشرعية تحول القوة إلى السلطة لان الشرعية تجعل من الحق والملائم طاعة للقوة ،بمعنى أخر إن الجماعة تطور معايير تساعد في إجبار الأعضاء على الطاعة، وبالمقابل فان أصحاب المكانات العليا اللذين يؤدون مهامهم بصورة جيدة آو يقدمون مساهمات رئيسة من اجل انجاز الأهداف العامة سوف يحظون بالاحترام والقوة ولكن ليس بالضرورة أن يحظوا بالشرعية والسلطة.[1]

وهناك نظريات عديدة حول إمكانيات القوة الزوجية، تختلف منظوراتها للعوامل التي تساهم في القوة النسبية للأزواج والزوجات، وقد عدد "سنتر Centers " وزملائه قائمة بخمسة إمكانيات.

أ. تنميط الدور:

تكون للأزواج المقدرة على اتخاذ القرارات في مجالات معينة وهناك خط متصل لقوة الزوج يتدرج من أسفل (اختيار الطعام) إلى (اختيار نوع العمل).

ب .الشخصية:

يمكن أن نعزو وجود عدد من عناصر الشخصية إلى القوة النسبية فقد وجد (سنتر) أن كلا من الأزواج والزوجات الذين يتمتعون بدرجة عالية من السلطة يوجدون في الأسر التي يسيطر فيها أحد الزوجين على الآخر.

[1] – رث والاس، السون وولف : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع– تمدد أفاق النظرية الكلاسيكية– ترجمة :محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2011،ص 553،552،551.

ج.العوامل الثقافية:

هناك معايير متباينة من حيث النظر إلى المدى الذي يجب أن تكون عليه قوة الزوج في الوحدة الأسرية[((1))] ويؤكد "رودمان Rodman" في (نظرية الإمكانيات في المحيط الثقافي) أن توزيع القوة الزواجية يمكن أن يكون نتيجة للتفاعل بين:

أ. الإمكانيات المقارنة للزوج والزوجة.

ب. التوقعات الثقافية عن توزيع القوة الزوجية[((2))].

د.السيطرة على الإمكانيات ذات القيمة:

إن القوة كما فسرناها من قبل هي الجانب الذي يتحكم أو يسيطر على الإمكانيات ذات القيمة فإذا كان لأحد الزوجين إمكانات أكثر من شريكه فإنه يصبح الجانب القوي.

هـ.الجدارة والانهماك:

ويعني ذلك أن الزوج أو الزوجة الذي يكون أكثر معرفة في مجال معين يصبح أكثر قوة[((3))].

لكن تحليل هذه النظريات التي تحاول تفسير بناء (القوة الأسرية) يكشف أنها جميعا تحاول تفسير الديناميات ولكنها بل تضع في الاعتبار المساهمات الممكنة لأعضاء الأسرة الآخرين وخاصة الأطفال والأقارب فبالرغم من أن الأطفال لا تكون لهم السلطة إلا أنه يكون لهم تأثير قوي، كما أنهم يشاركون ويمارسون الضغوط على القرارات التي يتخذها آبائهم[((4))].

تبين نظرية القوة أن من يمتلك مصادر القوة هو الذي له القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الأسرية.

((1)) Richard Centers, Bertram H. Raven and Aroldo Rodrigues, Conjugal Power Structure: A Re-Examination, American Sociological Review, (Apr., 1971), pp. 264-278.

((2)) Hyman Rodman: Marital Power in France, Greece, Yugoslavia, and the United States: A Cross-National Discussion, Journal of Marriage and the Family, 29 (may1917), pp 320,324.

(3)-Richard Centers, opcit, p 320, 324.

(4)-سناء حسين الخولي : الاسسرة و الحياة العائلية ،ن ط 2، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان ،2015،ص 172.

2- نظرية التبادل الاجتماعي:

2-1- الجذور الفكرية لنظرية التبادل الاجتماعي:

تتنوع إلى حد كبير المؤلفات التي تراكمت، وانتهت إلى نظرية التبادل الحديثة والواقع أن نظرية التبادل المعاصر كانت عبارة عن مزيج من قضايا الاقتصاد، و الانثروبولوجيا الوظيفية وعلم اجتماع الصراع ،وعلم النفس السلوكي ،أي أن نظرية التبادل المعاصرة مزيج من التراث السوسيولوجي المتنوع.[1]

- فمن خلال الفكر الاقتصادي أسهم من "ادم سميث ،وديفيد ريكاردو، وجو ستيوارت ميل ،وجيرمي بنتام" بإسهام فريد في إطار الفكر الاجتماعي، حيث ينظر هؤلاء الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيكيون) إلى الإنسان بوصفه عقلانيا رشيدا، يسعى لتحقيق اكبر قدر من المكاسب المادية أو المنفعة من خلال التعاملات أو التبادلات مع الآخرين في سوق تنافسي حر.[2]

قد احتدم النقاش بين من يناصرون المذهب النفعي، وبين أولئك الذين يناصرون الاتجاه السوسيولوجي الحديث، ومنذ بداية ظهور علم الاجتماع ،وفي هذا الإطار حاول "تالكوت بارسونز" إعادة صياغة مبادئ المذهب النفعي وضمنها في بنائه النظري محاولة منه لتطوير اتجاه عام حول الفعل الاجتماعي، وبالمنطق نفسه حاول أصحاب نظرية التبادل الحديثة إعادة صياغة المبادئ النفعية في نظريات تحاول فهم التبادل الاجتماعي.[3]

ولقد تأصلت نظرية التبادل الاجتماعي في علم الاجتماع في ستينات هذا القرن من خلال أعماله "جورج هومانز" و"بتر بلاو"، اللذين ركزا على دراسة الجماعات الصغيرة ،وفي السبعينات تطورت النظرية من خلال أعمال كثيرة استفادت من فرضيات كليهما، حيث أن كلا منهما قد انطلق من مسلمات مختلفة، لكنهما انتهيا إلى طريق واحدة، اذ كان " هومانز"عالما نفسيا سلوكيا يؤمن بان السلوك البشري تحدده الحاجة و الإثابة والتدعيم، أما" بيتر بلاو" فكان اقرب إلى النظرة التفاعلية الرمزية التي من فكرة مؤداها أن التبادل عملية خلاقة بين فاعلين ذوي قيم معايير، وليس بين أفراد

---

(1) –Turner Jonathon.H:Structure of Sociological eory. Universtiy of california.Riverside.1991.p285.

(2) – نورة بنت إبراهيم الصويان: المرجع السابق،ص 101.

(3) –Turner Jonathon.H:opcit .p 285.

ذوي غرائز، وهما يتفقان على أن التفاعل سواء أكان قويا آم ضعيفا، إنما يقوم دائما على تبادل شئ آخر.[1]

ولقد استخدم علماء الاجتماع، وبخاصة الاتجاه الذي تولى "جورج هومانز" ريادته، مضامين المفاهيم الاقتصادية نفسها، وذلك بعد إعادة صياغتها، وتزويدها بمضامين اجتماعية، حيث ترى وجهة النظر هذه إمكانية فهم التفاعل الاجتماعي، وذلك بالنظر إلى الفرضيات الآتية:

1- لا يبحث الإنسان عن الفوائد القصوى، يحاول تحقيق بعض الفائدة في تعاملاته الاجتماعية مع الآخرين .

2- لا يتصرف الإنسان دائما بشكل رشيد وعقلاني،و لكنه يقوم بحساب التكاليف والفوائد في التعاملات الاجتماعية .

3- ليس لدى الفرد معلومات تامة حول جميع البدائل المتاحة، ولكنه على الأقل عادة ما يعي بعض البدائل التي تشكل الأساس لتقديرات التكاليف والفوائد.

4- يعمل الفرد دائما تحت قيود، ولكنه مع ذلك ينافس مع الآخرين خلال تعاملاته في السعي لتحقيق الفائدة.

5- يسعى الفرد على الدوام في تعاملاته لتحقيق الفائدة ،ولكنه يتقيد بما يتاح له من موارد عند دخوله في علاقة التبادل .[2]

بالإضافة إلى هذه التغييرات في الفرضيات النفعية، تركز نظرية التبادل على ازلة صفة المادية ن التفاعل الإنساني، ولكي تصبح هذه البديلة أكثر قابلية للتطبيق في جميع البيئات والظروف الاجتماعية، أضيفت إليها فرضيتان هما:

6- أن للفرد يقوم في التعاملات الاقتصادية في أسواق واضحة ومحددة في جميع المجتمعات، ولكن هذه التعاملات ما هي- فقط- إلا عبارة عن حالة خاصة من علاقات التبادل العامة والكبيرة التي تحدث بين الأفراد في معظم البيئات الاجتماعية أو جميعها.

7- يسعى الفرد إلى تحقيق الأهداف المادية في تبادلاته، ولكنه يقوم -أيضا- بنقل و تبادل الموارد غير المادية كالمشاعر والرموز.[1]

---

[1] - زايد احمد: الكتاب السنوي الأول - الأسرة في الجزيرة العربية- المجلد الأول : بحوث علمية محكمة، الرياض، 1993،ص، 27،26.

[2] - نورة بنت إبراهيم الصويان: المرجع السابق،ص 102.

ويرى "فريزر" إن الأنماط البنائية الاجتماعية التي تسود ثقافة معينة ما هي إلا انعكاس للدوافع الاقتصادية لدى الإنسان الذي حاول من خلال مبادلة السلع إشباع احتياجاته الاقتصادية الأساسية ،وبالإضافة إلى ظهور تفسيرات "فريزر"في أطروحات الأجيال اللاحقة من علماء الانثروبولوجيا من أمثال "مالينو فسكي" و "ليفي شتراوس"، نلاحظ أن نظرية التبادل الحديثة في علم الاجتماع تنشد التصور نفسه للتنظيم الاجتماعي:

1- عمليات التبادل هي نتيجة لجهود الأشخاص لتحقيق الاحتياجات الأساسية.

2- عند تحقيق الفوائد للأشخاص المعنين، تؤدي عمليات التبادل إلى إعطاء صيغة النمطية على التفاعل .

3- مثل هذه الأنماط لا تخدم فقط احتياجات الأفراد ،وإنما تعمل على تقييد إمكانية، الظهور المستقبلي لأنواع من البيئات الاجتماعية، ووجه "فريزر"في تحليله اهتماما آخر لنظرية التبادل المعاصرة، يتمثل في التفريق بين الأنساق الاجتماعية فيما له علاقة بالقوة والامتياز مثلما فعل "ماركس" قبل جيل من الزمان ،ولقد أضاف "فريزر" إسهاما بارز لنظرية الصراع بالإضافة إلى مبدأ رابع للتبادل .

4- تعمل عمليات التبادل على التفريق بين الجماعات على ضوء امتلاكهم للسلع القيمة، مما ينتج عنه اختلافات في القوة والامتياز والمكانة.[2]

كذلك قدم "مالينوفسكي " في تحليلاته إسهامات مهمة عديدة لنظرية التبادل الحديثة. وساعد على تحرير النظرية من قيود المذهب النفعي، و أرسى بهذا أساسا وقاعدة مفاهيمية لنوعين أساسيين من اتجاهات التبادل: أولهما يؤكد على أهمية العمليات السيكولوجية،وثانيهما يؤكد على أهمية تأثير القوة الثقافية و البنوية على العلاقات.[3]

والأن تعد نظرية التبادل الحديثة من أهم الاتجاهات النظرية السائدة في علم الاجتماع ،إذ أن علم الاجتماع استخدم ونشط فكرة التبادل الاجتماعي في منتصف هذا القرن من قبل "جورج هومانز، و بيتر بلاو، وبكلي ،وكور.." وغيرهم وتتمثل جوهر نظرتهم للحياة الاجتماعية في أنها عبارة عن شبكة من العلاقات الاجتماعية القائمة على المفاوضات والمداولات والمساومات، مستخدمة مفهومين

---

(1) -Turner Jonathon.H:opcit .p 285.

(2) - Turner Jonathon.H:opcit .p 287

(3) -Idid p 289.290.

أساسيين لإقامة مثل هذه العلاقات وهما الكلفة الاجتماعية ،والمكافأة الاجتماعية، وفي نظر رواد هذا الفكر، فالفرد يفكر في مدى إشباع حاجاته الذاتية و الاجتماعية من خلال تعامله مع الآخرين .[1]

2-2- القضايا الأساسية في نظرية التبادل الاجتماعي:

على أساس أن النظرية هي عبارة عن مجموعة من القضايا الأساسية، التي تتضمن تصورا للتفاعل الاجتماعي القائم في المجتمع،فان تحليل نظرية التبادل يكشف تشكلها من القضايا الأساسية الآتية:

1- أن البشر في سلوكهم يتطلعون إلى تجنب السلوك المكلف، والى التعظيم الدائم للفائدة، ولذلك فسلوكهم يتأسس وفق للحسابات بين العائد والتكلفة لاختيار أفضل البدائل ،وهذه الحسابات تتأسس بدورها على نمط إدراك الفاعل لطبيعة التكلفة والعائد ،استنادا إلى ذلك يمكن فهم عملية التبادل بوصفها سلسلة من الاختيارات، وبما أن هذه الاختيارات تبنى على أساس حساب التكلفة والعائد، فان التفاعل بين الناس يتحول إلى ضرب من التبادل،و تكون هذه التبادلات واضحة وصريحة، كما في العلاقات الزوجية بين الزوج وزوجته.

2- أن ذلك لا يعني أن التبادل يتم على أساس مادي بحث وإنما قد يتم التبادل على أساس احتياجات معنوية بحتة ،كالبحث عن القبول الاجتماعي ،والاستقلال ،والأمن والمساومة والمثل العليا . ..الخ ، وذلك سب خلفية الأفراد ونظرتهم للحياة أي أن الاحتياجات النفسية (السيكولوجية) وليست الاقتصادية فقط ، هي التي تحفز على استمرار علاقات التبادل وتحافظ عليها ،وطبعا لابد من إن يتم هذا التبادل في ضوء قيم المجتمع ومعاييره ،أي أن السلوك التبادلي يتأسس وفق معايير عامة مقبولة لدى الجميع، ولا يخضع فقط للحسابات العقلانية .

3- تقوم نظرية التبادل اجتماعي على رؤية معرفية واسعة، إذ تنظر إلى السلوك البشري على انه يستند إلى العقلانية، وان التفاعل بين الجماعات والمؤسسات، أو من الأمم يقوم على الأسس نفسها التي يقوم عليها بين الأفراد.

4- على الرغم من أن الفرد يسعى دائما لتحقيق الفائدة من خلال تعامله مع الآخرين، ولكنه يتقيد بما هو متاح له من موارد عند دخوله في علاقة التبادل، ومن ثم فان عدم "توازن القوة" أوالموارد يعد ميزة

[1] – نورة بنت إبراهيم الصويان: المرجع السابق،ص105.

للتبادل في العلاقات الاجتماعية في مقابل ذلك ينظر إلى عمليات التبادل بصفتها نتيجة لجهود الأشخاص لإشباع احتياجاتهم الأساسية .[1]

ولفهم التفاعل الأسري وإسهام الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية في ضوء نظرية التبادل، فإننا ننظر للأسرة على أنها مجموعة من الفاعلين ،يعيشون حياة مشتركة، يسعون خلالها إلى تحقيق اعلي درجة من الفائدة ،واقل درجة من الخسارة ، وان الجوانب المعنوية، والحاجات السيكولوجية مهمة في التفاعل الأسري ،أكثر من الجوانب المادية، كما أن عملية التبادل الاجتماعي في النطاق الأسري تخضع لقيم ومعايير المجتمع العامة.

وهذا لا يعني انه تفاعل يخلو من تبادل المنافع، وحساب التكلفة والعائد، وان المقارنة بين البدائل المتاحة يدفع كل طرف التفاعل إلى اختيار نمط السلوك الذي يسر فيه ،حيث يسعى كل من الزوج والزوجة في العلاقات الزواجية إلى اتخاذ القرارات التي تحقق لكل منهما اكبر المكاسب بأقل التكاليف، لقد ركزت دراسات الأسرة الموجهة بنظرية التبادل الاجتماعي على دراسة الموارد التي يستخدمها أطراف التفاعل في الأسرة، في حساب التكلفة والعائد ، لان هذه الموارد تعد قيما تبادلية ،يمكن أن تؤثر على مجرى التفاعل في الأسرة.[2]

وقد فرقت بحوث كثيرة بين المصادر الخارجية، كالحالة الاقتصادية، أو المهنية أو المكانة الاجتماعية للزوج أو الزوجة، وبين المصادر الداخلية غير الاقتصادية، أي المصادر المعنوية ،كالحب وأداء الأدوار المتوقعة واتضح من احد البحوث التي أجريت في وقت مبكر أن المصادر غير الاقتصادية تؤثر في التفاعل داخل الأسرة

و أن لها قيمة تبادلية، ومن ثم فهي على بناء القوة ،ونمط اتخاذ القرار داخل الأسرة، مثلها مثل مصادر الخارجية، ويمكن إدراك قيم هذه المصادر في الحياة اليومية الأسرية ،من خلال مكانة الأم وتأثيرها في اتخاذ القرارات الأسرية منذ وقت طويل، وحتى في الأسرة الممتدة سابقا.[3]

ووفقا لنظرية التبادل، فان بدائل علاقات التفاعل بين الزوج والزوجة العاملة التي يفترض أن تساعد بدخلها من العمل، حيث تتشكل هذه العلاقات وفقا للبدائل الآتية:

---

[1] – نورة بنت إبراهيم الصويان: المرجع السابق،ص 105،106.

[2] – نورة بنت إبراهيم الصويان: المرجع السابق،ص 105،106.

[3] – زايد احمد : المرجع السابق،ص 29.

أ- إجبار الأخر على تقديم المساعدة له، وهذا الوضع يتكرر دائما في الحياة اليومية ببين الزوج وزوجته العاملة، إذ قد يجبرها الزوج على الإسهام في دخل الأسرة، وقد يأخذ راتبها كاملا ،أو يدفعها للإسهام بالتنصل تدريجيا من مسؤولياته، والزوجة ترضى بهذا الوضع، وبنمط العلاقة تلك، وذلك لان المجتمع يضفي شرعية على القوة التي يمارسها الزوج، وفي المقابل لا تملك الزوجة بدائل مختلفة متاحة أفضل من رضا بالوضع الذي هي فيه.

ب- أن يسعى الفرد إلى الحصول على المساعدة من مصدر أخر، أي أن الزوج يسعى للزواج من امرأة عاملة أخرى للحصول على الدخل المادي، والزوجة أمام هذا الموقف لا تملك إلا أن تذعن وتستسلم وتسهم في الدخل، حتى ولو عن غير اقتناع ،لان البدائل غير متاحة أمامها، وحتى لو كانت تملك معلومات كافية عن هذه البدائل أحيانا لا تستطيع اختيار إحداها، لان قيم المجتمع ومعاييره لا تقبل هذا البديل ،فالسلوك التبادلي يتأسس وفق معايير عامة مقبولة لدى الجميع، ولا يخضع فقط للحسابات العقلانية.

ج- انه قد يجد طرقا تمكنه من الاستغناء عن هذه المساعدة أي أن الزوج قد يجد مصدرا للدخل، مما يجعل الزوجة هامشيا، ومن ثم يقلص مساحة مشاركتها.

د- يتمثل البديل الرابع في التبادل المتكافئ الذي يقوم على الاعتراف الضمني بتوازن الحقوق مع الواجبات وهذا يعني ان تسهم الزوجة في الحياة الأسرية بنتائج عملها في المقابل أن يوافق الزوج (ذو المستوى التعليمي الملائم ،والذي استوعب كثيرا من القيم الحديثة) على زيادة مساحة المشاركة الزوجية في مختلف القرارات الأسرية ،خاصة أن ذلك ،وان تعارض مع بعض أعراف الثقافة المجتمعية فانه يتفق تماما مع توجهات ديننا الإسلامي الحنيف.

هـ- تتحقق العلاقات بين الوحدات البنائية في الأسرة (الزوج- الزوجة – الأبناء) على أساس التواصل ويتضمن ذلك من المضامين ما يؤثر في عملية اتخاذ القرار، خاصة في الأسرة التي يتخذ فيها القرار الأسري طابعا جماعيا ديمقراطيا.[1]

يرتبط اتخاذ القرار الأسري في نظرية التبادل الاجتماعي بنظام التبادل النفعي بين الزوجين والمراكز الاجتماعية ومصادر خارجية التي يحصل عليها الزوجين.

رابعا: أنواع القرارات الأسرة:

[1] – نورة بنت إبراهيم الصويان: المرجع السابق،ص107،108.

تتنوع القرارات و تتعدد في الأسرة من حيث الأهمية والتعقيد بين ثانوية أو روتينية متكررة وجوهرية أو رئيسية تمس حاضر الأسرة ومستقبلها، بالإضافة إلى القرارات التي تحتمها ظروف محنة أو أزمة مفاجئة.

كما يمكن تصنيف القرارات وفقا لأسلوب اتخاذها من حيث فردية تسلطية أم تتخذ بأسلوب جماعي تتحقق فيه المشاركة والديمقراطية.

ونستطيع أيضا أن نعدد القرارات طبقا لمجال نشاطها والأهداف التي تسعى لتحقيها.[1]

1- القرارات من حيث الأهمية والتعقيد:

نجد أن هناك قرارات تتعلق بأشياء صغيرة مثل شراء احتياجات الأسرة من السوق أو اختيار أنواع الطعام المطلوبة لوجبة الإفطار أو الغذاء وإعدادها.

ومن ناحية أخرى هناك القرارات التي تتصدى لموضوعات بالغة الأهمية مثل إنجاب طفل، شراء منزل ،اختيار وظيفة أو عمل جديد ،وهي قرارات مصيرية تؤثر على حياة الأسرية ومستقبلها .[2]

والنوع الأول من هذه القرارات يعرف بالقرارات الثانوية في إدارة البيت وتبرز كجزء من الإدارة اليومية وترتبط بأنشطة الأسرة الروتينية وهي نتاج لأنماط سلوكية جاهزة وشائكة وأفعال معتادة تلقائية ولا شعورية ولا تعتبر قرارات حقيقية.

أما القرارات غير الروتينية وهي أكثر أهمية وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة والى التفكير والتروي من أكثر من شخص واحد أن قد تشارك فيها الأسرة كلها.[3]

هذه القرارات ترتبط بمصير الأسرة وتعد استجابة للأحداث والظروف الخارجية فقد تختار الأسرة أن تحقق النجاح الأدبي وتفضله على المكسب المادي ،بينما تتعرض في موقف أخر لاختيار الأمان المنتدى وذلك لمواجهة فقدان عائل الأسرة لوظيفته أو مصدر دخله ،ويعتبر قرار اختيار الوظيفة أو المهنة من القرارات المعقدة التي ترتبط بقرارات عديدة ومتداخلة على مدى زمن طويل .[4]

---

[1] – نادية احمد محمد :المرجع السابق.ص 150.

[2] –Wesley R.Burr:opcit.p 139.

[3] –Paulena Nickell: opcit.p 68.

[4] –Irma H.gross .Elizabeth W.cranda 11& Marjorie M.Englewood cliffs.Newjersey.1980.p126.

ومن هذه القرارات ما يبرز في مواقف ملحة كان تفقد الأسرة مسكنها أو ثروتها في كارثة ما ،ولمواجهة هذه الأزمة لابد أن تعيد الأسرة استخدام المال المتاح لديها لمواجهة هذا الموقف وهذا يتطلب اتخاذ قرارات عديدة، وقد تلجأ الأسرة إلى طلب العون من مصدر خارجي أيضا.[1]

2- وهناك تصنيف أخر للقرارات لأسبابها ونتائجها ومنها:

ا- القرارات التي يتحقق لها إتفاق أو إجماع، بحيث يوافق كل أعضاء الأسرة عليها.

ب- القرارات التي تهدف إلى تسوية الخلافات التي تثار حول ما سيتم عمله، وان كانت عملية اتخاذ القرار تظل مستمرة ولا تتوقف.

ج- القرارات التي يفرضها الواقع: وفي هذا الصدد يعقب "ترنر" فيقول:" أن كثيرا من المناقشات تنتهي بلا جدوى، وعلى ذلك فان الأحداث وليس الكلمات هي التي تحسمها ،فهي قرارات يفرضها الواقع، وعلى أفراد الأسرة أن يتقبلونها".[2]

3- القرارات الفردية والجماعية أو المشتركة:

ويحدد أسلوب اتخاذ القرار ومدى المشاركة أو انعدامها في اتخاذه نوع هذا القرار من حيث هو فردي أم جماعي ففي حالة صدور القرار عن السلطة العليا ويمثلها في الأسرة الأب والأم فان إسهام الجماعة يتضاءل ويسمى هذا بالقرار التسلطي.

أما إذا صدر القرار عن الجماعة فانه يختلف من حيث الأسلوب و المحتوى و يعرف بقرار التسوية، و هو يعبر عن اتفاقات الأسرة الحديثة التي تتمتع بالديمقراطية.

ومن هذه القرارات ما يعبر عن الانسجام الكامل داخل الأسرة، ولكن حتى وان كان للجماعة عقل له فكر خاص به ،ومهما تكون الرغبة في التكامل والانسجام فانه ينبغي ألا نقع في ما يسمى بعقل الجماعة.

لان العقل ملك للأفراد وأي مطلب للجماعة يؤدي إلى فقدان فردية الشخص يكون قائما على فهم خاطئ للعلاقة بين الفرد والجماعة.[3]

---

[1]- Paulena Nickell: opcit.p 68

[2]-Wesley R.Burr:opcit.p147.

[3] -ر.م.ماكيفر و شارلز بيدج: المجتمع، ترجمة:السيد محمد العزازي، فؤاد اسكندر و يوسف ميخائيل، مكتبة النهضة المصرية،1971نص 444،448.

وبالرغم من أن الأسرة هي الإدارية في الإدارة المنزلية ،إلا أن هذا لا يعني أن جميع القرارات ذات طابع جماعي.

وعموما فان القرارات الجماعية تحتاج وقتا طويلا لمناقشتها، كما أن الأسرة كجماعة تكون أكثر قدرة على تناول الأفكار وتقييم الموضوعات، كما أنها أكثر قدرة على مواجهة الضغط الخارجي وتوجيهه نحو الخضوع والامتثال.

ويحقق القرار الجماعي فائدة اكبر من القرار الذي يتخذه شخص بمفرده.

ويحقق عندما تكون الأهداف متقاربة والاتصال جيد، فان الفرد الذي تتوفر لديه معرفة ومعلومات كافية أن يتخذ قرارا جيدا ومقبولا من الأسرة .[1]

وقد تسمى القرارات الجماعية بالقرارات المشتركة، ومن مميزاتها أنها تجعل المشاركين في عملية اتخاذ القرار يشعرون بمسؤولية اكبر لتنفيذها وهي وان كانت أيسر في تنفيذها من القرار الفردي إلا انه قد تنشأ مشكلات أثناء تنفيذ القرار.[2]

وفي هذا النوع من القدرات التي تتحقق فيها المشاركة والتفاهم يمكن للطفل أن يشترك في اتخاذ قرارات الأسرة وذلك بتدريبه منذ مرحلة مبكرة على كيفية اتخاذ القرارات والاختيار بين متغيرات مثل اختبار ألوان الملابس التي يفضلها، نوع الطعام أو الحلوى المفضل لديه كذلك فان المناقشة الجماعية تدرب الأطفال على أساليب حل المشكلات التي يمكن أن تواجههم في مراحل مقبلة كما أن مشاركة الأبناء في القرار يؤدي إلى كسب تأييدهم وتحاشى عنادهم ورفضهم قرار الوالدين.

وفي الأسر التي تسمح باللقاءات المنتظمة بين أفراد الأسرة للمناقشة والتشاور في الأمور التي تخص الأسر ككل مثل كيفية قضاء الإجازة – شراء منزل جديد– في مثل هذه الأسر تتحقق القرارات الديمقراطية وهي تتسم بالمرونة وفقا للظروف والمواقف التي تحدد مدى فردية القرار أو جماعتيه.[3]

ويؤثر توزيع القوة وعلاقاتها في الأسر على نوع القرار، فقد تكون القوة متساوية بين الزوجين بحيث يتمتع كل منهما بمجال مستقل للقوة يتمثل في اتخاذ القرارات بشكل منفصل ،وعندما تكون القوة غير متساوية ويتمتع الزوج بالسيادة فانه يستحوذ على اتخاذ القرار، وتتضح المساواة في الأسر الأمريكية (بلود – وولف 1960)وخاصة في المراحل الأولى من الزواج، بحيث يميل الزوجان إلى

---

(1) – Irma H.gross:opcit.p 134.135.

(2) –Robert O.Blood:opcit.p370.

(3) –Idid p387.388.

الاتفاق ومناقشة معظم القرارات والتواصل إلى قرارات مشتركة تحقق الرضا وجهات النظر وتشبع رغبات الطرفين بقدر الإمكان وهذه تسمى بالقرارات الاتفاقية.

ولكن مع امتداد واستمرار الزواج، فان الميل والاتجاه الزوجين يكون أكثر نحو اتخاذ القرارات المنفصلة أو المستقلة ويرجع ذلك إلى أن كلا من الزوجين يصبح له اهتماماته الخاصة وتقل فرص الحديث بينهما حول الأحداث اليومية وحول القرارات بحيث يصبح الطرف صاحب المصلحة في القرار هو الذي يمارس سلطته ويتخذ قراره بمفرده، ألا أن هذا الأسلوب وان كان يحقق اتخاذ القرار بشكل سريع وسهل لكنه عرضة للمعارضة وإثارة الخلافات والفشل .[1]

4- هناك تصنيف للقرارات طبقا لمجال النشاط الملائم لها والأهداف التي تسعا لتحقيق وهي خمسة أنواع:

أ- القرارات الروتينية: وهي تحقق هدفا واحدا، ويكون القرار مقبولا إذا اختبرت وسيلة مؤثرة لتحقيق هذه الهدف وتغطي هذه القرارات أهدافا تراوح بين ارتداء الملابس بسرعة في الصباح إلى إقامة المجتمع المحلي

وعموما، فهذه القرارات تتعامل مع المواقف المتكررة الحدوث ،وبالرغم من بساطة هذا النوع إلا انه لا بد من النظر إليه في ضوء نتائجه وأثاره على النسق الكلي.[2]

ب- القرارات الاقتصادية: وهي ذات أهداف متعددة وتعتمد على مصادر مختلفة ولكنها لا تختص فقط بالمال ،بل تتعامل مع مصادر أخرى، وهذا النوع من القرارات يتسم بالتعقيد ولذلك فان على متخذ القرار أن يكون لديه بعض الأساليب لقياس قيمة المصادر في علاقاتها معا وفي ارتباطها بالأهداف المختلفة.[3]

وفي الأسرة الريفية يختص الرجل بالقرارات الاقتصادية الخاصة بالدخل والتحكم في الموارد الاقتصادية، فالرجل هو صاحب الكلمة النهائية فيها ويكون هو المسؤول عن جميع أفراد العائلة، ويقوم بجميع التزاماتها وحاجاتها المعيشية وهذا يحدث في الأسر التي تنتمي إلى الطبقة العليا، أما في الطبقة الدنيا فيشارك الجميع في العمل وتكاليف المعيشة.

---

(1) –Idid p205.207.

(2)– نادية احمد محمد: المرجع السابق، ص 154.

(3)– Irma H.gross:opcit.p128

وفيما يتصل بالقرارات الاقتصادية الداخلية في المنزل فان للام الكبرى مسؤولة الإشراف على الأعمال المنزلية ومعها ابنتها الكبرى أو زوجة الابن الكبيرة بشرط أن تحظى بمكانة خاصة لدى حماتها.(1)

ج- القرارات الاجتماعية: وهي تحاول أن تحل المشكلات الناتجة عن الصراع بين القيم وبين الأدوار، والصراعات بين توقعات الدور وبين الضغوط والمثل والمعتقدات ،والصراع بين الأدوار والعلاقات الجديدة أو المكتسبة وبين تلك الأدوار والعلاقات القديمة بحيث تخضع الأخيرة للتحرير والتعديل، وهذه العملية تحدث لا شعوريا ،بحيث أن القيم والأهداف تتعدل تلقائيا .(2)

وغالبا ما تصل الصراعات في الأدوار إلى نقطة محورية أو جوهرية في حياة الفرد تحتاج إلى قرار حاسم ،مثال ذلك :أن الأم التي لديها أطفال صغار وفي ظل الحاجة إلى العمل والدخل لمساعدة الزوج على أعباء الحياة إنما تواجه صراعا في مشاعرها وتحتاج إلى اتخاذ قرار لا يؤثر عليها وحدها ولكنه يحتاج لمشاركة أفراد آخرين بين الأسر بل انه يخضع لمعايير المجتمع وظروفه ويحدث في نفس الوقت تغييرات في المجتمع ذاته.

وعند اتخاذ القرار الاجتماعي الأسرة إلى مشاركة أعضائها وإظهارهم للمشاعر الكامنة والتعبير عن التوقعات والآمال والتصورات الذاتية لأدوارهم وأدوار الآخرين في الأسرة وذلك لان القرارات الاجتماعية تتعامل مع موضوعات شديدة الأهمية مثل العلاقات والأدوار ومواقف الحياة اليومية التي تشمل على صراعات القيم.(3)

وفي الريف، حيث نمط الأسرة الممتدة ،نجد أن كلا من الرجل والمرأة يشتركان في اتخاذ القرارات الاجتماعية وبخاصة ما يتعلق بزواج احد الأبناء وقرارات الإنجاب وتؤثر فيه، لا ينفرد به الزوجان وحدهما.

وفيما يختص بالتنشئة في هذه الأسرة ،يشترك جميعا فيها وأيضا في حالات المرض وعلاج الأطفال تشارك الجدة أو الحماة في اتخاذ القرار وتلعب دورا بارزا.(4)

---

(1) – عالية حلمي عبد العزيز: المرجع السابق،ص 354،358.

(2)– Irma H.gross:opcit.p128

(3)–Irma H.gross:opcit،p128.130.

(4) –عالية حلمي عبد العزيز: المرجع السابق،ص 361.

د- القرارات القانونية: وهي تطبق المعايير أو الحدود في المواقف التي تتطلب إنهاء المناقشات والمجادلات وحسم الاختلافات والخلافات المستمرة في المصالح والأهداف وتعتبر القواعد في الأسرة مرادفة للقوانين في المجتمع، ولاتخاذ هذه القرارات لابد أن وجود القواعد المناسبة وأيضا الشخص القادر على تطبيقها بموضوعية وحياد. مثال ذلك حيث يقرر ويختار أسلوب المعاينة لمشكلة فشل ابنه المراهق وعجز عن التكيف مع السياسة التي حددتها أسرته واتفقت عليها ...هنا يكون الأب صانعا لقرار قانوني.(1)

هـ- القرارات السياسية أو الإجرائية: وهي غالبا ما تصاحب أنواعا أخرى من القرارات ومن أمثلتها.. من الذي سوف يشارك في عملية القرار – من الذي سيتخذ القرار النهائي – ما هو أسلوب التواصل إلى القرار الأخير.

وتظهر صراعات القوة في هذه القرارات لان الأب والأم هما محور صنع القرار وليس للأطفال سواء كانوا صغارا ولا يتحملون مسؤولية أو كانوا قادرين على المشاركة أن يؤثروا في هذه العملية إلا بموافقة الأبوين.(2)

تتنوع القرارات الأسرية داخل الأسرة وذلك من حيث الأهمية والتعقيد ووفقا للأسباب والنتائج ومجال النشاط الملائم في ضوء اسلون اتخاذ القرار سواء على مستوى الفرد أو الجماعة.

ثالثا: مراحل عملية اتخاذ القرار الأسري:

يعد اتخاذ القرار مهارة خطيرة ويتوفر لدى معظم الناس المقدرة الكافية للتركيز على المضمون أكثر من الأسلوب أو الطريقة التي يتم بها التعامل مع مشكلة معينة.

وعند تواجه الأسرة مشكلة معينة فإنها تحتاج إلى مجموعة من المراحل التحديد ثم التقييم ثم التنفيذ هي:

ففي البداية لابد من تحديد المشكلة ثم اكتشاف الحلول الممكنة واقتراح الحلول يعطي كلا من الزوجين بالمشاركة في القرار النهائي وذلك بتقييم الحلول في ضوء مفضلات وقيم كل منهما وتحديد مزايا وعيوب كل حل.

ويتطلب الاختيار أحيانا القراءة في الموضوع أو التحديث مع الآخرين الذين واجهوا نفس المشكلة أو المناقشة مع الخبراء والمتخصصين للحصول على معلومات تفيد في الاختبار النهائي.(1)

(1) – نادية احمد محمد: المرجع السابق، ص 156.

(2) – Irma H.gross:opcit،p128.129

– فاتخاذ القرار ليس عملية بسيطة ولكنه عملية معقدة ويشتمل على الخطوات التالية:

1– تحديد الموضوعات الهامة باستخدام الخبرة والحدس.

2– تحديد المسارات البديلة المختلفة للفعل وهذا يتطلب تحديد البدائل وما يمكن أن تقدمه لتحقيق الهدف.

3– تقييم نتيجة كل اتجاه للسلوك.

4– محاولة اختبار مدى تطابق النتائج المستقبلية مع النتائج الفعلية.

وان كنا نستطيع أن نحدد أربع خطوات أو مراحل رئيسية في عملية اتخاذ القرار:

1– عرض وتحديد المشكلة أو الموقف أو اكتشاف الحاجة لاتخاذ قرار.

2– البحث عن معلومات (سواء كانت قديمة أو حديثة) بهدف:

أ– وضع بدائل .

ب– تقييم البدائل.

3– دراسة نتائج بديل واحد أو أكثر.

4– اختيار بديل أو عدة بدائل توجه مجرى الفعل أو السلوك. [2]

وفي تصنيف أخر لهذه المراحل وان كان ينطوي على نفس المضمون ويختلف من حيث الشكل نجد أن المراحل هي:

1– تحديد الموضوع أو مشكلة التي تحتاج إلى قرار. 3– تقييم البدائل.

2– تحديد حلول بديلة لهذه المشكلة أو الموضوع. 4– اتخاذ القرار باختيار أحد هذه البدائل.

5– تنفيذ القرار.[3]

– ويمكن أن نعرض لهذه المراحل التي تمر بها عملية اتخاذ القرار بشئ من التفصيل:

1– تحديد المشكلة:

على صانع القرار أن يكشف ويعرف موقف كل شخص ووضعه في المشكلة ونظرته إليها وان يكتشف أو يخلق المناخ النفسي الذي يحدد تناول المشكلة.

---

[1] – نادية احمد محمد: المرجع السابق، ص 144،145.

[2] – Irma H.gross:opcit.p135.136.

[3] – Wesley R.Burr:opcit.p 139.

فقد يكون الموقف تنافسيا يحتاج إلى قرار سريع ،وقد يكون موقفا تعاونيا ويصبح لدى الأسرة الوقت الكافي للبحث عن معلومات إضافية، ويساعد الاتصال الحر المفتوح بين الأفراد الأسرة على تحديد المشكلة.[1]

ويعتبر نسق القيم في الأسرة عاملا هاما في هذه المرحلة، فالاختلافات الفردية تظهر في تحديد المشكلة ،وكذلك تؤثر الاختلافات العمرية ،ولتحديد المشكلة الحقيقية يجب أن يبدأ الزوجان في معرفة العوامل الحقيقية للموقف والعمل على تصحيحها وعلاجها وان كان تحديد هذه العوامل الكامنة يأخذ وقتا طويلا.[2]

ويشير تحديد المشكلة إلى اكتشاف أن هناك أمرا يحتاج إلى انتباه واهتمام وغالبا ما يشعر احد أفراد الأسرة بهذه المشكلة ثم ينتقل هذا الشعور إلى الآخرين وربما يحدث هذا من خلال أفعال الفرد أو ملاحمة أو حتى نمط معين للصمت وهي ما تسمى بالأساليب الشفهية لتحديد المشكلة ، وقد لا تؤدي هذه الأساليب إلى تحديد فعلي للمشكلة.[3]

2- تحديد البدائل:

تحدد الجماعة عددا ضئيلا من البدائل عند اتخاذ القرار، ويرجع ذلك إلى أن الأسرة غالبا ما تركن إلى أفكار معروفة مسبقا للحلول وتبذل مجهودا ضئيلا لاكتشاف حلول أو بدائل أخرى ربما تكون أفضل، وقد يكون هذا نتيجة للقلق الذي يجعل الأسرة تتردد وتحجم عن تناول أفكار جديدة ربما تعرضها للمخاطرة.

وهذه المرحلة تحتاج للبحث عن المعلومات لأنها هي مصدر الحصول على اقتراحات وبدائل جديدة وتساعد على التنبؤ بالنتائج التي ستعقب هذه البدائل.

وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها من مصادر داخلية تتمثل في الخبرات الماضية لإفراد الأسرة والتجارب التي يخرجون منها بكم من المعلومات المتنوعة ويتم استدعاء هذه المعلومات بطريقة سريعة و لاشعورية وذلك في مواقف اتخاذ القرار في الأسرة، وإذا كانت هذه المعلومات الداخلية كافية يتخذ القرار.

---

[1]-نادية احمد محمد: المرجع السابق، ص146 .

[2] – Paulena Nickell: opcit.p61.62.

[3] – Wesley R.Burr:opcit.p 142.144.

ولكن قد تحتاج الأسرة في أنواع معينة من القرارات وخاصة القرارات الاقتصادية إلى معلومات خارجية وتشمل هذه المعلومات:المعرفة بالأحداث الخارجية، السياسات الحكومية، أسعار الخدمات والسلع في الأسواق المحلية، أماكن الخدمات وغيرها.

وقد تحتاج الأسرة إلى التشاور مع الأقارب و الأصدقاء والجيران واستشارة المختصين وقراءة إعلانات الصحف ومشاهدة السلع والتحدث مع الباعة في الأسواق.

وقد ساعدت التطورات التكنولوجية على زيادة سرعة وتنوع الأساليب التي تحصل من خلالها الأسرة على المعلومات، ويجب على الأسرة أن تعرف كيف تختار وتنتقي من المعلومات المتاحة لها.

وتؤثر الاختلافات الفردية في رغبة الأفراد للبحث عن معلومات خارجية فبعض الناس يحجم نتيجة للخوف من المخاطرة واتخاذ قرار خاطئ ومثل هؤلاء يستمرون في البحث وطلب المشورة،وهناك آخرون ربما لضيق الوقت يتوقفون عن البحث رغم أن معلوماتهم تكون غير كافية.

فالأسرة يتكون لديها إذن مخزون عقلي من المعلومات والتجارب والأفكار تستخدمه في مواقف اتخاذ القرار، ويعتبر الخيال هو العملية العقلية التي تعطي أفكار جديدة لمواجهة المشاكل اليومية بصياغة بدائل واختبارات جديدة. [1]

3- تقييم البدائل:

بعد فحص كل المعلومات الخاصة أو المرتبطة بالمشكلة لابد من تقييم موضوع لنتائج كل بديل وذلك لتحقيق أفضل النتائج واقل السلبيات.[2]

ويتم هذا التقييم بمناقشة كل بديل على حده،بحيث يمكن تصنيف مزايا وعيوب كل منها ونسبة الخطأ والصواب لكل منها.[3]

ويساعد إدراك العوامل السلبية قبل اتخاذ القرار أو قبل انجازه على تقليل السلبيات آو الخسائر المتوقعة والاستعداد لها. [4]

وفي بعض الحالات تكون الصدفة هي المحدد لمدى اختيار البديل أو عدم اختياره ومدى تحقيقه للرضا،إلا أن كم المخاطرة المتضمن في البدائل المختلفة يحتاج إلى دراستها وتقييمها،ولكن

---

[1] – نادية احمد محمد: المرجع السابق، ص 147،148.

[2] – Paulena Nickell: opcit.p 63.

[3] –Wesley R.Burr:opcit.p144.

[4] – نادية احمد محمد: المرجع السابق، ص148.

في أغلب الأحيان تقوم الأسرة بدراسة بديل واحد ثم يعدل أو يرفض وبعدها تنتقل إلى تقييم بديل أخر نصل إلى حل يتفق مع مستوى طموح صانع القرار ويتم قبوله، ومع استمرار عملية التقييم قد تحدث تغييرات وتحركات جديدة في ضوء ردود الأفعال عند صانع القرار.[1]

4- اختيار احد البديل – أسلوب الفعل الأفضل:

وعادة ما يتم الاختيار من خلال ما تتخيل انه الأفضل وخلال هذا التصور يمكن أن نقرر أي من المسالك العديدة المتصارعة يمكن أن نختاره.

فهذه هي المرحلة الأخيرة حيث يختار بديل واحد ربما وتستبعد البدائل الأخرى وفي بعض الأحيان قد لا يصل الزوجان إلى نتيجة حاسمة ربما بسبب عدم الاتفاق أو سوء الفهم أو سوء التفكير.[2]

وقد لا يتفق القرار مع المشكلة أو الموضوع ولابد هنا من طريقة للتقييم للتأكد من أن الحل يتفق مع المشكلة أو الهدف المرغوب.[3]

ولكي يحقق القرار الإقناع والرضا فلا بد أن يتوافر له مبدأ هما:

1- مبدأ المشاركة: فكلما زادت درجة مشاركة الأسرة في اتخاذ القرار، كلما كانت أكثر اقتناعا به، وقد لا يشارك احد الأفراد ويرجع ذلك إلى أسباب خاصة بالقرد أو الجماعة،وهنا يشعر الفرد بالإحباط وعدم الرضا أو الاقتناع بالقرار.

2- مبدأ الاتفاق أو الإجماع: ويشير إلى درجة اتفاق الأسرة على أن البديل الذي تم اختياره هو أفضل البدائل.[4]

من خلال مراحل عملية اتخاذ القرار الأسري نجد أول خطواته تحديد المشكلة بدقة ومن جميع الجوانب و المعرفة للعوامل الحقيقية للموقف وجمع المعومات الكافية للتحديد أفضل البدائل و الحلول وثم فحص كل المعلومات الخاصة أو المرتبطة بالمشكلة من اجل تقييمه و على هذا الأساس نختار البديل المناسب الذي يكون هو القرار الأنسب.

---

(1)– Irma H.Gross:opcit.p142.145.

(2) –نادية احمد محمد: المرجع السابق، ص149

(3)– Wesley R.Burr:opcit.p145.146.

(4)- Wesley R.Burr:opcit.p165.166

رابعا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الأسري:

الواقع أن صانع القرار ليس له سيطرة كاملة على القرار، فالموقف الحقيقي للاختبار يعتبر عاملا هاما يؤثرا في اختبار أفضل البدائل كما يؤثر في تنفيذ القرار.[1]

وتمثل القيم من ناحية وأهداف الأسرة من ناحية أخرى القوة الدافعة لاتخاذ القرار،وإذا كانت الأسرة تعطي المصادر البشرية كالذكاء والمعرفة والحكمة التي يحتاجها اتخاذ القرار،فان البيئة تمنح المصادر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بل وأيضا الضغوط [2]

وتؤكد نظرية المصدر resource عند" بلود وولف Blood Wolfe " (1960) على أن الفرد الذي يتحكم في اكبر قدر من المصادر التي تشبع حاجات وأهداف الأسرة يكون له السلطة، وبجانب المصادر الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في القوة وبالتحديد في اتخاذ القرار، والتي حددتها النظرية بالتعليم والوظيفة والدخل والمركز الاجتماعي والثروة،ويضيف "هير Heer" (1963) السمات النفسية التي تؤثر على القوة مثل الجاذبية الشخصية وكفاءة الدور.[3]

ويحدد" جيليسي GILLESPIE "(1971) المصادر التي تؤثر في توزيع القوة داخل الأسرة بالتنشئة، الدخل ، الوظيفة،التعليم ، المشاركة ،التحضر ،المراحل التي تمر بها دورة حياة الأسرة ، الإكراه أو الإجبار.

وقد قام "رودمان" بتعميق نظرية المصادر فوضعها في سياق ثقافي تحت اسم نظرية المصادر المعيارية normative (1972) بحيث يفترض انه في المجتمعات الأقل تقدما كتغيرات المصدر كالتعليم والدخل والوظيفة ليست مهمة فقط بالنسبة لصراع القوة ولكنها تؤثر بشكل واضح في البناء الاجتماعي كله .[4]

وداخل حدود أي نسق نجد أن توزيع المصادر نسبيا،وهذه النسبية ليست نتاجا لما هو متاح لكل عضو في الأسرة ولكنها تتحدد وفقا لحقوق وقواعد الدور التي تنظم النسق، وفي أي وحدة أسرية نتوقع أن نجد تفاهما مشتركا وأعراف آو اتفاقيات ضمنية تحدد استراتيجيات القوة وقواعد السلوك [5]

---

[1] – نادية احد محمد: المرجع السابق، ص 156.

[2] – Irma H.Gross:opcit.p130.131.

[3] – Ronald E. cromwell:opcit.p 24.25.

[4] Ronald E. cromwell:opcit.p 25.27

[5] – Ibid. p75.

وبالرغم من أن المعايير المجتمعية تحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل من الزوجين،إلا أن هذه المعايير لا تمنح الزوجة من محاولة التأثير في أي قرارات خاصة بالزوج،وقد تنجح بعض الزوجات إلى ابعد مدى في التأثير على الزوج إلى حد انه قد يترك لزوجته آو يتنازل لها عند اتخاذ القرارات الخاصة به وبذلك تتحمل الزوجة المسؤولية وتقبل قوة اتخاذ القرارات بحيث يحدث تبادل تام في الأدوار وقد لاحظ" بلود وولف" أن الزوج أو الزوجة الذي يمارس معظم التأثير في اتخاذ القرارات كان هو الطرف الأكثر قياما ببعض المهام والأعباء الأسرية وأكثر الزوجين كفاءة في هذا الجانب هو الذي يتوفر لديه الوقت والطاقة والدافع للقيام بمسؤوليات واتخاذ قراراتها.

ويمكن أن نستنتج في ضوء هذا أن المرأة العاملة نظرا لضيق وقتها،فان دورها يتضائل في اتخاذ القرار المرتبط بأداء الأعمال المنزلية .[1]

وإذ جاز لنا أن نقول أن هناك قرارات منوطة بالزوج وأخرى منوطة بالزوجة ،فان هذا يتوقف على مصدر السلطة والقوة لدى كل منهما ولإمكانيات المتاحة لهما مثل المهارات والقدرات الفطرية والمكتسبة والاتجاهات والأفكار والمشاعر التي تنشط السلوك أو تعطله أو الطاقة أو القوة الدافعة للأنشطة العقلية والجسمية وكذلك عامل السن والجنس.

ويعتبر المال والوقت من المصادر غير البشرية التي تؤثر في اتخاذ القرار فالمال وسيلة للحصول على الخدمات والسلع والإنفاق على تكاليف المرض وادخار الفائض لاستخدام عند الحاجة،أما الوقت فان استغلاله يختلف من فرد إلى أخر ومن أسرة إلى أخرى.[2]

ويشير "دو ترك de turck "1982 إلى وجود مصادر داخل الأسرة تلعب دورا موجها في التأثير الاجتماعي والمصدر الرئيسي هو ما يتوفر للأسرة من معلومات ومعرفة وكيفية استغلالها في عملية التفاعل والاتصال داخل الأسرة و تأثيرها في ميزان القوة ،فعملية الاتصال داخل الأسرة أو مع الآخرين خارج الأسرة تعتمد على مدى المعرفة والمعتقدات و الاتجاهات المتخزنة في الذاكرة والتي تشكل الإدراك الاجتماعي المؤثر على بناء القوة.[3]

---

(1) –F.Ivan Nye &Felix M.Berardo: opcit.p 295.307.

(2)– Paulena Nickell: opcit.p81.84.

(3)– Mark A.de Turck & Gerald R.Miller: The Effects of Husband's and wives's Social Cognition on their Marital adjustment.conjugal power and self–Esteem. in: journal of marriage and the family. Vol48.no3.nov.1989.p 761.718.

ويعد الاتصال الحر خاصية مميزة في الأسرة وفي حال الأسرة التي مر عليها زمن طويل نجد أن أعضائها يعرفون بالخبرة أو يستشفون شعور كل منهم للأخر بصدد مواقف معينة بدون اتصال مباشر،ولكن عند لحظة القرار لابد أن يتحقق التواصل لتصل الأسرة إلى ما ترجوه من نتائج.[1]

وقد تنعزل الأسرة ويقتصر الاتصال والتفاعل على أعضائها بحيث تعاني من العزلة الاجتماعية وعدم إقامة علاقات خارج نطاق الأسرة مما يحول دون مشاركة أفراد الأسرة في أنشطة المجتمع المحلي وتوقعاته ويجوز لنا أن نقول أن مدى انعزال الأسرة أو اندماجها في المجتمع يؤثر على اتخاذ القرارات فيها.[2]

وعلى هذا فان من المصادر الخارجية التي تؤثر في ميزان القوة بالأسرة مدى مشاركة الزوجين في أنشطة المجتمع،بحيث أن الذي لا يشارك في هذه الأنشطة لا يكون له دور واضح في اتخاذ القرارات الهامة في الأسرة،وان كانت القرارات العائلية الروتينية غالبا ما يقوم بها احد الزوجين الذي يقيم بالبيت فترات أطول.[3]

وتعد المكانة الاجتماعية من المصادر الخارجية المؤثرة على ميزان القوة، فكما كان احد الزوجين يتمتع بمكانة مرموقة في المجتمع،فانه يكتسب احتراما وثقة بالنفس ومهارة في إدارة شؤون الأسرة،مما يزيد من تأثيره على الشريك الأخر.

ومن المصادر الخارجية الأخرى العمل والدخل، فان كان الزوج هو الذي يعمل ويكسب فان تأثيره في القرارات الاقتصادية الرئيسية كالإنفاق والاستثمار.يكون اكبر، أما إذا كان كل من الزوجين يعمل ويكسب فإنهما يشتركان في القرارات الاقتصادية.[4]

ويؤثر المجتمع على اتخاذ القرارات في الأسرة عن طريق ما يقدمه من خدمات وتسهيلات كالمدارس والطرق والحدائق والمواصلات والمكتبات والأسواق والمستشفيات (خدمات ثقافية وصحية واقتصادية) والمصادر المتاحة للأسرة تتغير بمرور الوقت وباختلاف الطاقة البشرية نتيجة للصحة والمرض وتغير العضوية في الأسرة.[5]

---

(1) – Irma H.Gross:opcit.p132.

(2) – محمد علي محمد و اخرون : دراسات في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،1984،ص 231.

(3) – Robert O.Blood:opcit. P219.

(4) –Ibid.p 207.208.

(5) – Paulena Nickell: opcit.p86.

ويعد التغير ومرور الزمن عاملا جوهريا يؤثر في الأسرة وفي عمليات اتخاذ القرار فيها،فيتغير العلاقات في الأسرة وكذلك الأدوار وتقسيم العمل داخل حدود البناء الأسري يغير من ميزان القوة.[1]

ومن الأمثلة التي توضح ذلك إنجاب طفل جديد يخلق حاجت جديدة لدى الزوجين ويمثل في حاجة الزوجة إلى مساعدة زوجها ودعمه المادي ومشاركتها في اتخاذ القرارات، كما أن وجود هذا الطفل يضع على كاهل الرجل أعباء وحاجات إضافية تتمثل في اعتماده على زوجته بشكل اكبر واحتياجه للطفل وارتباطه به... وهذا الشكل الجديد للعلاقات داخل الأسرة يغير بناء الدور وتقسيم العمل مما ينعكس على عملية اتخاذ القرار.[2]

بل أن هذا الطفل بالرغم من انعدام مصادر القوة لديه، فانه يؤثر على اتخاذ القرار، فقد يستخدم انعدام المعرفة و المهارات و الخبرات لديه،وأيضا يستغل ضعفه الحماسي في مواجهة خبرة والديه باعتبارها عنصرا أساسيا في اتخاذ القرار ومواقف حل المشكلات،كما أن الطفل باستخدام هذه الأسلحة يؤثر في سلطة الأبوين وفي مدى القوة لديهما بوصفها القوة المشروعة والمقبولة ثقافيا واجتماعيا للتأثير في نتائج اتخاذ القرار، و يتضح هذا عندما يحاول الآباء ممارسة سلطتهم وإملاء إرادتهم على الأطفال فإنهم يكونوا مقيدين بالضعف النسبي وعدم توفر الأدوار والوعي الكافي لدى الأطفال، مما يدفع بعض هؤلاء الآباء إلى ضرورة استخدام العقل والحكمة كوسيلة للتقويم والتنشئة.[3]

كما أن الطفل إذا لم يجد سبيلا إلى عقل والديه، فانه يلجا إلى الصمت والكتمان وأشكال مختلفة من المكر والحيلة للتأثير في إستراتيجية القوة.[4]

وفي كثير من الأحيان يملي رغباته على والديه ويحاول أن يسلك ويختار بل ويصر على اختيار وجباته وطعامه وملابسه أيضا.[5]

والطفل من اجل إملاء رغباته وأحداث التأثير قد شكل حلفا أو اتخاذا مع أحد الوالدين ممن يفضله ضد الأخر، ويستخدم صورا مختلفة من المناورات و التضافر لتدعيم موقفه في الأسرة.[6]

---

(1) – نادية احمد محمد: المرجع السابق، ص160.

(2) – Ronld E.Cromwell:opcit.p64.

(3) – نادية احمد محمد: المرجع السابق، ص160.

(4) – Ronld E.Cromwell:opcit.p77

(5) – F.Ivan Nye &Felix M.Berardo: opcit.p300.

(6) – Norman w.Bell and Ezraf.Vogel:opcit .p 23.

فكأن الأسرة تتغير عبر الزمن بتأثير القيم والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية معا، يؤثر على بناء القوة وكذلك على عملية اتخاذ القرار فيها عبر المراحل المختلفة لدورة حياتها.

فالزمن يعد مصدرا رئيسيا للصراع والضغط وذلك نتيجة لأن زمن الفرد قد لا ينسجم مع زمن الأسرة ونضرب مثلا على ذلك: بقرار الفرد للزواج وتكوين أسرة جديدة وترك أسرته الأصيلة، حيث انه لو يكن يتحدد في الماضي في الوقت الذي يختاره الفرد أو يحدده ولكنه كان قرارا يعتمد على حاجات الأسرة وعلى ظروف مجتمعية، بحيث أن القرارات الجماعية للأسرة ككل كان لها الأولوية على التفضيلات الفردية.[1]

كذلك فان القيم الاجتماعية التي تحكم عامل الوقت،قد تغيرت تحت ظروف تاريخية مختلفة،وهذه التغيرات التاريخية تؤثر على الأسرة،فالأسرة تتأثر بشكل واضح بالتغييرات الاجتماعية الكبرى كالحرب والكساد،بل إنها تتناثر بأحداث كالهجرة آو إغلاق مصنع ما أكثر مما يتأثر المجتمع ككل.[2]

فتعقد الحياة وتغير القيم وتصارعها على مدى الزمن ومدى المعرفة المتاحة والتأثير بالتغيرات المفاجئة، كل ذلك يؤثر في اتخاذ القرار.[3]

وذلك لأنه نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجديدة، فقد تغيرت أنماط السلطة وتحققت مشاركة اكبر وتخصص اقل، بل أو أصبح جيل الجديد أكثر شجاعة وتحملا للمخاطر.[4]

فالتغير في الحياة الحديثة أدى إلى تغير الاتجاهات نحو السلطة ونحو مكانة المرأة والأبناء مما اظهر مشاكل جديدة في العلاقات الأسرية وفي استخدام الأسرة لإمكانياتها ومصادرها البشرية والمادية.

كما أن التغير من أسلوب الإنتاج الذي تميزت به الأسرة إلى أسلوب الاستهلاك قد فرض على الآسرة ضرورة استخدام أساليب جديدة لمواجهة المشاكل وتحقيق التقدم لإفرادها والمحافظة على مصالحهم الاجتماعية ولذلك أصبحت القرارات التي تقوم على المشاركة والتفاهم مطلبا حيويا للأسرة الحديثة .[5]

---

(1) – نادية احمد محمد: المرجع السابق، ص161.

(2)– Tamara K.Hareven Family: Time and Historical Time. In the fami-ly:journal of the American Academy of Art and sciences.vol106.no2.Spring. 1977.p59.62.

(3) – Irma H.Gross:opcit.p126.

(4) – سناء الخولي: مدخل الى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1977،ص 244.

(5) – Paulena Nickell: opcit.p31.32.

ومن الإحداث الداخلية الضاغطة التي تتعرض لها الأسرة وتؤثر على اتخاذ القرارات: قدوم طفل جديد–الهجرة– الثروة المفاجئة– رحيل أو غياب احد الزوجين نتيجة للطلاق أو الوفاة أو السفر أو السجن– الانشغال في العمل مما يؤثر على علاقات الأسرة والأدوار فيها.[1]

بل أن حجم الأسرة يؤثر على عمليات اتخاذ القرار، ففي الأسرة الكبيرة يحتاج الأمر إلى تركيز السلطة في يد شخص واحد يستطيع أن يضطلع بمسؤوليات الأسرة،ويواجه حاجاتها الخارجية ويلزم أفراد الأسرة بالقرارات التي يتخذها.[2]

– وهناك عدد من العوامل المؤثرة في نوع القرار الصحيح الذي يحقق الهدف وأهمها:

1. عدد البدائل أو الحلول: فكلما زادت عدد البدائل كلما أصبح القرار أفضل ويتوقف كم هذه البدائل زيادة ونقصا لنوع القرار مثال ذلك أن الأسرة في قرار قضاء الإجازة السنوية تجد لديها عشرة أو عشرين احتمالا أو بديلا،بينها في قرار إنجاب طفل لا تزيد الاحتمالات على أربعة أو خمسة.

2– **مبدأ التعقل والمنطقية:** كلما كان هناك تحكم عقلي ومنطقي في السلوك كلما كان نوع القرارات أفضل.

3– **مبدأ وضوح الاتصال:** فالمشاركة في حل المشكلات والتقارب في الأفكار والتفاهم بين أفراد الأسرة يجعل القرار أكثر تحقيقا للهدف.

4– **دور القيادة:** لان الاتفاق حول شخص القائد يجعل الأسرة أكثر قدرة على اتخاذ قراراتها بنجاح، ومن الممكن أن يكون في الأسرة أكثر من قائد في المواقف والموضوعات المختلفة ومن المحتمل أيضا أن يحدث تبادل في الأدوار القيادية.

5– **الاهتمام أو الانتباه:** ويقصد به العناية بأفكار واقتراحات أفراد الأسرة بما ذلك الأطفال.

6– **مبدأ الحسم:**ويعني ضرورة تنفيذ القرار وجارة للتأكد من انه يحقق الهدف المرغوب.[3]

تتأثر عدة عوامل في اتخاذ القرارات في الأسرة وهي تشمل سمات نفسية خاصة بمصادر القوة والإمكانيات المتاحة لدى كل فرد والتي تأثر على الأفراد داخل الأسرة، ثم المصادر الداخلية هي الوظيفة والدخل والثروة و التعليم، ومصادر خارجية كالوقت و مشاركة الزوجين في الأنشطة الاجتماعية والمركز الاجتماعي.

---

[1] – سناء الخولي: المرجع السابق،ص 236.

[2]– Norman w.Bell and Ezraf.Vogel:opcit .p25.

[3] – Wesley R.Burr:opcit.p150.164.

خاتمة:

وقد ركزت في هذا الصدد حول تحليلنا لعملية اتخاذ القرار داخل الأسرة فتبين انه يرتبط بمجوعة مفاهيم أساسية، وهي تتعلق بمتخذ القرار وبقدراته في التأثير على أفراد الأسرة في حل مشاكلهم والوصول إلى هدف معين بإتباع أسلوب ومراحل يتبعه لبلوغ الهدف،كما تطرقنا إلى النظريات التي حاولت تفسير العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الأسري.

إن عملية اتخاذ القرار الأسري عملية مرنة يستوجب إتباع الخطوات بحذر من اجل معرفة الأسباب الحقيقة من الأسباب السطحية، ومعالجة المشكلات من جذورها بدل من علاجها من الأعراض آو النتائج.

الفصل الخامس: تأثير عمل المرأة على القرارات الأسرية

تمهيد

أولا: مظاهر التغير في العلاقات الأسرية:

1- التغيرات التي طرأت على المكانة وتوزيع الأدوار في الأسرة المعاصرة:

1-1- تقسيم العمل وتوزيع الأدوار في الأسرة العربية المعاصرة

1-2- بناء القوة وتغير دور المرأة في الأسرة المعاصرة

2- السلطة وصراع الأدوار في الأسرة المعاصرة

3- بناء القوة واتخاذ القرارات في النسق الأسري

ثانيا: تأثير عمل المرأة على القرارات الأسرية:

1- مساهمة المرآة في اتخاذ القرارات الأسرية

1-1- اتخاذ القرارات في الفضاء المنزلي

1-2-مجالات مساهمة المرآة في اتخاذ القرارات الأسرية

2- آليات مشاركة المرأة في القرارات الأسرية.

3- أثر المستوى التعليمي على مشاركة المرأة في صنع القرار الأسري

4- أثر عمل المرأة على مشاركتها في صنع القرار داخل الأسرة

خاتمة

الفصل الخامس: تأثير عمل المرأة على القرارات الأسرية:

تمهيد:

أصبح للمرأة دورها كعضو له قيمته الاجتماعية في الحياة الأسرية والتدخل و المشاركة في القرارات الأسرية، وفي ظل التغيرات التي عرفتها الأسرة نظرا لامتلكها دخلا يسهم بالإنفاق على أسرهن إلى جانب الزوج، و انعكس ذلك على تقسيم الأدوار و السلطة داخل الأسرة. في هذا الفصل نوضح تغير الأدوار وبناء القوة في الأسرة وكذلك مساهمة المرأة بدخلها وعملها على تأثير في القرارات الأسرية.

أولا: مظاهر التغير في العلاقات الأسرية:

1- التغيرات التي طرأت على المكانة وتوزيع الأدوار في الأسرة المعاصرة:

عرفت الأسرة المعاصرة تغير اجتماعي واضح للسلطة الممارسة على المرأة داخل الأسرة، وقد تمثل هذا التغير في تقلص ظاهرة التمييز بين الجنسين من جهة، وتقلص سلطة الرجل على المرأة بمفهوم الهيمنة والتسلط من جهة ثانية، بالإضافة إلى إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة.

كما تجسدت مظاهر التغير التي طرأت على الأسرة المعاصرة في السلطة الأبوية التي أصبحت أكثر تحديدا، وفي المرأة ومكانتها في المجتمع بعد أن أخذت حقها في العمل بشكل واسع ومنظم[1].

ولم تعد السلطة في الأسرة المعاصرة تلك الظاهرة القائمة على الهيمنة والتسلط كما كانت لدى الأسرة التقليدية، بل أصبحت قائمة أكثر على قيم الحوار والتشاور في اتخاذ مختلف القرارات، كما أن المرأة أصبحت تتمتع بحرية أكبر داخل الأسرة انعكس تدريجيا على تبادلها لمختلف الأدوار مع الزوج[2].

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن أشكال السلطة الأسرية مرتبطة بتغيرات مهمة كالمهنة والدخل والتعليم، فالأب الذي يحتل موضعا مهنيا جيدا، ويتميز بمسؤولية كبيرة في العمل ينعكس ذلك على مكانته في الأسرة، بينما تتحول السلطة في بعض الأحيان إلى الزوجة في حالة انخفاض المستوى المهني للزوج.

---

[1]- سهى حمزاوي: بناء القوة في الأسرة العربية المعاصرة وأثره على توزيع الأدوار والمكانة داخلها، مجلة التغير الاجتماعي، العدد 02، جامعة خنشلة، الجزائر،2016، ص 349.

[2]- بلقاسم الحاج: المرأة ومظاهر تغيير النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 122.

وتتحدد مختلف مظاهر التغيرات السابقة فيما يلي [1]:

1-1- تقسيم العمل وتوزيع الأدوار في الأسرة العربية المعاصرة:

يتفق أغلب الباحثين على أن الأسرة العربية تتصف ببنيتها الهرمية الجنسية التي يحتل فيها الأب قمة السلطة، وعلى أساس ذلك يوزع العمل والنفوذ والمكانة والقوة فيها[2].

ويتأثر تقسيم العمل في وقتنا الراهن بجملة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفتها الأسرة، كما يدور -تقسيم العمل- في المجتمع الصناعي المتقدم حول توزيع المهن والأعمال، وما يرتبط بها من تفاوت وتفاضل في الأدوار الاجتماعية، فالمكانات الاجتماعية الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل، ولا ترتبط بالخصائص الطبيعية للفرد، بقدر ما ترتبط بقدراته الخاصة، وندرة التخصص ومؤهلاته الموضوعية.

ويتأثر تقسيم العمل داخل الأسرة بشكل عام بطبيعة تقسيم العمل السائد في المجتمع، وبالأطر الثقافية السائدة فيه، وبطبيعة نوع الأسرة نفسها، حيث توصف طبيعة الأسرة العربية إجمالا ببنيتها الهرمية الجنسية والعمرية، فالأب فيها هو الذي يقف على رأس الهرم السلطوي، ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة والقوة على هذا الأساس (الجنس).

كما أن احتلال الرجل مركز القوة والسلطة والمسؤولية في الأسرة، ما هو إلا نتيجة لانقسام المجتمع العربي إلى عالمين عالم الرجل وعالم المرأة، ومهما يكن يمنح تقسيم العمل وطبيعته المجتمع العربي، وفي داخل الأسرة العربية الأب القوة الرئيسية، ويجعله يحتل مركز السلطة والمسؤولية، ويتمتع أيضا بمكانة خاصة، فهو وحده الذي له الحق بإسداء النصائح والأوامر والتهديدات والإرشادات، بينما يتوجه بقية الأفراد بالاستجابة والطاعة والاحترام والتقدير.

إن احتلال الأب لهذه المكانة في الأسرة العربية غالبا ما يبرز باسم مصلحة العائلة وباسم العائلة، وباسم ثقافة المجتمع وتقاليده التي تعطي حق هذا الامتياز، كما تبرز أيضا باسم المعيل الذي اكتسب معرفة تفوق معرفة أفراد العائلة بحكم سنة وكفاحه في العمل.

وفي وقتنا الراهن، وبحكم التحولات التي عرفتها الأسرة المعاصرة في مختلف المجالات، تأثر النسق الأسري تأثرا ملحوظا، مما انعكس على توزيع الأدوار بين الأفراد، حيث أدى التصنيع إلى اتجاه الكثير من الشباب والشابات إلى العمل في الصناعات المختلفة، وبلك أصبحت الفتاة تعمل وتكسب

---

[1]- سهى حمزاوي: المرجع السابق، ص 349.

[2]- نخبة من المتخصصين: علم الاجتماع الأسري، الشركة العربية المتحدة للتسويق، مصر، 2009، ص 170.

مثل أبيها تماما، وتحصل على وظيفة أعلى من وظيفته، وتكسب أكثر مما يكسب، ولم يعد الأب العائل الوحيد للأسرة وترتب عن ذلك ارتفاع المركز الاجتماعي للمرأة[1].

وبالنسبة لإعادة توزيع الأدوار، فقد بينت الدراسات والأبحاث أن هناك مشكل جديد في توزيع الأدوار بين الزوجين فرضته مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فلم يعد تقسيم العمل مثل السابق مبني على أساس نوع الجنس، حيث يتكفل الرجل بمختلف الأدوار الأسرية خارج البيت، بينما يقتصر دور المرأة على العمل في محيط البيت مثل الاعتناء بأفراد الأسرة، وبالشؤون الداخلية للبيت، فإنه في الأسرة المعاصرة أصبح هناك نوع من التبادل والتداخل في الأدوار، حيث توسعت أدوار الزوج لتشمل المشاركة في الأعمال المنزلية، ومراقبة ومتابعة نشاطات الأطفال داخل الأسرة، وبالمقابل اكتسبت المرأة أدوارا أخرى كانت حكرا على الرجل، ويتعلق الأمر بمتابعة النشاطات الترفيهية إلى جانب العمل خارج البيت[2].

كما عرفت الأسرة المعاصرة تغيرات بارزة تمثلت في إعادة توزيع المهام بين المرأة والرجل، حيث نجد تبادل للمهام والأدوار بين كلا الطرفين عبر مشاركة في الأدوار المخصصة لكل منهما، إلا أن التغيير البارز هو ما تمارسه المرأة داخل الأسرة من عنصر تابع إلى عنصر مشارك أو مستقل.

وعليه نصل إلى أن الأدوار الجديدة التي اكتسبها كل من الزوج والزوجة نتيجة للتغير الحاصل تشير إلى أن هناك إعادة توزيع للأدوار مقارنة بالأسرة التقليدية[3].

نتيجة للتغيرات التي طرأت في الأسرة تغيرت الأدوار التي كانوا تمارس في الأسرة التقليدية،واكتسبت المرأة ادوار جديدة كانت حكرا على الرجل.

1-2- بناء القوة وتغير دور المرأة في الأسرة المعاصرة:

إن فهم الفرد لدوره الاجتماعي، وقيامه به قياما سليما يعتمد على فهمه للأدوار الاجتماعية الأخرى التي يقوم بها أفراد المجتمع الآخرون، فقيام الزوجة بدورها يكتمل عندما تعرف دور الزوج أيضا، وتفهمه على أساس اجتماعي سليم، وقيام الأبناء بدورهم أيضا يعتمد على فهم دور الوالدين، ومعنى هذا أن معرفة الإنسان بدوره تتحدد بمعرفة الدور المكمل له.

---

[1]- سهى حمزاوي: المرجع السابق، ص ص 349، 350.

[2]- بلقاسم الحاج: المرجع السابق،ص 122، 123.

[3]- سهى حمزاوي: المرجع السابق، ص 351.

إن دخول المرأة سوق العمل يعتبر عامل مهم في تغير البيئة العائلية، ويرجع الكثير من هذا التغير إلى مجموعة من الدوافع الرئيسية منها غلاء المعيشة، ولوازم الحياة الضرورية، إذ عملت المرأة على مشاركة الرجل في تحمل أعباء الحياة والمصاريف الخاصة بالأسرة، مما رفع من قيمتها حيث أصبحت تشارك في القرارات، وفي تسيير الشؤون المنزلية، أي أصبح للمرأة مكانة أكبر، وسلطة أكثر، داخل أسرتها مقارنة بما كانت عليه في الماضي، حيث لم يكن لرأيها أهمية، بل لا تجرأ حتى على التصريحية أو الاعتراض عن موقف أو قرار اتخذه زوجها.

كما عمل التعليم على إبراز التغير في مكانة المرأة، حيث أدى إلى ظهور قيم جديدة، وتراجع بعض القيم التقليدية، فالتعليم أتاح فرصة أما الفتاة للخروج بدورها لطلب العلم والعمل في آن واحد، إذ يلاحظ في الفترة الأخيرة من التغير تحول وضع المرأة، إذ انجرت عنه جملة من القيم الخاصة منها المتعلقة بالزواج واختيار الزوج المناسب[1].

كما أن المرأة بعد أن دخلت مجال التعليم والعمل أخذت كثيرا من سيطرة الأب، وصارت المرأة المثقفة والمتعلمة، وتعمل بجانب الرجل، وتسهم في إعالة الأسرة، حيث نجد أن الوظائف التي تقدمها الأسرة لأفرادها من عاطفة وحنان للأبناء، والدور الاجتماعي الذي يتمثل بالإنجاب الشرعي للأطفال وحمايتهم اجتماعيا، والدور الاقتصادي من تأمين حاجيات الأفراد الأساسية منها والكماليات، عدا عن الاستقرار النفسي والذهني، كل هذه الأدوار أصبحت تمارس من قبل المرأة إلى جانب الرجل، إذا ما قلنا أنها قد تنفرد في المسؤولية عبر اتخاذ القرارات الحازمة اتجاه الأسرة، ومن خلال ثقة الرجل التي قد منحها للمرأة عبر ما أثبتت من خلال ذلك رجاحة العقل، والقدرة على تحمل المسؤولية.

وعلى الرغم مما تم طرحه سابقا، فإنه ينبغي عدم المبالغة في إظهار بروز دور المرأة ليحتل الصدارة في المجتمع الجزائري، أو القول بأن هذا المجتمع معقد تخلى كلية عن طابعه الذكوري، بل بقيت مكانة الرجل محترمة، لكنه ليس الوحيد الذي يستطيع تلبية حاجات الأسرة، وليس أيضا الوحيد الذي يملك السلطة على الأسرة، بل المرأة تحتل نفس المكانة التي يحتلها الرجل، وقد أكدت الدساتير الجزائرية مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية، ومبدأ المساواة المتعلقة بالانتخابات، ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في شروط الدخول للعمل، وأن الخطاب الرسمي يعتبر المرأة بأنها النصف الآخر للمجتمع وشريكا كاملا للرجل في الحقوق المكتسبة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 351.

وبهذا الصدد يؤكد "مصطفى بوتفنوشت" بأن المرأة لا تستمد مكانتها الخاصة من مسؤولياتها ومشاركتها في العمل الانتخابي، بل من كونها أما أو ابنة أو أختا، فهي مثل الأرض رمزا للخصب تعطي أكثر بكثير مما تأخذ، ويصبح لهذه المرأة التي أفنت حياتها في خدمة صالح العائلة الأبوية جزء من سلطة الأب، والتي يعطيها إياها، وأن تحظى باحترام وتقدير كبيرين داخل البناء العائلي نظرا لما تتمتع به من مسؤولية[1].

تمكنت المرأة من تحقيق مكانة في الأسرة بفضل مشاركة الرجل في إنفاق التي تحصل عليه من عملها.

2- السلطة وصراع الأدوار في الأسرة المعاصرة:

إن الفرد داخل الأسرة يحتاج يوميا إلى وجود السلطة في حياته، فهناك مواقف تستدعي من الأب أن يقف موقفا حازما وقويا، لأن الأب بالنسبة لأبنائه يمثل السلطة الأبوية، وعدم وجود السلطة يؤدي إلى عدم الطمأنينة.

وقد سبق وأن أشرنا أن السلطة كانت سلطة الرجل، وسلطة قراره في الأسرة التقليدية، أما المرأة فكانت تعتبر عنصرا ثانويا في الأسرة حيث أن التمثيل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يرجع للأب، أما مكانة المرأة فتعتبر دونية تتحسن أو تسوء مع مراحل الأسرة الحياتية، وأن أغلبية النساء يواصلن وجودهن في بيوتهن ويقمن بخدمة الأطفال والزوج، بينما يبقى الأزواج على الساحة العمومية.

إن تحليل الصراعات المختلفة التي تشهدها الأسرة المعاصرة يكشف على أن غالبيتها ينجم عن ضغوطات العصر، وضغوطات العمل، ناهيك عن عدم توافق توقعات الدور مع أداء هذا الدور، فالتباين بين أداء الدور وتوقعاته هي أكثر العوامل المسؤولة عن الصراع الذي تشهده الآن[2].

ومن أشكال الصراعات التي تعرفها الأسرة المعاصرة، تلك التي يمر بها الزوج المعاصر والمرأة المعاصرة، فكثيرا ما يعاني الأزواج في الوقت الحاضر من صراع يكمن في رغبتهم بالاستمرار بأداء أدوارهم السلطوية التقليدية القديمة من جهة، ورغبتهم في تغيير هذه الأدوار لتتماشى مع توقعات الدور الجديد الذي يفرضها عليهم التغيير الثقافي والاجتماعي من جهة ثانية، إذ تتطلب منهم هذه الأدوار الجديدة المساواة فيما بينهم وبين أزواجهم والحد من سلطتهم السابقة.

---

[1]- سهى حمزاوي: المرجع السابق، ص ص 352، 353.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 353، 354.

وتعد الصراعات التي تتعرض لها الزوجة في الوقت الحاضر، من أقوى الصراعات بين أفراد الأسرة المرتبطة ببناء القوة فيها، وتعود أسبابها إلى كثرة المشاكل والضغوطات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تتعرض لها والتي تجعل من دورها أكثر تعقيدا، إذ عليها أن تقوم بعدة أدوار بعضها متداخل مع الآخر، وبعضها متضارب معه الأمر الذي يسبب صراعا مستمرا، إذ يتوقع الزوج منها أن تكون زوجة مسؤولة عن كل شؤون المنزل، ويتوقع صاحب العمل منها أن تكون مسؤولة عن عملها، وغيرها من المهام التي يتوقع المجتمع أن تقوم بها[1].

3- بناء القوة واتخاذ القرارات في النسق الأسري:

إن نجاح الأسرة أو فشلها كوحدة زواجية يتوقف إلى حد كبير على توزيع القوة فيها باعتبارها المحرك الرئيسي لشتى أنواع النشاطات والتفاعلات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها، كما يتوقف على نجاحها في بعض الأحيان على التوافق في المرجعية التي تم اتخاذها أساسا لمراجعة الخلافات والحكم على التصرفات، لهذا تعتبر القوة التي يملكها كل عضو من أعضاء الأسرة وخاصة الزوجين دليلا دقيقا، وانعكاسا واضحا لقوة أو ضعف الدور الذي يمارسه كل فرد فيها، كما أنها تؤثر تأثيرا قويا في طبيعة الاتصال بين الأفراد وتحدد نوع العلاقات الاجتماعية التي تسود بينهم.

وتظهر هذه القوة واضحة في قدرة كل عضو في الأسرة وبخاصة الزوج والزوجة على اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الأسرة[2].

وقد أثبتت الدراسات أن هناك متغيرين يؤثران في صناعة قرار المرأة يتعلق الأول منها بمصادر القوة التي تملكها المرأة بشكل عام، والثاني يتصل بالأطر الثقافية السائدة في المجتمع والتي تحدد دورها كامرأة[3].

وقد توصلت هذه الدراسات كذلك إلى أن قوة المرأة في صنع القرار في أسرتها، تتأثر كثيرا بمكانتها الاجتماعية، ودرجة استقلالها المادي، ومستوى تعليمها، ونوع المهنة آو العمل الذي تقوم به، ومدى ما يدر من مردود مادي على الأسرة، كما توصلت كذلك إلى وجود علاقة بين قوة المرأة في صنع القرار، وبين المكانة الاجتماعية والاقتصادية لأسرتها قبل الزواج، وتبين أن قوة المرأة لا تظهر

---

[1]- سهى حمزاوي: المرجع نفسه، ص 354.

[2]- المرجع نفسه، ص 354.

[3]- سهى حمزاوي: المرجع نفسه، ص 355.

بالدرجة نفسها خلال المراحل المختلفة لحياتها، وإنما تتغير بتغير مراحل دورة حياتها، فهي قبل الزواج تكون اقل تأثيرا في اتخاذ القرارات، وبعد الزواج تكون أقوى نسبيا[1].

أما لمؤشر اتخاذ القرارات، تبين لنا أن المرأة في الأسرة المعاصرة تحررت نوعا ما من سلطة الرجل بحكم عوامل عدة أبرزها مستواها التعليمي وولوجها عالم الشغل، وتقليدها للمسؤولية، وعليه أصبح للمرأة حيز يسمح لها باتخاذ القرار في الأمور المصيرية التي تخصها أو تخص أفراد أسرتها على العموم، ويبقى المحرك الأول في تحديد المسألة هو وعي الرجل وإدراكه لانعكاسات التحولات التي فرضتها العولمة في جميع المجالات[2].

إن التحولات الاجتماعية التي مست حياة الأسرة وانفتاح على القيم جديدة سمحت للمرأة الاهتمام بالتعليم وارتفاع مستوياته و التحاقها بالعمل، الأمر الذي أصبحت معه كل الطرق مفتوحة أما المرأة لكي تتناقش مع الرجل على أساس المساواة وكلما زادت إمكانيات المرأة زادت قوتها في الأسرة، فالمرأة المتعلمة والتي تشغل مركزا مهنيا مرموقا لا يمكن أن تتبع أوامر زوجها ولا تخضع لسلطته بل تصبح تشاركه في القرارات المصيرية للأسرة.

ثانيا:تأثير عمل المرأة على القرارات الأسرية:

1- مساهمة المرآة في اتخاذ القرارات الأسرية:

1-1- اتخاذ القرارات في الفضاء المنزلي:

حسب دراسة حول ترتيبات اتخاذ القرارات في الفضاء المنزلي أطلقتها الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة (MDcFcF) واعدها المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (cRASc) في 2005 شملت 13755 امرأة، صرحت أكثر من 55% النساء أن القرارات تتخذ بشكل مشترك، و 38% آن القرار يتخذ من الرجل آو العائلة،بينما 7 صرحن باينهن يأخذن القرارات لوحدهن.

و تأخذ النساء العاملات القرار أكثر من غيرهن أو تتم استشارتهن عند اخذ القرار 64 %و 11% تقررن بأنفسهن،(وتبين الدراسة أيضا انه عندما تكبر النساء في السن، يعود إليهن اخذ القرار بنسبة تقدر ب 66%)

---

[1]- نخبة من المتخصصين، المرجع نفسه، ص 162.

[2]- سهى حمزاوي: المرجع نفسه، ص 356.

– يدور موقع المرأة المركزي، بالنسبة للقرارات داخل الأسرة في أكثر الأحيان في كيفية العناية بالأطفال و رعايتهم، والعناية بالأسرة جميع من ناحية الغذاء والنظافة، كما أن الوضع التعليمي للمرأة يؤثر في نوع تقبلها للقرارات وكذا مشاركتها فيها.

– حاولت الوزارة المكلفة بالأسرة و المرأة التحقيق في أسباب و العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في تسيير الأسرة فحددتها فيما يلي:

الأمية و صعوبة الوصول إلى التعليم بالنسبة للنساء اللاتي يتراوح عمرهن من 40الى 50 سنة ربات البيوت.

– إما بالنسبة للنساء الأقل سنا فالعوائق ثقافية تعود للرجال كنقص اعتبار خبرة المرأة في الحياة الاجتماعية كما أدرجت ضعف الوضع المادي للمرأة يجعلها تابعة في قرارات الأسرة كما أن صحة الأم وكثرة المواليد عوائق في اهتمام المرأة بمستواها الشخصي، وفيما يتعلق بالقرارات الأسرية الأخرى فان المتمعن في الواقع الاجتماعي للأسرة الجزائرية خلال العقدين الأخيرين من الزمن، يلمس نوعا من الانفتاح لدى الرجال، فان كان الزوج أو الأب ، أو الأخ الأكبر خلال الجيل الأول منفردا بقرارات تخص البيت مثل الإنجاب،تنظيم النسل،التأثيث،الكراء،أو الترميم،تحضير الولائم والزيارات، فان الجيل الثاني بنسبة قاربت 50% يتشاور مع زوجته،و يؤكد على قيم الحوار والاتصال.[1]

1-2- مجالات مساهمة المرآة في اتخاذ القرارات الأسرية:

إن عملية اتخاذ القرار لدى الأفراد تتسم بخصائص معينة أهمها النشاط الفكري، حيث يعتمد على أتباع المنطق والتفكير المنهجي الصحيح، و أنها عملية إجرائية فعلى الرغم من عملية الاختيار هي جوهر اتخاذ القرارات إلا أن هناك عدد من الخطوات التفصيلية التي تسبقها مثل تحديد و تعريف المشكلة أو التي تأتي بعدها،إلا أن تعداد البدائل هو أساس عملية اتخاذ القرارات فحينما لا يوجد حل واحد لمشكلة معينة فلن يكون هنالك اختيار ومن ثم لا يكون الأمر إجباري على أمر معين.[2]

– كما أن عملية اتخاذ القرارات مرتبطة بالمستقبل فنحن نتخذ القرارات في الوقت الحاضر ولكن تنفيذ القرارات التي لأثاره سيكون في المستقبل فضلا عن التغير وعدم الاستقرار في العوامل المؤثرة فيه.[3]

---

[1]– مصطفى قديري،المرأة الجزائرية و التنشئة الاجتماعية في سياق التغير الاجتماعي،مجلة علوم الإنسان والمجتمع،العدد 18، جامعة الشلف، الجزائر،مارس 2016،ص 169،168.

[2]– علي عباس : أساليب علم الإدارة، دار المسير للنشر والتوزيع،عمان،2004،ص 30.

[3]– حسين عبد الحميد احمد رشوان: علم الاجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة،مصر،بدون سنة،ص 92.

– ومنه يمكن القول أن أهم مساهمات المرآة في اتخاذ القرار الأسري يتجلى من خلال:

1-2-1- التحكم في الدخل والإنفاق :

يعتبر تحكم المرأة في دخلها من القضايا الأساسية التي يمكن أن تلقي الضوء على قدرة المرآة ومدى تحكمها في أمور حياتها فمن هي المرأة التي تستطيع ان تتخذ القرارات بشان دخلها و التصرف به؟.

ان الجواب بالطبع لا تستطيع كل النساء فعل ذلك فهنالك عدة عوامل تؤثر في ذلك حيث هذه العوامل هي تقريبا العمل و التعليم في دراسة " علياء شكري وزملائها" وجد الباحثون أن هناك نمطا ثقافيا مثاليا يعبرن إجابة السؤال المتعلق لمن يتحكم بدخل الأسرة ولقد ذهب إلى الكثير من النساء حيث سألتهن عن ذلك إلى القول أن الذي يتحكم بذلك هو الزوج فكلمته في هذا الشأن هي الأول ولا يستطعين معارضته. وقد كشفت الدراسة أن المرأة كثيرا ما تتحكم في دخلها في شراء مستلزمات المنزل والإنفاق إذا كان لها دخل خاص.

– ويختلف هذا الاختلاف باختلاف نمط العمل الذي يقوم به و مردوده المادي على الأسرة، وفي دراسة أخرى مشابهة قامت بها " كاميليا عبد الفتاح" – على المجتمع المصري– توصلت الباحثة إلى القول أن العاملة تتمتع بمكانة أفضل من مكانة غير العاملة داخل الأسرة حيث نجد أن عمل المرأة لا يمكن أن يرفع مكانتها داخل

الأسرة حيث نجد أن عمل المرأة لا يمكن أن يرفع مكانتها داخل الأسرة إلا إذا شاركت الرجل في الواقع في صنع القرارات الأسرية.أي عمل المرأة في حد ذاته لا يدل على تحسين مكانتها داخل الأسرة إذا اقترن بتغير بناء السلطة على بناء ديمقراطي يتسم بالمساواة قدر الإمكان، حيث نجد أن النساء اللاتي يشاركن في دخل الأسرة يتمتعن إلى حد ما بسلطة في اتخاذ القرارات أكثر من اللواتي لا يشاركن في ذلك،وأكدت العديد من الأبحاث أن عمل المرآة ومساهمتها في دخل الأسرة يكسبها مكانة في اتخاذ القرارات و يساعدها على تحقيق المساواة في المجتمع، حيث ترجمت عمل المرأة ودورها الاقتصادي إلى القدرة على مشاركة في الأنشطة العامة ومواجهة الأيديولوجيات السائدة من تحكم الرجال في اختياراتها الشخصية والعامة، إلا انه على الجانب الأخر فان الرجال يضعون بعض الآليات لتأكيد سلطتهم الذكورية و مكانتهم المتميزة عن المرأة و نجد أن بعض الازدواج ذات الدخول المنخفضة الذين تعمل زوجاتهم للمشاركة في المسؤوليات الاقتصادية للعائلة،فرغبوا قيودا علي أي نشاط لزوجاتهم يكسبنهن قوة في اتخاذ القرارات آو يهدد أدوارهم التقليدية، إلا أن المستوى التعليمي

العالي والانجاز المهني للأزواج أسهمن إلى حد كبير في ادارك الرجال ووعيهم بدور المرأة في المشاركة سواء داخل الآسرة أو في الأنشطة المجتمعية، وصنع بعض المنظمات الاستقلال الاقتصادية للمرأة يجعلها تقوم باتخاذ القرارات،فالعمل و الاستقلال الاقتصادي يمنح المرأة فرصة المشاركة الاجتماعية و الاستقلالية في اتخاذ القرارات.[1]

1-2-2- حجم الأسرة وتنظيم النسل :

- تواجه المرأة بعد الزواج قضايا عديدة تتصل بحياتها الشخصية فهي تدخل نطاق أسرة جديدة وفي نطاق مرحلة جديدة من حياتها ،ونجد من أهم القضايا التي تكشف عن مدى تحكم المرأة في حياتها الشخصية وسيطر عليها في هذه المرحلة قضية حجم الأسرة وتنظيم النسل و قضية التحكم في الدخل و الممتلكات و الميراث.[2]

- ولقد كشفت الدراسات الميدانية عن أن قضية حجم الأسرة لا تعد مسالة ذات أهمية إصدار القرارات في الأسرة خاصة الأسرة الريفية فمعظم الأسر في الريف لا تضع حدا معينا ويبدو أن قرار حجم الأسرة يتم حسبه ثقافيا و نجد أن بعض الأسر النواة يعبرون عن رغباتهم في إنجاب عدد قليل من الأطفال إلا أنهم يقرون عدم رغبتهن في مناقشة هذا الأمر مع الأزواج لان أزواجهن يردن عدد اكبر من الأطفال حيث نجد أن المرأة الريفية تخضع خضوعا مطلقا لإدارة الزوج في هذه القضية وتشاركها في ذلك المرأة الحضرية إذا ما تساوات الظروف. حيث انه من الممكن أن تناقش قضية حجم الأسرة بين الزوج والزوجة إذا ما توفرت الظروف. ونجد انه من الأسباب التي أدت إلى مناقشة هذه القضية هو تعليم الزوجة و خروجها إلى ميدان العمل إذ يفترض عليها عمل منتظم خارج المنزل. و لقد آدت المناقشة في حالات كثيرة إلى أن القرارات هي عملية تتصل بتنظيم الأسرة.[3]

2- آليات مشاركة المرأة في صنع القرار الأسري:

يتصور البعض أن صنع القرار إنما ينصرف فقط إلى المجالات السياسية والاقتصادية مثل التواجد في البرلمان آو السلطة التنفيذية، أو العمل الاقتصادي، أو الإسهام في القطاعات المالية

---

[1]- رمضان عمون: رمضان عمون: مساهمة المرأة في القرارات الأسرية،- مقاربة سوسيولوجية بين المرأة العاملة و الماكثة في البيت -،مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد2، جامعة الاغواط ،الجزائر، جويلية 2019،ص101،100.

[2]- علياء شكري: المرأة في الريف و الحضر،دار النهضة العربية،الإسكندرية،1995،ص 352.

[3]- رمضان عمون: المرجع السابق،ص 102،101.

الكبيرة وغيرها. ولكن مستوى العلاقة بين تأثر **المرأة** في دوائر صنع القرار في المجتمع و قدرتها على تأثيرها في القرار العائلي الخاص بأسرتها لا يقل أهمية عن صنع القرار التشريعي أو تنفيذي فالأسرة مؤسسة اجتماعية مصغرة تمثل الهيكل الأول لأوسع دوائر صنع القرار المجتمعي

انتشارا، ومن خلالها يمكن رصد تقدم نحو نهوض **المرأة** و تعزيز دورها ليس فقط على مستوى الأسرة بل على مستوى المجتمع العام كذلك".تهيئة **المرأة** للمشاركة في اتخاذ القرار"ولا شك أن تمكين **المرأة** من تقرير مصيرها و المشاركة في صنع القرار يتطلب أولا إزالة التمييز ضدها كجزء من البنيان الفكري و الحضاري حتى يتسنى تغيير السلوك الاجتماعي لإفراد المجتمع.

إن تمكين **المرأة** المشاركة في صنع القرار، سواء أكانت زوجة أو أما أو أختا أو ابنة، لا يعني صراعا آو مزاحمة لسلطة الرجل داخل الأسر و إنما يحقق ذلك شروط قيم **المرأة** بدورها كشريط كامل، مما يحقق التوازن في العلاقات و الأدوار و التوازن شرط ضروري لتلافي مخاطر الصراع المستتر الذي يهدد استقرار العلاقات في الأسرة والمجتمع، **فالمرأة** التي تشعر بتوازن العلاقة مع أفراد آسرتها إنما تشعر بالأمان و الاستقرار مما ينجح لها فرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسؤوليتها كأم و زوجة و امرأة عاملة دون الحاجة إلى دخول في صراع خفي أو الكثرة الإنجاب من اجل الاحتفاظ بالزوج من هنا، و جبت مساعدتها على المشاركة في صناعة القرار داخل أسرتها عن طريق:

–الاستعانة بجهود الرجال والنساء الذين يثملون التيار المستنير في المجتمع بحيث يعاونون في حصول المرأة على فرصة متكافئة في محو أميتها ورعايتها صحيا وإمدادها بزاد ثقافي ومنحها فرصة العمل فمن شأن ذلك أن ينمي قدرتها بحقوقها وواجباتها وبأهمية ممارستها لحقل في تقرير مصيرها و المشاركة في اتخاذ القرار في شأن مصير أسرتها ومجتمعها.

– العمل على دفع المشاركة بتُ الرجل و **المرأة** في خدمة الآسر مثل تدعيم مسؤولية الرجل عن سلوكه الإنجابي و المشاركة في إدارة دخل الأسرة و الاشتراك في تحمل مسؤولية تربية الأبناء.

– مساعدة **المرأة** على أن تملك حرية الاختيار فيما يتعلق بالزواج والعمل والسفر والإنجاب وتحديد عد الأبناء وتنظيم الأسرة واستخدام الوسيلة المناسبة في ذلك التنظيم.

– دعم مسؤولية الآباء والأمهات والمدرسين في تعزيز قيمة احترام المرأة والفتاة عند تربيتهم للأطفال الذكور وإرساء قيمة المعاونة داخل الأسرة ليست من صميم عمل النساء أنما هي مسؤولية يشترك فيها الرجل والمرأة على قدم وساق.

-العمل على تغيير اتجاهات أفراد المجتمع التي استقرت لفتَرات طويلة على أن المرأة لا تستطيع تحمل المسؤولية و لا تملك اتخاذ القرار و أن المسؤولية اتخاذ القرار إنما هي من شأن الرجل.

-ضرورة التركيز على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية الذي يعتبر من أهم الوسائل الاتصالية التي تعين على تدريب المرأة على اتخاذ القرارات المتعلقة بأسرتها و نوعيتها بحقها في ذلك من خلال نشر مفاهم الثقافة الأسرية و سد الفجوة بتُ الجنسين وتوضيح مخاطر التفرقة بينهما.

- تشجيع الجمعيات الأهلية على نشر الوعي و تدريب القادة على الثقافة الأسرية ووسائل الوقاية من الإمراض الجنسية و التناسلية و توعية الأسرة بأهمية دور المرأة في تنشئة الأبناء.

الاستثمار في الخدمات التي تقلل العبء المزدوج على المرأة بدا يسمح بحسب توزيع الأعباء على المرأة و الرجل و يكفل لهما التوفيق معاينة مسؤوليتها تجاه الأسرة وتجاه العمل[1].

3- أثر المستوى التعليمي على مشاركة المرأة في صنع القرار الأسري:

يعتبر تعليم المرأة من أهم العوامل التي تسهم إسهاما واضحا في تعزيز شخصية المرأة وبشخصيتها الثقة بالنفس، وتجعلها أكثر إدراكا للأمور، وأكثر قدرة على الدفاع عن حقوقها وأقدر على التحكم بعدد المواليد وتحسين مستوى تغذية أطفالها وصحتهم، ورفع مستواهم التعليمي وخفض معدلات تسربهم ورسوبهم.

وقد شدد "عبد الدايم "في هذا المجال على ان توظيف الأموال في تربية المرأة وتطويرها يعتبر خير زاد من أجل المستقبل، موضحا أنه من شروط تقدم أي مجتمع، أفن تتوافر فيه للنساء تربية تتيح لهن أن يردن بأسرع وقت ممكن الهوة القائمة بينهن بين الرجال، بحيث تتاح لهن بشكل خاص مجالات العمل والحياة الاجتماعية والميدان السياسي، التي ما تزال إلى ألان غير متوافرة لهن على النحو المرجوا، وفي دراستنا ما يؤكد ما "جاء به عبد الدايم "،حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي للمرأة ومشاركتها في القرارات الأسرية المختلفة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (دنيا حاتوع 2000) حول مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات بالأردن، ودراسة (حمد حميد 1990) حول ملامح الوعي الاجتماعي عند المرأة الكويتية، والتي ترى بأن القرارات الشخصية المتمثلة في قرار اختيار المرأة لنوعية اللباس الخارجي، واختيارها لشريك الحياة، وشروط الزواج، وكذلك قرار اختيار سكن الحياة الزوجية، ومكان وكيفية حفل

[1] فضيلة عاشور: مشاركة المرأة في صنع القرار داخل الأسرة و مختلف المنظمات،مجلة الأسرة و المجتمع،المجلد4، العدد2،جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر،2016،ص 3.

الزواج، وهذا يشير بجلاء إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يزيد من تمكينها من اتخاذ القرارات الخاصة بها، باستثناء المشاركة في قرار استمرارها في العمل، حيث لم تظهر هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة وقرار استمرارها في العمل، وربما يعود ذلك إلى أن هذا النوع من القرارات يؤثر بشكل مباشر على الأسرة والزوج، إلا أن تقسيم العمل بين الجنسين و تخصيص أدوار المرأة في نطاق البيت والأمومة وأدوار الرجل خارج نطاق البيت لايزال قائما مع وجود الرواسب الثقافية التي تقف حائلا أما التحاق البنات بالعمل خارج المنزل ، إضافة إلى حداثة المرأة اليمنية بسوق العمل المأجور ، وغياب الكثير من الخدمات للمرأة العاملة مما يجعلها تقع في صراع الأدوار.

وأشارت النتائج كذلك إلى أن المرآة الأكثر تعلما تشارك زوجها في اتخاذ القرار الخاصة بشراء مستلزمات الأسرة أو شراء سلع معمرة منزلية كالثلاجة التلفاز...الخ أكثر من أشياء أخرى، وربدا يعود السبب إلى أن المتعلمات كان لهن فرصة للخروج إلى العمل وبالتالي المساهمة في ميزانية الأسرة.

مما سبق، يتبن أن مشاركة المرأة ترتفع في بعض القرارات داخل الأسرة مثل القرارات المتعلقة بتنظيم ميزانية الأسرة، وقرار شراء الملابس، وقرار شراء السلع المنزلية المعمرة وهذا ينسجم – إلى حد كبير – مع دورها التقليدي في المجتمع، فما هو إلا انعكاس للأنماط الثقافية السائدة في المجتمع، التي تملي بدورها على الزوجات التصرفات والأدوار الاجتماعية، ونلاحظ من النتائج أن مشاركة المرأة في قرار شراء الأسهم ضئيل جدا، وأن ما يقارب من ثلاثة أرباع العينة لم يجبن على السؤال المتعلق بشراء الأسهم، وذلك لأن المرأة في المجتمعات العربية ومنها اليمن لا تشارك في مثل هذا القرار. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة "جريس" في أن سلطة الأزواج تكون متعلقة بالأمور المالية، كما تنسجم مع الثقافة السائدة التي ترى أن الأمور المالية الملكية ، والعقارات من اختصاص الزوج لأنها مرتبطة إلى حد كبير بالعمل والدخل الشهري ومعظم النساء في اليمن ربات بيوت.

أما عن مشاركتها في القرارات المتعلقة بالأمور الاجتماعية فوجد أن المرأة المتعلمة تشارك زوجها في قرار زيارة أهل الزوجة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة "جريس"، وتشير النتائج إلى عدم وجود مثل تلك العلاقة بالنسبة لزيارة أهل الزوج بسبب انتشار ظاهرة الأسرة الممتدة، كذلك لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة وقرار القيام بالزيارة بمفردها ويعود السبب كما أشرن إلى عدم رغبة الزوج والعادات والتقاليد والغيرة على الزوجة كما تلعب صعوبة

المواصلات وبعد المسافات دورا في ذلك أو بسبب التكاليف المادية. وقد كن معظمهن راضيات بقرار الزوج أو لا يردن إحداث مشاكل.

أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة بالقرارات المتعلقة بالأبناء، فأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين المستوى التعليمي للمرأة ومشاركتها في قرار العدد الذي ترغب في إنجابه، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من "خريف رشود2001 " حول ممارسة تنظيم الأسرة ومحددتها عند النساء السعوديات، ودراسة "جريس 1986" حول العوامل التي تؤثر في الدور القيادي للمرأة بالأردن، وذلك لأن النساء ذوات المكانة العلمية الجيدة أكثر استجابة للبرامج السكانية من مثيلاتهن الأقل في المستويات التعليمية، ولكن لم يكن هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمرأة وقرار مساهمة أبنائها في سوق العمل، وذلك للاعتقاد الخاطئ عند البعض بأن مكانة المرأة في الأسرة الممتدة ترتبط بعدد الأبناء وخصوصا الذكور منهم.

أما بالنسبة للقرارات المتعلقة بالأبناء ومستقبلهم التعليمي والعملي، فقد بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة واستمرار الأبناء والبنات في التعليم، في حين لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة واستمرار ابنتها في العمل، وربما يعود ذلك إلى أن الأم ترى أن التحاق ابنتها بالعمل سوف يحملها أعباء جديدة بالإضافة إلى كونها ربة بيت، وترى أن مسؤولية إعالة الأسرة هي من مسؤولية الزوج.

نستنتج مما سبق أن ا المستوى التعليمي يلعب دورا هاما في زيادة تمكين المرأة داخل أسرتها من خلال مشاركتها في القرارات المختلفة مع زوجها، وتعتبر هذه الظاهرة جيدة لأنها تعمل على تقليل الفجوة بين الرجل والمرأة وتساعد على مزيد من التفاهم والاستقرار الأسري. وتتفق نتائج الدراسة مع النظرية البنائية الوظيفية لدى "بارسونز" في أن المجتمع وحدة متكاملة يتكون من وحدات اجتماعية أو علاقات تبادلية وأن أي تغير في جزء يؤثر في الأجزاء الأخر،وهنا فإن التغير في مستويات التعليم لابد من أن تكون له آثار في تغير أوجه اجتماعية ثقافية أخرى داخل إطار النسق.كما تنسجم النتائج مع ما جاء في نظرية "بيرمان" على اعتبار أن التباين في الخصائص الشخصية للمرأة، وقد ركزنا هنا على المستوى التعليمي، يؤثر على مشاركة المرأة في القرارات الأسرية.

إن تعليم المرأة يعتبر عاملا هاما في تشكيل تصور إيجابي لذاتها، الأمر الذي انعكس على علاقاتها وسلوكها، وذلك ما أكده مفكرو التفاعلية الرمزية لمفهوم الذات. فارتفاع المستوى التعليمي للمرأة ساهم في زيادة مشاركتها في معظم القرارات الأسرية سواء كانت شخصية أو متعلقة بالحاجات

الأسرية وفي بناء العلاقات الاجتماعية وما يتعلق بإنجاب الأطفال وتصور آفاق المستقبل العلمي والعملي لهم[1].

4- أثر عمل المرأة على مشاركتها في صنع القرار داخل الأسرة:

إن انتشار ظاهرة خروج المرأة أدت إلى حدوث تغيرات في بنية و وظيفة الأسرة الحديثة ومن أهم مظاهر هذا التغيير مشاركة المرأة العاملة في السلطة الأسرية، بحيث مكن استقلالها الاقتصادي من أن يضعها في مكانة تختلف عما هي عليها المرأة الماكثة بالبيت، فخروج المرأة للعمل يزودها بالإحساس بالكفاءة و يخول لها كثيرا من السلطة، وتقول في هذا المقال neva :" يبدو أن لعمل النساء خارج البيت تأثيرا على مكانة النساء وسلطتهن في اتخاذ القرارات الأسرية... ويزداد احتمال اشتِّراكهن في اتخاذ القرارات الخاصة بشراء السلع المهمة وتربية الأطفال"، فعمل المرأة أحدث تعديلا في الطبيعة السيكولوجية للعلاقات الزوجية التي كانت تقوم على علاقة السيد بالمسيود، و لقد أجريت عدة دراسات حول أثر عمل المرأة على السلطة في الأسرة و على علاقتها الزواجية.

قام "بلود و هاملن Hamlin and Blood "بدراسة أثر عمل الزوجة خارج البيت على التوقعات الخاصة بالتغير في علاقات السلطة الأسرية و الممارسات الفعلية للسلطة وتوصلت الدراسة إلى أن عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات غ العاملات ووضعت موضع التنفيذ أكثر من عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات غير العاملات ، كما حاول "هير Hear "بمعرفة ما إذا كان لعمل الأم خارج البيت تأثيرا على اتخاذ القرار في منطقة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية و توصلت الدراسة إلى أن الزوجة العاملة من الطبقة العاملة تمارس تأثيرا في اتخاذ القرارات الأسرية يفوق تأثير الزوجة غير العاملة.

أما الدراسة التي قام بها "عبد المجيد شيحة" بينت بأن لعمل الأم خارج البيت تأثيرا على سلطة الأم والأبناء ولا تأثير لو على سلطة الأب، فالمال الذي تحصل الأم عليه من عملها خارج البيت أحد المصادر التي تعين على اكتساب السلطة، فاستقلال الزوجة ماديا عن زوجها مكنها من ممارسة حريتها الشخصية في فرض سلطتها خاصة على أبنائها، إن ارتفاع مكانة المرأة اليوم في المجتمعات الحديثة له علاقة وطيدة بدرجة تعلمها والتحاقها بالعمل أما الدراسة التي قامت بها "راغ Ragh

[1]- فضيلة عاشور: المرجع السابق،ص 4،5.

1985" في حيي شيرا بالقاهرة فقد بينت أن السلطة في الأسرة تتَّركز غالبا في يد الزوج و لا يخلع عمل المرأة خارج البيت السلطة كبيرة عليها لأن عمل المرأة معاكس للقيم الخلفية في مصر.

فالقيم الثقافية و العادات و التقاليد التي تميز كل مجتمع لها تأثير كبير في أي ظاهرة اجتماعية، فلما كانت المرأة دائما مفضلة في بقائها في مملكتها(البيت) ، ولما استدعت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى خروج المرأة للعمل لم تستطع أن تغير شيئا في الذهنية العربية التقليدية التي تبقي على سيادة الرجل و سلطته و على كل أفراد آسرته، و تقول "سناء الخولي"في قوة المؤسسة الثقافية و أثرها على الحياة العامة و المرأة على وجوه الخصوص ":إن الحقوق المدنية و السياسية التي حصلت عليها حديثا أضعف من أن تخطر القوة الراسخة للمؤسسات الاجتماعية القائمة أو مظاهر عدم المساواة التي تنمو وتزدهر في التفرقة بين الجنسين"

وما يلفت الانتباه هو أن إقبال المرأة على العمل خارج المنزل مكنها من الاستقلال ماديا عن زوجها وبالتالي مشاركة في الميزانية،كل هذا ساهم في التأثير على العلاقات الزوجية من خلال مساهمتها في القرارات الأسرية ،وحسب إحدى الدراسات فإن مساهمة المرأة العاملة بالقرارات الأسرية قد اضعف من سلطة الزوج و قلل من سيطرته على زوجته.

أما العلاقات الزوجية فتتحدد في ظله التغيرات التي حدثت على ا لمستوى البنائي والوظيفي للأسرة خاصة بعد تغير سلم القيم الثقافية الذي كان يضع الرجل في مكانة عالية باعتباره الرئيس الفعلي في الأسرة و المرأة في مركز التابع المطيع والآن ساوى بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وجددت العلاقة القائمة بينهما على أساس ديمقراطي يحفظ للمرأة مكانتها بل ارتبط قياس التقدم الاجتماعي بدقة بالوضع الاجتماعي للمرأة وهذا مؤشر لارتفاع مكانتها في المجتمع، وقد يؤدي خروج المرأة المتزوجة إلى العمل إلى سوء العلاقات الزوجية، فقد بين بحث قامت به الباحثة "**ناي** سنة" 1956أن المناقشات بين الزوجين كانت أكثر حدوثا عند أسر الزوجات العاملات فكانت النسبة بين المشتغلات % 15وبين عدم المشتغلات 8 % كما ارتفعت نسبة اللائي طلبن طلاق 60%، 70% لغير المشتغلات وهذا يبين أن الزوجة غير العاملة أكثر توافقا في حياتها الزوجية من العاملة.

إن الاختلاف في نتائج الدراسات حول عمل المرأة يرجع إلى ظروف المرأة نفسها وظروف المجتمع الثقافية والاجتماعية التي تعيش فيها المرأة والأسرة معا،ومع اختلاف دوافع العمل عند المرأة فإن تمتعها بالعمل وتحقيق ذاتها من خلاله يؤثر مباشرة في حياتها العائلية والنفسية في آن واحد، فاشتغال المرأة يساعد على درع المخاوف والسيطرة عليها ويخفف من الشعور بالتبعية.

"كما أكدت بعض الدراسات أن الزوجات ا عززن قوتهن و أصبحن ندا لأزواجهن ،كما أكدت كذلك بأن اشتغال الزوجات يزيد من وقوع الصراع بين الزوجين،إلا أنه لا يغير من ا لمستوى العام للسعادة في الزواج، إن عمالة المرأة لها تأثير الواضح على الزوج و الأبناء وحتى الأهل و الجيران، أما عن علاقتها بالزوج فتغير من علاقة الزوجة المشتغلة إلى مستوى الزمالة والمشاركة فمشاركة المرأة في ميزانية الأسرة أو تساويها في التعليم مع الرجل قد يؤدي إلى أن تنظر إلى زوجها نظرة زمالة أو رفقة لا نظرة سيد أو مهيمن ،ولقد تم هذا من منطق تغيير الأدوار والمراكز في الأسرة نتيجة تغير النسق القيمي الذي بدوره يخضع إلى التغيير الثقافي و ما لا يمكن أن نتجاهله من استقلالية المرأة اقتصاديا هو عدم وضوح دورها كزوجة و أم و ما ينتج عنه من غموض يؤدي إلى عدم تكيف مركز الرجل معه خاصة وأنه تسانده مقررات اقتصادية واجتماعية و قانونية تشير" أندري ميشال" إلى دور المرأة المعاصرة بأنه"دور معقد جدا، إذ عليها أن تعمل بكل قواها من أجل التوفيق بتُ أشغال البيت و العمل خارج البيت[1]"

ما يمكن أن نقره أف العلاقات الأسرية التي تعمل فيها الزوجة قد تأثرت بعمق .وإن كانت مستويات التأثر تختلف من فئة إلى أخرى باختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية والشخصية وأكدت "عفاف إبراهيم" أن السلطة داخل الأسرة تغيرت نتيجة الثورة الصناعية وخروج المرأة للعمل، أدى هذا بالتدريج إلى توزيع السلطة داخل الأسرة ، فخروج المرأة لعمل أدى إلى مشاركتها في الإنفاق على الأسرة و أدى الإنفاق على الأسرة إلى تغير مقاليد الأمور داخل الأسرة، كما يؤكد" خيري الجميلي" على أننا لا نستطيع أن ننكر أن العلاقات الأسرية في الأسرة التي تعمل فيها الزوجة قد تأثرت في الصراع بتُ الزوجين على السيادة و الميزانية والانجاز ومعاملة الأطفال وإن كانت نتائج ذلك تختلف من فئة إلى أخرى و يعكس هذا الاختلاف في المستويات الاقتصادية والثقافية والميول الشخصية.[2]

إن المرأة العاملة اكتر تأثيرا في اتخاذ القرارات الأسرية، لأنها تشارك في الإنفاق وتخطيط ميزانية الأسرة وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بتنشئة الأطفال وهذا بسبب وجود دخل يسهل عليها المشاركة.

[1]– فضيلة عاشور: المرجع السابق،ص 5،6،7.

[2]– عبد العليم ناصر،عدلي عفاف: التنمية الثقافية و التغير الاجتماعي للأسرة،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1995،ص 381،383.

خاتمة:

إن التغيرات التي طرأت في البنية الأسرية خفت من حدة التمايز بين الجنسين، وطرا تحول في مركز المرأة في الأسرة، وأصبحت أكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الأسرية، بسبب ارتفاع مستوى تعليمها ودخولها للعمل مما أصبحت تسير حياتها وحياة أسرتها والمشاركة في القرارات الهامة التي تتعلق بحياتها الزوجية، مما نتج توازن في العلاقات الزوجية حيث يتم إخضاع قضايا الأسرة للنقاش والحوار والتوصل إلى قرارات مشتركة.

خاتمة

الخاتمة

لعل ظاهرة خروج المرأة للعمل هي أكثر الظواهر التي ارتبطت بالتغير الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي في المجتمع الجزائري، والتي أفرزتها عدة تغيرات في وضعية المرأة في مسار حياتها الاجتماعية،والتي أعطتها ادوار مزدوجة بين المسؤولية المنزلية والمسؤولية العملية،أفرزت عنه ضغوطات نفسية و جسدية تتحملها من اجل أداء الأدوار التي منحت إياه أكثر من دور الرجل.

إن خروج المرأة للعمل اكتسبها خبرات ساعدتها في تكوين وعيها وشخصيتها بشكل قوي وأعطاها ثقة بالنفس في مشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة إلى جانب زوجها،مما يحقق ذلك شروط قيام المرأة بدورها كشريك كامل،مما يحقق لها التوازن في العلاقات و الأدوار و التوازن في السلطة بين الزوجين،مما أتاح لها فرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسؤوليتها كأم و زوجة و امرأة عاملة،دون الدخول في صراع مع الزوج حول الأدوار السلطوية في الأسرة.

أن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة حسسها كعنصر فعال داخل الأسرة، وتحررت نوعا ما من سلطة الرجل،وأصبح لها حيز يسمح لها باتخاذ القرار بالأمور المصيرية التي تخصها آو تخص أفراد أسرتها،مما يجعلها تعمل على تحقيق بعض الطموحات الخاصة بالأسرة و ذلك من خلال النجاح الذي تؤمنه لأطفالها، وكذا بعض الكماليات التي توفرها لأسرتها، وهذا بفضل القدرات العملية والتعليمية التي تمتلكها المرأة.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا:المصادر:

- القران الكريم.

ثانيا: المعاجم:

- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة،1989.

ثالثا: الكتب:

- ادم محمد سلامة: المرأة بين البيت و العمل، سلسلة علم الاجتماع المعاصر- الكتاب التاسع و الأربعون- ، دار المعارف، القاهرة، 1982.

- أبو العينين جميل : أصول الإدارة من القران و السنة، دار مكتبة الهلال، بيروت،2002.

- احمد عبد العزيز الحصين: المرأة العربية و مكانتها في الإسلام، مطابع المختار الإسلامية و القصيم، 1981.

- احمد فتحي سرور: القانون الجنائي الدستوري،ط 3، دار الشروق،2004.

- إبراهيم الجوير: عمل المرأة في المنزل وخارجه، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.

- أمين قاسم: تحرير المرأة، دار البعث، بالتعاون مع وزارة الثقافة، 2007.

- احمد زايد: الكتاب السنوي الأول – الأسرة في الجزيرة العربية- المجلد الأول : بحوث علمية محكمة، الرياض، 1993.

- الكسندر كولونتاي: محاضرات حول تحول النساء، ترجمة: هنري عبودي، دار الطليعة، بيروت،1980.

- باركر ألن :كيف تنمي قدرتك على اتخاذ القرار؟ ترجمة: سامي سليمان،الرياض، السعودية، 1998.

- باسمة كيال: تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، بيروت،لبنان، 1981.

-حسين عب الحميد احمد رشوان: المرأة و والمجتمع –دراسة في علم اجتماع المرأة،دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الاسكندرية،2011.

-جرمين بوسيل: المرأة في الحياة المهنية،مؤسسة الخدمة للطباعة، لبنان، 1984.

- جهاد ذياب الناقولا : الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل –دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات العاملات مدينة دمشق-،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة – دمشق 2011.

– حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام السياسي، ج1، المكتبة التجارية الكبرى،القاهرة 1935.

– حسن محمد بيومي: الاتجاهات النفسية للشباب السعودي نحو عمل المرأة في المجتمع، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية،1987.

– حسون تماضر: تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1993.

– حسين عبد الحميد احمد رشوان: علم الاجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة،مصر،بدون سنة.

– رث والاس، السون وولف : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع– تمدد أفاق النظرية الكلاسيكية– ترجمة :محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2011.

– سامية منيسي: المرأة في الإسلام– دراسة مقارنة–، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة،1996.

– سناء حسنين الخولي: الأسرة و الحياة العائلية،ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة،عمان،2015.

– سناء حسنين الخولي: مدخل الى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1977.

– سامية الساعاتي: المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية، السعودية،2000

– سامية الساعاتي: دور المرأة في المجتمع المصري الحديث–تحليل اجتماعي ثقافي–، المجلة الاجتماعية القومية،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة،،سبتمبر 1975.

– صالح احمد جرادات: حقوق المرأة في الإسلام،– دراسة مقارنة مع الواقع–،مطبعة الروزنان – اريد،2000

– علي الشروقاي: العملية الإدارية – وظيفة المديرين–،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002

– علي عثمان: المرأة العربية عبر التاريخ، ط2، دار التضامن للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1976.

– عطية صقر: الأسرة تحت برعاية الإسلام– مرحلة تكوين الأسرة– جزء 1، مؤسسة الصباح، الكويت، 1980.

–عبد الحميد الشواربي: الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام مع المقارنة بالأنظمة الدستورية الحديثة، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1987

– عبد السلام الترمانيني : الزواج عند العرب في الجاهلية و الإسلام – دراسة مقارنة–، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الأدب، الكويت،1984.

– عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام: العولمة و قضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2003.

– عمر معن: علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، عمان الأردن، 2000.

–علي شلق وآخرون: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية،التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان ،1982.

– علي عباس : أساليب علم الإدارة، دار المسير للنشر والتوزيع،عمان،2004.

– علياء شكري: المرأة في الريف و الحضر،دار النهضة العربية،الإسكندرية،1995.

–عبد العليم ناصر،عدلي عفاف: التنمية الثقافية و التغير الاجتماعي للأسرة،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية1995.

– عبد السلام القصبي: أسس إدارة الموارد البشرية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

– كاميليا عبد الفتاح : سيكولوجية المرأة العاملة،نهضة مصر للطباعة وانشر والتوزيع، القاهرة، مصر.1984.

– كيت فيلليت : العلاقة السياسية بين الجنسين ، عرض ونقد: عبد الحليم محمود، عدد المرأة بالمجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة،1975.

– لؤلؤة القطامي: طفل المرأة العاملة : الطفولة في مجتمع عربي متغير، الكتاب السنوي الأول، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت، 1983–1984.

– المهدي الطاهر غنية: مبادئ إدارة الأعمال، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003.

– الزمخشري: الكشاف في حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التنزيل، جزء4، مطبعة الجلبي، القاهرة، 1966.

– السيد حنفي عوض: في علم الاجتماع النسوي – حركات الرادكالية النسائية و سوق العمل – ،المكتب الجامعي الحديث،بدون سنة نشر.

–مبشر الطرازي الحسيني: حقوق المراة في الاسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.بدون سنة نشر.

- مزوز باركر: جريمة القتل عند المرأة – دراسة في علم الاجتماع الجريمة–، المكتب الجامعي الحديث، 2012.

- مجدي محمد جمعة: العنف ضد المرأة– بين التحريم و آليات المواجهة– دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

- محمود سلامة زناتي : المرأة عند قدماء اليونان، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1959.

- محمود سلام زناتي: نظم القانون الروماني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966.

- محمود عبد الحميد محمد:حقوق المرأة بين الإسلام و الديانات الأخرى مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.

- محمد علي سلامة: النظام الاجتماعي و الخلقي في الإسلام، دار الوفاء، الإسكندرية،2012.

- مديحة احمد عبارة: علم الاجتماع العائلي المعاصر، دار الفجر للتوزيع و النشر، القاهرة،2011.

- محمد سيد فهمي: مشاركة المراة في مجتمعات العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث،2012.

- منتصر سعيد حموده :الحماية الدولية للمرأة –دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية– دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2010.

- محمد علي محمد و اخرون : دراسات في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،1984.

- مصطفى بوتنفوشت :العائلة الجزائرية: التطور و الخصائص الحديثة : ترجمة : دمري احمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984.

- موسى بودهان:الدساتير الجزائرية (63–76–89–96 مع تعديل2008)،كليك للنشر،2008.

- مراد غادة: انحلال الزواج وأسبابه، وزارة العدل، الجمهورية العربية السورية،2005.

- منصور عبد المجيد الشربيني، زكريا: الأسرة على مشارف القرن 21 ، دار الفكر العربي القاهرة، 2000.

-محمد عاطف غيث: دراسات تطبيقية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1986.

- مجموعة من أساتذة علم الاجتماع:دراسات في علم الاجتماع و الانثروبولوجيا،دار المعرفة الجامعية، مصر،1975.

- نواف كنعان: اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية و التطبيق، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن،2006.

– نبيل السمالوطي : الدين و البناء العائلي، دراسة في علم الاجتماع العائلي، دار الشروق للنشر و التوزيع و الطباعة، السعودية،1981.

– نادية سعيد عيشور و آخرون: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية– دراسات و أبحاث–،مؤسسة حسين رأس جبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر ، 2016.

– نعامة سليم: سيكولوجيا المرأة العاملة، مكتب الخدمات الطباعية، الجمهورية العربية السورية، 1984.

– نادية احمد محمد: اتخاذ القرار في الأسرة،– دراسة في انثروبولوجيا الأسرة والقرابة–،دار المعرفة الجامعية–طبع،نشر،توزيع،الإسكندرية،مصر،دون سنة نشر.

– نخبة من المتخصصين: علم الاجتماع الأسري، الشركة العربية المتحدة للتسويق، مصر، 2009.

– ول وايريل ديوورانت : قصة الحضارة، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، جامعة الدول العربية مع لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، بدون سنة نشر.

–وستمس روبرت: المرأة والعمل في أمريكا، ترجمة: حسين عمر، مكتبة النهضة المصرية،1959.

– وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي: المشكلات الناتجة عن .خروج الزوجة إلى العمل – دراسة اجتماعية ميدانية، دمشق،1978

– يحياوي نوره بن علي:حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي و القانون الداخلي،ط2 ،دار هومة،2006

رابعا: الرسائل الجامعية:

– ايمان عبود: عمل المرأة وتعليمها وعلاقتهما باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق وريفها ، رسالة دكتوراه غير منشورة في قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق، 2002.

– أورفه لي ليلى: العوامل المؤثرة في عمل المرأة السورية المتزوجة، دراسة ميدانية في واقع مدينة حلب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، 2002.

–احمد إسعاف: مساهمة المرأة في قوة العمل ودورها في عملية التنمية – ميدانية في المؤسسات الاقتصادية في مدينة دمشق–، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة دمشق،1992.

– بلقاسم الحاج: المرأة ومظاهر تغيير النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009/2008.

– بشرى علي: اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة، دراسة ميدانية في جامعتي دمشق والبعث، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية التربية بجامعة دمشق، 1993.

– جمعة مزوز :نظرة المجتمع إلى أداء المرأة في قطاع الامن، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البوقي،2017/2016.

– حكيمة حاج علي :تأثير التحرش الجنسي على الاستقرار المهني للمرأة العاملة رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، 2014/2013.

– رغداء نعيسة: دوافع العمل عند المرأة العاملة– دراسة ميدانية في شركة الشرق بدمشق ومعمل الغزل والنسيج باللاذقية–، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم علم النفس، كلية التربية بجامعة دمشق، 1995/1994.

– زينة المنصور: الذكاء و علاقته باتخاذ القرار لدى عينة من طلاب جامعة دمشق، رسالة ماجستير في علم النفس التربوي، جامعة دمشق، سوريا 2015/2014.

– سعود عبد العزيز بن يوسف التركي: اتخاذ القرار في الأسرة السعودية،رسالة الدكتوراة في علم الاجتماع،كلية العلوم الاجتماعية الرياض،1986.

– سامية العارفي: الأم العاملة بين الأدوار الأسرية و الأدوار المهنية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة العقيد أكلي محند او لحاج، البويرة، الجزائر،2012/2011.

– عالية حلمي عبد العزيز: بعض ملامح التغير في شكل الأسرة الممتدة في الريف المصري، رسالة ماجستير ،جامعة عين شمس، 1986.

– عباس فداء: خروج المرأة إلى العمل وأثره على تنشئة أولادها في محافظة اللاذقية،بحث علمي أُعد لنيل دبلوم الدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين، سورية،2001.

– ليلى مكاك : عمل المرأة و أثره على الاستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016،/2017.

– محمود قرزيز :عمل المرأة و الأسرة في المجتمع الجزائري،رسالة ماجستير ،جامعة باتنة،2002.

– مليكة الحاج يوسف:أثار عمل الأم على تربية أطفالها،رسالة ماجستير في علم الاجتماع،جامعة الجزائر. .2004،

–مليكة بن زيان: عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية، رسالة ماجستير في علم النفس، جامعة قسنطينة، 2003.

– نورة بنت إبراهيم الصويان: اثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسر،– دراسة مقارنة لعينة من الزوجات العاملات وغير العاملات في مدينة الرياض– رسالة الدكتورة في علم الاجتماع،جامعة الملك سعود،الرياض، السعودية، 1998.

– نبيلة تبيلاش:المرأة العاملة في الجزائر،رسالة ماجستير في علم اجتماع تنظيم وعمل،جامعة عبد الحميد بن باديس،جامعة مستغانم،2019/2018.

– هند محمود الخولي: عمل المرأة – ضوابطه ، أحكامه، ثمراته، دراسة فقهية مقارنة–، رسالة ماجستير في الفقه الإسلامي و أصوله، دار الفاربي للمعارف ، دمشق ، سوريا،2001.

خامسا: المجلات:

– بوفامة، بعداش مسيكة: دور المرأة في الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

– خالد إبراهيم الدغيم: اثر الأسرة على قرار المراهق في المجتمعات الإسلامية،– دراسة وصفية تحليلية–،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربية و الإنسانية ، جامعة بابل،العدد42،شباط2019.

– خديجة بن خليفة: هوية المرأة والعمل في الموروث الثقافي، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 2، العدد 1،جامعة باجي مختار، عنابة، بدون سنة نشر.

– رمضان عمون: مساهمة المرأة في القرارات الأسرية،– مقاربة سوسيولوجية بين المرأة العاملة و الماكثة في البيت –،مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد2، جامعة الاغواط ،الجزائر، جويلية 2019.

– ريم ثقل العتيبي: عمل المرأة وعلاقته باتخاذ القرارات الأسرية لدى بعض النساء العاملات في مدينة الرياض في ضوء بعض المتغيرات،مجلة البحث العلمي في التربية، العدد19، الرياض2018.

– رمزي ناهد: المرأة العربية والعمل – دراسة في ثلاث مجتمعات عربية–، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 30 ، العدد2002،3.

– زهرة صوالحية:المرأة العربية في مراكز صنع القرار بين الدين والمجتمع،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة باجي مختار ،عنابة.

– سهى حمزاوي: بناء القوة في الأسرة العربية المعاصرة وأثره على توزيع الأدوار والمكانة داخلها، مجلة التغير الاجتماعي، العدد 02، جامعة خنشلة، الجزائر،2016.

– عمار جعفر مهدي: مساهمة المرأة العراقية في عملية اتخاذ القرار، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 47.بدون سنة نشر.

– عبد الحفيظ عطار: مقومات تموقع المرأة في سوق العمل في الجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية،، المجلد 9، العدد9،جامعة سيد بلعباس،، ديسمبر2014.

– فاطمة الزهرة بلحيدة، محمد حمداوي : عمل المرأة الجزائرية بين الواقع الاجتماعي والنصوص القانونية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد1، جامعة مستغانم، الجزائر،2018.

– فضيلة عاشور: مشاركة المرأة في صنع القرار داخل الأسرة و مختلف المنظمات،مجلة الأسرة و المجتمع،المجلد4، العدد2،جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر2016

فضيلة جنوحات زوحريثي: المشاركة الاقتصادية للمرأة العاملة – حالة المرأة الجزائرية– مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد26، جامعة تيبازة، 2012.

– مصطفى قديري،المرأة الجزائرية و التنشئة الاجتماعية في سياق التغير الاجتماعي،مجلة علوم الإنسان والمجتمع،العدد 18، جامعة الشلف، الجزائر ،مارس2016.

– مختار هادي: عمل المرأة وأثرها على الاستقرار الاسري، مجلس النشر العلمي، مجلد 25 العدد 2 جامعة الكويت 1997.

– محمد سعد محمد: العنف ضد المرأة في أماكن العمل ، دراسة وصفية، مجلة دراسات عربية في علم النفس، مصر، المجلد 11، العدد2، افريل 2012.

– محمد احمد صوالحة، احمد يوسف قواسمة: الفرق بين مفهوم الذات لدى عينة من أبناء الأمهات العاملات وغير العاملات في الأردن، مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر، المجلد 3، العدد4، قطر، 1994

– منار عبد الرحمن محمد خضر، سناء محمد أحمد النجار: مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية وانعكاسها علي سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة، كلية الاقتصاد المنزلي ، جامعة حلوان.

– مصطفى الزاوي ، بقدوري حورية: المرأة في الدساتير الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، جامعة وهران، العدد2018،14.

– منار عبد الرحمن محمد خضر، سناء محمد أحمد النجار: مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية وانعكاسها علي سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة، كلية الاقتصاد المنزلي ، جامعة حلوان.

– هلال غنيمة: مكانة المرأة الجزائرية في ظل التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري،مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد8 ، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

سادسا: الدوريات:

– جليلة بن عياد :حماية المرأة في القانون الجزائري و القانون الدولي، أعمال المؤتمر الدولي السابع :المرأة و السلم الأهلي، طرابلس،19–21 مارس2015.

– سهام موفق: المرأة العاملة بين الحماية القانونية و الواقع العملي: المرأة الجزائرية نموذجا،أعمال المؤتمر الدولي السابع:المرآة والسلم الأهلي/ طرابلس19–21 مارس 2015.

– فتحية حقيقي: العمل النسوي، الشغل المؤجر و العمل المنزلي،في أعمال الأيام الدراسية و التفكير الخاص بالنساء الجزائريات، أيار /مايو1980.

سابعا: المواثيق والتقارير:

– الأمم المتحدة :حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، نيويورك،1988.

– الأمم المتحدة : الجمعية العامة (3–22)، قرار الجمعية العامة رقم 2263 الخاص بالإعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد المرأة،الوثائق الرسمية للجمعية العامة، 1967.

– الأمم المتحدة: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مجموعة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، نيويورك، 1983.

– جبهة التحرير الوطني: اللجنة المركزية لميثاق الجزائر، المطبعة الوطنية الجزائرية، 1964.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : ميثاق الجزائر،حزب جبهة التحرير الوطني،1964

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:الجريدة الرسمية،1989.

– المرصد الوطني لحقوق الإنسان: التقرير السنوي، 1994–1995

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2006.

– تقرير حول التحليل الوطني: الحقوق الإنسانية للمرأة و المساواة على أساس النوع الاجتماعي، الجزائر 2011/2008.

.

ثامنا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Archana Shukla :Decision Making in Single and Dual-career Families in India. Journal of Marriage and the Family. Vol 49.No3.August.1987.

-Abdir,Sonia-Ramzi: la femme arabe au machrek et au maghreb:fiction et réalités réalités,entreprise nationale du livre,Alger,1986.

-Annuaire d'Afrique du nord ،Doucument sur l'algérie pour la relation des tache économique et sociales de l'révolution a déomocratique et populaire 1960.

- Adair philippe et Hamedgoussa.Micro-entreprises et micro- crrédit au Maghreb.journée de l afse- l economie du développement et la transition cerdi- clermont ferrand 1920 maii 2005.

.

-Clifford Kirkpatrick:the Family As Process and Instituion.the Ro- nald press Company. New york.196 .

- CNES. Rapport National Sur le développement humain. Algérie 2006 coopération avec le programme des Nation unies pour le Réalisé en .développement Algérie2007.

-Donald J.Clough:Concepts in Mangement Science.Prentice-Hall of India Private Limited.NewDelhi.1968.

- David Y.F.Ho: Father Hood in Chinese Culture،in Michael F.lanb (ed) ،the father's Role in Cross-cultural- perspectives ،Lea Pub- lishers،London،1987.

-.E.Evans-Prritchard :The Position of Women in Primitive Societies and other Essays in Social Anthropology،faber and faber،LTD،tomdon،1965.

.

-Elmer C.M: The Sociology of the Family, Ginn & Co, New York, 1945

-Farouk Ben Atia: Le Travail Féminin en Algérie، Alger S.N.E.

- F.Ivan Nye &Felix M.Berardo : the Family: Its Structure and In terac- tion،Macmillan publishing co،Inc،Nnew york 1973.

- Hyman Rodman: Marital Power in France, Greece, Yugoslavia, and the United States: A Cross-National Discussion, Journal of Marriage and the Family, 29 may1917.

- Hugh and Baker:Chinese Family and kinship، the Maacmillan press، london، 1979

- John Scanzoni :Social Processes and Power in Families.in:wesley R.Burr.Reuben Hill.F.Ivan Nye & Ira I.Reiss (ed).contemporary theories a about the familty. The free press. New York.1979.

- Mark A.de Turck & Gerald R.Miller: The Effects of Husband's and wives's Social Cognition on their Marital adjustment.conjugal power and self-Esteem. in: journal of marriage and the family. Vol48.no3.nov.1989

- ONS2015 :Activite، Emploi & chômage en septembre 2015 ،la direction techmque chargée des statistiques de la population et de l'emploi،Alger،décembre.2015.

- Paulena Nickell and Jean Muir Dorsey : Managemeent in Family Liv- ing.Wiley Eastern Private Limited. NewDelhi.1967.

- Ronald E.Cromwell and David.H.Olson: In Families.Halsted Press .

-Richard Centers, Bertram H. Raven and Aroldo Rodrigues, Conjugal Power Structure: A Re-Examination, American Sociological Review, (Apr., 1971.

- Robert O.Blood:Marriage. The Free Press.New york.1969.

.

- Tamara K.Hareven Family: Time and Historical Time. In the family:journal of the American Academy of Art and sciences.vol106.no2.Spring. 1977.

-Turner Jonathon.H:Structure of Sociological eory. Universtiy of california.Riverside.1991.

- Ungeneral Assembly،International Covenant on Economic،Social and Cultural ،Rights16December 1966، United Nations،treatyseries .vol 993...

- william F.KerKel: Influence Differtiation in Family Decision-Mak-ing In: Jerold Heiss(ed).Family Roles and Interaaction. Raand Mc.Nally & Company. Chicago.1968.

- wesley R.Burr: Successful Marriage. The Dorsey press.u.s.A 1976.

-zerdou mi nafissa. Maspero.france.1970.

H.Banchabire Femme et la lecture de la presse en algére.femme et développemen edition c.r.a.s.c. 1995.

.